





قیمت کتاب

تذکرة ابو علی فارسی فی علم النحو

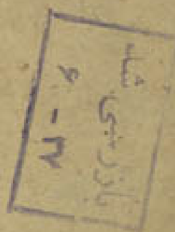
جلد اول

فرده ... ان محمد علی ... [illegible]
ابن غلام علی ...



وهو ... [illegible]

٩٥٨٠
٨٦٠٠٨



انتقل الی ... [illegible]
... وثلثمائة ... الالف
... النجف ...



بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين

هذا باب اعتلال الفاء

قال سيبويه عن الخليل في تولج هو فوعل من ولج فحمله
على هذا وجعل التاء بدلا من الفاء لكثرة هذا البدل واستفاضته
في الفاء خاصة واطراده في باب الافتعال وسعته في غير
الافتعال نحو تقوى وتراث وتخمة وضربه حتى اتكاه والتلج ونحو
ذلك ولم يحمله على تفعل لقلته وكثرة الاول وسعته وعلى هذا
قالوا في التوءمة انه فوعلة من باب [illegible] وزال الان الحكم في التوحيد
وعلم التعبير بعيد مخرج منها [illegible] قول سيبويه في تولج
انه ما جاء في شعر ابن احمر في قوله [illegible] ابنان [illegible] انها
[illegible] للسان ابي بكر [illegible] في تفسيره [illegible] الاصمعي وغيره
[illegible] كذلك كان من باب [illegible] وأب
[illegible] منون وذلك ان [illegible]

[illegible] وان يضاع الفصيل به لم يرحه فهو في انه يوصف بالصلابة
مثل وصفهم الحافرة في قوله [illegible] بكل وأب للحصا رضاح
وعلف الناقة [illegible] كذلك بك على صلابتها وقوتها
على السير لجبالها وقد جاء [illegible] قران ونحوه وقالوا العوبثاني

فاما ما انشده ابو زيد من قوله

خليلي لا يبقى على الدهر فادر بتيهورة بين الطخاف والعصائب

فان تيهورة عندي فيعولة والذي يدل [illegible] اللفظ عيعولة الا ان
العين لما وقعت موقع الفاء قلبت اليها كراهة لوقوعها
مضمومة بين مثل ومقارب وما كان يلزمهم من القلب
والادغام وامتناع الحذف المطرد في العين اذا ما دعمت
فيه [illegible] الكسر صارت [illegible] الاخرى
ان [illegible] موضعها [illegible] من [illegible]
القياس المطرد في هذا [illegible] يؤدي الى [illegible] ما لا [illegible]
في الواحد [illegible] في الواحد [illegible]
له الحرف [illegible] موضع الفاء [illegible] من [illegible]

الذي أبدل منه فأما الدلالة على أن عين الكلمة واو فقولهم تيهور
وفي الحديث حتى تهوّر الليل ه وحكى أبو الحسن أن بعضهم يقول
يتهير قال وقالوا هرت تهار مثل خفت تخاف ولم
نحك غير يتهير فإن لم يسمع غير هذه الكلمة فلا دلالة
في هذه على أنها تقال بالياء أيضا ألا ترى أنه يجوز أن يكون
يتفيعل فإن قلت فإن ثبت أن العين ياء فهل يجوز في الكلمة
بناء آخر فالقول أنه يجوز أن يكون الأصل تفعولة
مثل يعضوضة وهي الآن تفعولة فقدم الياء التي هي عين ولو
ثبت هذا لكان القول الأول في الكلمة أحب إلينا
لأنا لم نجد مما يكون الواو عينا أشهر وأفشى وبدل التاء
منها يكون في التاء والآخر أن ذلك الوزن أوسع
وأكثر مما ذكرنا فكذلك حملناه عليه دون البناء
الآخر ألا ترى أن ... على فوعل لما كان باب
فوزن ونحو ... أكثر ... انفقه فمن
باب توديه ... [illegible]

وغيره قال جاء على نيفه ذلك وافق ذلك فلبثت فاء
وأما تومري الذي حكاه يعقوب مع الأسماء التي تستعمل في
النفي نحو ما بها ديار ولا عريب فممكن أن يكون من أمر القوم
إذا كثروا أي ما بها من يكثر عددا ويكون من الأمر أي ما بها
من يأمر أمرا فيكون مثل ديار في أنه مثل بيطار ومثل
أجهري ونحوه من إلحاق ياء الإضافة له صفة ه فإن قلت
هلا حكمت بأنه من باب برثن ولم تجوز كون الحرف
مزيدا لأنه مما لا يزاد إلا بثبت وليس كالهمزة والياء أو اللام
فإن ما ذكرنا من معناه يكون ثبتا في الزيادة ألا ترى أنه قد
حكم في تؤثور أنه من الأثر وإن كان على لفظ عصفور
فكذلك هذا وإن كان على لفظ برثن ... يكون من
أحد ما ذكرنا ه وأما التؤرور فهو عندي ...
أجعله من أرّ وهو الدفع وسمعت الشجري يقول ... أر ...
المرأة أن ... والنكاح دفع ...
الجلاوزة والشرط ... المحتسب وغيره كما ...

الزبانية من هذا المعنى لدفعهم من يدفعونه انشد محمد بن الحسن

وخشية الشرطي والتؤرور

ووجدت ابا بكر بعدما رأيت ذلك اخذه من ابارت

النظر وقوله انا أزنقو بصري والاك برفعهم وهذا مذهب حسن

الا ترى ان زيادة التاء اولا ليس فيها اطراد والزيادة في

موضع اللام مقيس شايع وفي المعنى ايضا قوي لانهم يرصدونهم

بابصارهم اياهم فهذا اشبه من الدفع الا ترى انك قد تحضر

ولا تدفع والوصف بالآخر لا يفارقه فاما الجلبب فانه

من باب القهبلس الا ترى ان الزيادتين لا تتواليان اولا في غير

الاسماء الجارية على افعالها ومن ثم قلنا في منجنيق ان

الميم فاء والتاء بزيادة النون فان قلت افليس قد قال في

انفعل انه من الفعل فهلا قلت في هذا ايضا انه من الجلب لان المراة

انما تتجلب به توقيا للرجل عنها وترك الاعراض عنها

كما ان ذلك من الفعل والنسل فان هذا ممكن ان يقوله

قليلا لان المعمول عليه الاول وحكايته في الفصل الاول

لم يعتد بانفعل لقلته كما لم يعتد بحيرى دهر لقلته حيث قال

لم يجي في الكلام فعلى وقد كان ابو العباس يذهب في انفعل الى انه

مثل لآل من لؤلؤ ويحتج لذلك بما يكون في احدى اللفظتين

بعض الفاظ الاخرى واما ترى فان التاء فيها مبدلة من الواو

فهو من المواترة الا ترى ان ابا عبيدة فسره ان يتلو بعضنا في اثر بعض

فلا يستقيم هذا ان يكون تفعل ومن خالف في توراة فقال

تفعلة لم يجز على قياس قوله ان تقول في هذا تفعل الا ترى انه في بعض

القراءة غير مصروفة فاذا كانت غير مصروفة ثبت ان

الالف للتانيث فاذا كانت للتانيث لم تكن منقلبة عن لام

واذا لم تنقلب عن اللام وجعل الاول زائدا بترك الاسم بلا لام فاما

قول احمد بن يحيى في بعض اماليه ان [illegible] تترى

تفعل وقال وترى ابدلوا الواو تاء فيهوه [illegible]

فوعل وليس بتفعل الا ترى ان باب [illegible]

تفعلة ه [illegible] ابو بكر [illegible]

فاما الصعد [illegible]

هذا وما اشبهه سيبويه من قوله . فاما الفناك لا قتال لديكم
يشهد لما نقوله في زيد نعم الرجل ان الذكر قد عاد اليه في المعنى
الا ترى ان الصدود التي هي اسم ان لم يعد اليها ضمير وليس من باب
اذا الوحش ضم الوحش لان الثاني هنا نكرة الا ترى ان صدود الكرام
لما كانت تنتظم الجنس عادت الى هذا المعرفة في المعنى كما ان
الرجل في نعم لما كان ينتظم زيدا وغيره عادت الى هذا المعرفة
في المعنى كما ان الرجل في نعم لما كان ينتظم زيدا وغيره عاد
اليه الذكر منه في المعنى ومن هذا الباب قوله

اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينى بالفتى ان تقطعا

مجاهد كمثل الذي ينعق الراعي بما لا يسمع البهيمة ٥ مثل
وعظ الذين كفروا ونعق الناعق فحذف ه

يحسبك اذ انت لا تصحب واذ انت لا يغرك الموكب
واذ انت تكثر ذم الزمان وتحسب نفسك تستصحب

اخبرنا الحضرمي يرفعه قال جاء رجل الى علي
فقال له نعم هوانا قد اخطر لي فقال اذهب فالقه في الشمس

فاضرب طله

مسألة

قال سيبويه فيما ينصرف وما لا ينصرف سراويل شيء واحد
وهو اعجمي اعرب كما اعرب الآجر الا ان سراويل اشبه
من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما اشبه بقم
الفعل ولم يكن له نظير في الاسماء فان حقرتها اسم رجل لم
تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل واما شراحيل فتحقيره
ينصرف لانه عربي ولا يكون جماعا ه سراويل وان
كان واحدا فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على مثاله
فانت ما لم تسم به فهو منصرف كالآجر الذي ليس في الواحد ولا غيره
على مثاله فاذا سميت به صار مثل شراحيل لا ينصرف
وزاد على شراحيل ان شراحيل عربي وهذا اصله اعجمي فاذا صغرت
شراحيل قلت شريحيل لانه قد خرج الى مثال تصغير مفعال
وفعلول وفعليل وانت اذا صغرت سراويل اسم رجل قلت
سريويل فليس هنا اصل عربي يخرج عليه الا ترى ان عمر لدا

صغرته صرفته لانه قد خرج الى مثال تصغير عمرو وعمر فجاز صرفه
اذ كان عمير يصلح ان يكون تصغير الجميع هـ

فصل

لم يمتنع هذا من الانصراف في التحقير من حيث لم نخرج الى اصل عربي
وهذا يضعف الا ترى ان سريويل كقفريونج وانما لم يصرف
في التحقير للتانيث والتعريف وان صغرته نكرة صرفته هـ
ويدل على وجوب الاعتداد بهذا الشبه في سراويل نقلا
ومنع الصرف به اذا انضم اليه غيره اعتداد النحويين ابي الحسن وابي
بكر به ايضا في المعرفة الا ترى انه لو سمي رجل بمساجد لم
يصرفه ابو الحسن وان كان الجمع بالتسمية قد زال عنه كما
ان الصفة قد زالت عن احمر اذا سمي به فكما اعتد به هنا نقلا
كذلك ينبغي ان يعتد به في النكرة وهكذا كان
يقول ابو بكر ويقول قد اشبه الاعجمي في كونه على بناء
ليس عليه الاصول هـ قال سيبويه وزعم يونس ان من
العرب من يقول سراويلات وذلك لانهم جعلوه جمعا هـ

فا قد حكى ابو العباس في المقتضب ما اخر متنبوه ثم
نظر بعد قال سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة
لانها وقعت على مثال قناديل هـ وحكى ابو العباس ايضا
عن الاخفش قال من العرب من يجعله واحدا ومنهم من يجعله
جميعا كدخاريص فهؤلاء لا يصرفونه والذين جعلوه واحدا يصرفونه
فا القياس ان لا يصرف في النكرة في قول من جعله
واحدا وذلك لانه وافق بناء لا يكون الا جمعا وليس لفظه
مشتركا للجميع والواحد لكنه تختص به الجمع فاذا كان
بمنزلة ما تختص الافعال من الابنية مثل تغلب ونحوه اذا انضم
اليه شيء آخر وجب ان لا ينصرف وكان ذلك اجدر من
الامتناع من الانصراف الا ترى ان احمد وبابه وان كان
على بنية جعفر وقد جاء في الاسماء نحو اضحى وافكل فانه اذا
سمي به شيء لم ينصرف لان الاكثر والاشيع في هذا الوزن
الفعل فاذا كان هذا كذا وكان سراويل على بناء لم يجئ عليه
مفرد كان اجدر ان لا ينصرف فان قلت انه زادة واحد

وليس يراد به جمع قبل انه وان كان كذلك فقد حصلت
المشابهة ووجب الاعتداد به ثقلا الا ترى ان احمد ويعفر
اسمان في الحقيقة وليسا بفعلين ولم يمنع كونهما اسمين من
ان لا ينصرفا لحصول الشبه بالفعل فكذلك هذا اذا كان
على لفظ الجمع الذي لا يكون الا مقصورا عليه ينبغي ان يعتد
ثقلا كما اعتد بوزن الفعل ثقلا فاذا انضم اليه التانيث
وجب ان لا ينصرف وهذا احد ما يترك له الصرف لانه اشبه
ما لا ينصرف في الكلام في معرفة ولا نكرة فيجب بعده
مما ينصرف بمنع صرفه   فاما قول سيبويه انه اعجمي اعرب
كما اعرب الاجر فليس يريد انه ينصرف كما ينصرف
الاجر وانما يريد انه معرب كما ان الاجر معرب وانه لا
شبه له في كلامهم كما ليس للاجر ذلك وفي فحوى كلامه
عندي دلالة على انه لا ينصرف عنده الا ترى انه قال اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فهذا الشبه ثقل
ومعنى يكون الاسم به ثانيا كما ان ما شبهه به من غير كذلك

فكما انه اذا انضم الى ثقل معنى اخر غيره وزن الفعل منع الصرف
كذلك اذا انضم الى شبه الجمع المخصوص شيء اخر منع الصرف
وما قاله شيخنا انك ما لم تسم به فهو منصرف كالاجر فلا يجب
ذلك الا ترى ان الاسم وان لم يكن له نظير فانه منصرف وان كان
بناؤه منفردا في كلامهم كزيتون ونحوه الا ترى ان هذه الاسماء
المنفردة العربية لو انضم اليها التعريف لم يجب المنع من الصرف
وكذلك الاجر لان ما يعرب من الاعجمية في النكرة بمنزلة
العربية واجيب ان عندي عنه ملخا الف قوله هنا وبدل
على ما ذكرته لك من هذا القياس ما انشده ابن دريد
في سراويل زامج   فلم يصرف قال وكذلك صحاري
فيمن قال صحير او صحير بصرفه اسم رجل ٥ فا ينبغي ان ينظر
في او صحير لانه كان ينبغي ان يكون او صحيرة من الاوسط
قال خلا في الاستثناء كل العرب يعرفونها
وقد زعموا انها ينصب بها وكذلك لا يعرف وقد سمعنا من ينصب
بحاشي فقد اشبهتها فاذا جر بها فهي حرف واذا نصب بها فهي فعل

كأنك قلت جاوز بعضهم زيدا قال ويقول ما علمت ولا أظنه

يقول ذلك الا ابن لأن الهاء هنا للاسم كأنك قلت ما أظن الأمر

يقول ذلك الا ابنه

مذ ومنذ

أهل الحجاز يخفضون بهما كل شيء من المعرفة والنكرة وأما مذ
فهي لغة لتميم وغيرهم وما بعدها رفع يقولون لم أره مذ يومان أي بيني
وبين لقائه يومان ومذ اسم مبتدأ وما بعده خبره وأما قول
أولئك لم أره منذ يومين ومذ جمعة فيجعلونه حرفا بمنزلة من
وعامة العرب إذا قالوا لم أره مذ اليوم أو مذ الساعة أو مذ
الليلة لشيء أنت فيه جروا وكذلك لم أره مذ العام جر فإذا
كان قد مضى نحو رفع في لغة الذين يرفعون يقولون لم أره مذ
اليوم الماضي ومذ اليومان الماضيان ولم أره مذ العام الماضي
وقولهم جمادى فإنهم لا يقولون فيه شهر جمادى ولكن
يقولون جمادى [illegible] الشهر وقول ربيعان وأربعة
وأربعة [illegible] وقال من العرب [illegible] من يقول ثالث اثنين

ورابع ثلاثة أي هو صير الثلاثة إلى الأربعة وهذا كلام يقل في
كلام العرب إنما كلامهم الكثير ثالث ثلاثة ورابع أربعة
وفي كتاب الله تعالى نظيره لقولهم ثاني اثنين قال ما يكون من
نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم وسيقولون
ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون على ذا القياس ثالث اثنين ه
قال ويقول العرب مررت بالنبي أحسن منك هذا
يشبه الغلط لأنهم فتحوا أحسن في موضع جر وأنشد

رب من أنضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ه

وأنشد لكثير

لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم

وقال أبو الحسن أيضا تقول يا هناه أقبل ويا هنتاه أقبلي
ويا هناناه أقبلا وإن شئت قلت يا هن ويا هنان أقبلا ويا هنون
أقبلوا وإن أضفت إلى نفسك لم يكن فيه إلا [illegible] وأنه المنكر
من ذا تحركه الهاء والألف [illegible] [illegible] البدية
وألفها ونقول يا هنتاه أقبلي ويا هنتانيه أقبلا ويا [illegible]

اقبلن وتقول للمرأة يا هنت اقبلي ويا هنتان اقبلا ويا هنات اقبلن
وتقول في الاضافة يا هني اقبل ويا هني اقبلا ويا هني اقبلوا
وللمرأة في الاضافة يا هنت اقبلي ويا هنتي اقبلا وللجميع يا هنات
اقبلن وقال ابو اسحق يا هناه هو تعال واصله من فرند هذا
في النداء وبني هذا البناء ه فان قال قائل في قولهم
يا هنتاه ما هذه التاء فانها لا تخلو من احد امرين اما ان تكون بدلا
من اللام كالتي في اخت ونحوه او زيادة فان قلت انه زيادة فهي
لم ترد هكذا وان قلت انه بدل من اللام فما الهاء المثبتة بعد
الالف في قولك يا هناه وانت قد ذهبت فيها الى انها لام بمنزلة
قوله سنة في ان لامه يكون مرة هاء ومرة واوا فالقول
في ذلك ان التاء في قولهم يا هنتاه زيادة ليست بدلا في
قولهم هنت كما زيد في الدنج والهاء لام او بدل من اللام فالتاء
زيادة ليست بدلا لانه ما قلنا من هنت في الوصل وجاز وقوعها وسطا
وان كانت زائدة غير بدل كما جاء وقوع ما كان بدلا
هذا الموضع وذلك في كلتي وجارية في المصغرين جميعا لانها

ليست بعلامة تأنيث وهذا يقوي قول يونس في اختي وهو دليل له
قاطع على صحة قوله في النسب ه وان شئت قلت ان التاء في
يا هنتاه هي بدل من اللام والهاء زيادة بعد الالف وليست بلام
وجاءت زائدة كما جاءت في امهة وامهات ولمن قال انها
زائدة وليست بدلا من اللام ان يستدل على ذلك بموافقته منتا
في الوصل والوقف فيقول كما انى قد وافقته في انه
يقال في الوصل هنت كما ترى فاذا وقف قال هنه كما بينا
ذلك في منه انه مثلها ايضا في ان التاء ليس ببدل كما انها
في منت ليس ببدل انما هو زيادة ه ومما يقوي ذلك مما كانت
التاء فيه بدلا مثل اخت وبنت لم تختلف التاء فيه في الوصل
والوقف فمخالفة هنت لها تدل على انها ليست مثلها ه وقال
ابو العباس اختلفوا في تصغير باذنجانة فمنهم من يقول بذيجانة
مثل حضيرموت ومنهم من يقول بذينجانة فيقيم النون التي
بعد ياء التصغير ويجعل الالف والنون زائدتين قال وحق
الالف ان تحذف ههنا دون النون الزائدة لان النون حرف

من حروف الصحة وانما تحذف النون من حبنطى وتنزل الالف اذا
آثرموتها لانها في موضع حرف متحرك ملحقة بسفرجل وههنا
الف زائدة غير ملحقة ولا موضعها موضع متحرك ٥ كذا
وجدت في كتابي عن ابي العباس ٥ وشرح ما قال
ان من قال بذنجانة مثل حضرموت فانه من فعل هذا
جعل باذن مضموما الى جان كما ضم حضر الى موت
وفتح ومن قال هذا فحقه ان يقول قبل التصغير باذنجانة
فيفتح النون لان حق كل اسم بني مع اسم ان يفتح الاول
الا ان يكون لامه ياء نحو معديكرب وكان حقه ان يقول
بويذنجانة لان تصغير فاعل فويعل قال سيبويه ان
تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف وقال ان ما فيه
الهاء نحو مثل دراب جرد وباذنجانة مثل دراب جرد بذنجانة كدرابجرد

باب من اعمال الفعلين او احدهما

اعلمت واعلمونا اياهم الزيدين العمرين خير الناس اقردت

خير الناس كما تقول هم افضل الناس وقلت اياهم فجمع
على المعنى ٥

مسألة

اقبل ان قيل لك الحق والباطل على اعمال الثاني وعلى اعمال الاول
اقبل ان قيل لك الحق والباطل فقد امرته ان يقبلهما معا وهذا
على المجاز على حد الاستزادة لانه لا يجيز ان تأمره بقبول
الباطل كما تأمره بقبول الحق فان امرته بقبول الحق قلت
اقبل ان قيل لك الحق والباطل تريد اقبل الحق ان قيل لك
والباطل والاحسن ان تؤكد بهو ٥ فان امرته في المسألة التي
بقبول احد الامرين ولم تعرض للآخر بامر به ولا نهي عنه
فان نهاه عن الباطل قال اقبل ان قيل لك الحق لا الباطل
فليس معنى هذا كمعنى الاول الا ترى انه لا يكون دخول
لا وخروجها واحدا فكأنه قال اقبل الحق ان قيل
لك لا الباطل اي لا تقبل الباطل ولو قلت اقبل ان قيل لك
الحق لا الباطل لكنت تريد اقبل الحق ان قيل لك هو لا البا طل
معناه لان قيل لك الباطل ولو قلت اقبل ان قيل

لك الحق والباطل لكنت آمرا بقبولهما جميعا وكان معنى هذا ومعنى
اقبل ان قيل لك الحق والباطل واحدا الا ترى ان معنى ضربت
زيدا وعمرا وضرب زيد وعمرو واحد ٥ وتقول اقبل ان قيل
لك الحق والباطل على اضمار فعل كانك قلت واقبل الباطل
مثل تقلدت سيفا ورمحا وهذا اجود لان الذي اضمرت هو ما
اظهرت الا ترى انهم قالوا مررت برجل ان زيد وان عمرو فاستجازوا
اضمار الجار لما ذكر قبل فهذا اجدر وقد تاول
بعض الناس تساءلون به والارحام واختلاف الليل والنهار آيات
على هذا قال لانه لا نعطف اسمين على عاملين مختلفين فان
قال اقول اقبل ان قيل لك الحق والباطل على معنى اقبل
الباطل وان قيل الحق كما قال عليك ورحمة الله السلام
فهذا ليس كذلك لان حده ان تقول عليك السلام ورحمة الله
فالواو للرحمة وقد قدمت الرحمة مع الواو ولم تفصل بينهما
وما قلت اقبل الباطل وان قيل لك الحق فقد كانت الواو
معطوفا بها الباطل فصارت تلي ان ففصلت بين الباطل والواو

ولم تفصل بينها وبين الرحمة في البيت فاذن لا يكون مثله
فاما قوله وفي الحسب الزاكي الكريم صميمها فقد تجوز
ان ترفع الصميم بالابتداء لا على ان تقدر الواو داخلة على صميمها
فصلت هذا لا يجوز لكن على قولك منطلق زيد ثم ادخلت
العطف في الخبر ٥ وتقول اقبل ان قيل لك الحق او
الباطل ولا تقول وان قيلا وان اعملت الاول لانك تحتاج له
في احدهما وهذا بمنزلة زيدا او عمرا وضربني ولا تقول ضرباني
كانه قال اقبل احدهما ان قيل لك ٥ واعلم ان قولك
اقبل ان قيل لك الحق والباطل واقبل وان قيل لك الحق
والباطل معناهما مختلف لانك اذا قلت اخرج ان غضب فالمعنى
لا تخرج حتى يغضب واذا قلت اخرج وان غضب فالمعنى اخرج
على اية حال ٥ وتقول عوذ ان يشتمك زيد اذا
اعملت الآخر فان اعملت الاول نصبت زيدا واضمرته في
الثاني وتقول اعتدت ان تقبل الحق والباطل على الثاني
وعلى الاول اعتقدت ان تقبلهما الحق والباطل ومعناه اعتقدت الحق

والباطل لأن تقبلهما وهذا فيه قبح لأنه ليس تأمره أن يعتاد الحق
والباطل إنما تأمره أن يعتاد القبول وهو جائز على المعنى كأنه قال
أعتد الحق والباطل لأن تقبل الحق والباطل ٥ ع في الحاشية
بعد الباطل خط خفي كالمشعث فكاد يكون على الوجه
الذي سقط هكذا وربما أوهمك أنه على وجه البدل صح
هكذا وبعد فالبدل هنا ضعيف وإن كان التفسير الذي
تقدم آنفا يقتضيه ألا ترى أنه قال [إذا] أعتد أن تقبلهما
الحق والباطل على تقدير اقبل الحق والباطل أن تقبلهما فأن تقبلهما
بدل من الحق والباطل كقولك انتظر زيدا وعمرا أن تقدما
فأن تقدما بدل منهما أي انتظر زيدا وعمرا قدومهما فالمسألة
على هذا التفسير يوجب أن يكون أن تقبلهما بدلا من الحق والباطل
وقد قدمهما أن عليهما ومحال تقديم البدل على المبدل منه كما
لا يقدم المؤكد على المؤكد ولا الوصف على الموصوف
[illegible] وتقول أدني فأزيك
[illegible] فإن تكه

زيدا وتثني على هذا وتجمع وكذلك على الوجه الأول ٥ وتقول
كنت وجئت مسرعا عمل أبو الحسن على أن هذا لا يجوز لأن كنت
تحتاج إلى الخبر وجئت تحتاج إلى الحال وإن جعلت مسرعا خبرا
لكنت لم تكن لجئت حال ٥ وإن جعلت مسرعا حالا لجئت
لم يكن لكنت خبر ٥ فا فإن قلت إن جئت قد
تستغني عن الحال فاجعل مسرعا خبر الكنت فإن المسألة
على هذا جائزة عندي ويكون جئت التي هي خلاف ذهبت
وإن جعلت جئت التي بمعنى صرت كما حكاه في قوله
ما جاءت حاجتك أي صارت لم تجز المسألة كما قال
أبو الحسن وإلى هذا ذهب أبو الحسن عندي في المنع منه ٥ قال
بعض البصريين ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما
أضيف إلى ما هما فيه فترفعه كما ترفع ذلك وهو قولك
نعم أخو قوم زيد فتاك فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب
الركب عثمان بن عفانا
[illegible]
فإن قلت [illegible]

ذلك لأنك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة
وقال رجلا من قولك نعم رجلا زيد منصوب على الحال والاسم
مضمر في نعم لا يظهر وتفسيره زيد والضمير يلزمه التفسير
إذا تقدم فكأنه إذا قال نعم رجلا زيد فقد قال نعم الرجل
رجلا زيد كقولك جاء راكبا زيد ٥ وقال لا تقول نعم
ما صنعت لأنك لا تقول نعم الذي صنعت فإن قلت
اجعل ما نكرة فلا تحتاج إلى صلة واجعل صنعت صفتها
فذلك أيضا غير جائز لأنك لا تقول نعم رجلا ظريفا فلا تجي
لنعم بخبره قال ولو قلت نعم البصري الرجل ونعم البغدادي
الثوب ونعم الأصبهاني العسل كان ضعيفا لأنك لم تفد شيئا
ولو قلت نعم الفرس الدابة لم يجز ولو قلت نعم فرسا الدابة
التي كانت عندك كان حسنا للاختصاص ألا ترى أن
الرجل يقع على البصري وغيره فإذا اختصصت البصري فقد
أفدته

مسألة

نعم المدخله السجن [illegible] غلامه الا [illegible] كانه

كان قبل الإخبار أدخل زيد السجن المدخل فأخبر عن
المدخل فلزمه أن تقول المدخله السجن زيد المدخل ثم قدم
الخبر على المبتدأ ثم أدخل نعم فصار الذي كان خبر المبتدأ المفعول
الأول وما بعده من قولك المدخله السجن زيد صفة له ولما
صار صفة لم يقتض أن يكون فيه ذكر من الموصوف كما
أنه حيث كان خبر الموصول لم يكن فيه ذكر له ٥ وكما
أن قولك الفرسخان اليومان المسير بهما بزيد ليس فيهما ما يعود
إلى المخبر عنه وكما أنك إذا جعلت الذي خبرا عن اليومين من
قولك الفرسخان اليومان اللذان سير بهما بزيد لم يكن فيه ما
يرجع إلى اليومين ألا ترى أن هما إنما يعود على اللذين فإذا كان
كذلك حملته على هذا ولا يستقيم أن ترفع المدخله المدخل
لأنك إن رفعته به بقي أحد الاسمين لا يرجع إليه شيء ألا ترى
أنك إن رددت الهاء من المدخله على الأول لم يكن
للثاني في الصلة ذكر وإن جعلته للثاني لم يكن في
الصلة الأولى ذكر فإذا كان كذلك لم تحمله على هذا

الوجه اذ لا يسوغ الحمل على غيره ٥ فان قلت هل يجوز على ٥
لبيك بزيد ضاربه كانه لما قال علم المدخل دل على فاعل
فاضمر فعل الفاعل فكانه علم المدخله كقوله يسبح له فيها
رجال فان ذلك غير حسن الا ترى انك تفصل بين المفعول
الذي تعدى فعله الى المفعول وبين مفعوله بجملة وهما في المعنى
المبتدا والخبر ولا يحسن في الكلام كما جاء حتى ابوه يقارنه
والمحنة في نقل هذه الاخبارات الى ما كان عليه قبل الاخبار
عنه هو ان يرفع ما به يكون الاخبار ويصح ويزيله فاذا
ازلت ذلك وجب ان يعود الى ما كان عليه قبل الاخبار
لازالتك الصورة التي بها يكون الاخبار فانت تجعل المظهر
موضع المضمر الذي اضمرته لما اردت الاخبار عن مظهره
الذي هو واقع موقعه وتسقط الخبر ايضا لسقوط منافعه فلنجر
على هذه المحنة قوله جعل الشارب الشاربه مادك لبنك
شرابك فانه يجوز ان يكون شربه شارب فتخبر عن
الفاعل فتقول الشاربه الشارب ثم تفقد من الخبر

فتقول الشارب الشاربه فتدخل جعل او ظن ونحوه فترفع
الشاربه بانه صفة له لانه هو في المعنى ويكون في شراب
اي صاحب شرابك   بيض نصف سطر   شرب
الشارب مادك لبنك فاخبرت عن التاء الشارب الشاربه
لبنك مادك فصار الكلام الى انك المفعول الاول
المسند الفعل اليه وانتصب الماذ لانه مفعول ثان والاسم
المنصوب الذي قبله في الصلة والذي بعده بدل ٥ بيض اسطرا
حاشية بخط فنا ايضا   علم المدخل المدخله السجن زيد
يكون على ان المدخل فيه ضمير والمدخله صفة له والهاء
تعود الى اللام الثاني وزيد فاعل المدخل اي الذي ادخله
زيد وعلى هذا وضعه   بين   ووجه اخر علم المدخل
المدخله السجن زيد برفع المدخله بالمدخل والهاء تعود الى اللام
الاولى والعائد الى اللام الثانية ضمير مرفوع وزيد على هذا
يكون بدلا من المدخل وما بعده او من الضمير وما بعده
وان شئت على ضرب زيد عمروه

مسائل مكتوبة في آخر الجزء

مسألة

لما وجبت النون في الواحد نحو هو يضربني ثبتت أيضًا في التثنية
والجمع فقالوا هما يضربانني ويضربونني وكذلك لما ثبتت في
الغائب المؤنث ثبتت في الحاضر أيضًا فقالوا أنت تضربينني
وإن لم تكن في التثنية والجمع وخطاب الواحدة ما تضطر
إلى إثباتها ألا ترى أنهم لو قالوا هما يضرباني وهم يضربوني
وأنت تضربيني فلم يأتوا بها لم ينكسر الفعل كما كان
ينكسر لو قالوا في الواحد هو يضربي لكنهم حملوا
ذلك كله على الواحد ولما جاءت أيضًا في الواحد بعد
ضمة الإعراب وعلم الرفع جاءت في يضربانني ويضربونني
وتضربينني بعد النون التي هي علم الرفع وبمنزلة ضمة الإعراب
وأضاف إلى ذلك شيء آخر وهو أن هذه النون التي هي علم
الرفع وإن لم تكن حرف إعراب ولا جزءًا من الفعل فإنها

قد تشبه حرف الإعراب والجزء من الفعل ألا ترى أنها تثبت في
الرفع وتحذف في الجزم فأشبهت لذلك واو يدعوا وياء يرمي
وألف يخشى وكل واحد من هذه يلزمه النون في نحو هو يخشاني
ويرميني ويغزوني فلما أشبهت هذه الحروف من حيث ذكرنا
وكانت النون الزائدة في هذا الموضع لسلامة الفعل من الكسر
قد توجد بعد هذه الحروف وجدت أيضًا بعد النون التي هي علم
الرفع وفي هذا أيضًا شاهد لشبه الحرف للحركة ألا ترى
أنها لما ثبتت بعد حركة الإعراب في هو يضربني ثبتت أيضًا
بعد الحرف القائم مقام الحركة في هما يضربانني وهم يضربونني
فإن قلت فقد جاءت في الواحد بعد السكون نحو لم يضربني
قيل السكون في هذا الموضع جار مجرى الحركة ألا ترى أنه في
لم يضربني إعراب كما أن الضمة إعراب في تضربني
فهما في هذا مستويان فأما الوقف في نحو اضربني فمشبه
بالجزم في لم يضربني يدلك على ذلك أنه شبه به أيضًا في حذف
النون في التثنية والجمع وخطاب المؤنث نحو اضربا واضربوا

وأضربه

مسألة

يقولون في فعيل اسما أفعلة نحو قفيز وأقفزة وجريب وأجربة
ورغيف وأرغفة وإذا صاروا فيه إلى الوصف لم يكسروه على
أفعلة نحو ظريف وشريف وكريم لا يقولون أظرفة ولا أشرفة
ولا أكرمة خصوا بأفعلة الاسم دون الوصف فإن كان فعيل
وصفا مضاعفا كسروه على أفعلة نحو شديد وأشدة وشحيح
وأشحة وحبيب وأحبة وذليل وأذلة وقليل وأقلة وذلك
أن فعيلا من المضاعف ضارع الاسم ووجه مضارعته إياه
أن باب فعيل في الوصف أن يكون جاريا على فعل نحو ظرف
فهو ظريف وشرف فهو شريف وكرم فهو كريم وحلم فهو
حليم ولذلك أعمل فعيل نحو عليم ورحيم لأنه خرج إلى باب
مفعله فعل ويدلك على تمكن فعيل إذا جرى على فعل في
الصفة استمرار الفرق فيه بين المذكر والمؤنث نحو ظريف
وظريفة وكريم وكريمة فجرى ذلك في استمراره مجرى
قائم وقائمة و[illegible] كريم ومكرمة فإن لم يكن على فعل
لم يتمكن في الوصف وذلك نحو رجل قتيل وامرأة قتيل وشعر
دهين ولحية دهين لم يفصلوا بين الصفة لما لم يجريا على فعل
فأشبها بترك الفصل فيهما الأسماء فلما كان الأمر كذلك
ثبت أن فعيلا إذا لم يجر على فعل أشبه الأسماء

مسألة

قال ابن السكيت في قول امرئ القيس   ديمة هطلاء
فيها وطف   فقال دامت السماء تديم ديما إذا دام مطرها
إنما تدير بالياء كما ترى فلا أشك فيه بل الشك في ديما المصدر
إلا أن أكثر ظني وأغلبه أنه يقال ديما كما ترى فهذا
يقوي قول الآخر مما أنشده أبو زيد   إن ديموا جاد وإن جادوا
وبل   أنه فعلوا وليس يفعلوا وكأنه إنما صرف الفعل على
هذا بالياء لأنسهم بديمة وديم فصار كأنه من ذوات
الياء كما قال ابن مقبل   من بعض ما يعتري قلبي من الذكر
لما اطرد الاستعمال في ادكر وادكار ومدكر بالدال
أنس بها فقال   الذكر بالدال أيضا يوكد عندك

كون اللواء واصلا لاخي في منافقهم كلهم الدوام ولم اسمع من
احد البناء بالباء

مسألة

وقال في قوله سبحانه معاذ الله كأنه لما خطر خاطر
من عند الله فانزعه صار بمنزلة مناظرة الاتي إلى قول
الكميت يؤامر نفسيه كذي الهجمة الإبل ع مثله
قوله ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عسائي
ومثله قالت له النفس تقدم راشدا قال فا
وهو من باب وهل تطيق وداعا ونحوه من التجريد وكان
فعل لا يأتي في المضاعف وجاء فعيل فيه نحو شديد وشحيح
بعد عن شبه الصفة فلحق بالأسماء فكسر تكسيرها فعيل
شحيح وأشحة وشديد وأشدة كرغيف وأرغفة وقفيز
وأقفزة فاعرف ذلك

مسألة

من مشابهة الحرف الحركة عندي قلب تنوين النون الخفيفة إذا

الحقها ألف التثنية وجماعة النساء اضربا واضربنا أو مغلوم
من شرط الالف أن لا تكون إلا بعد فتحة فلولا أن الألف من اضربا
قد جرت مجرى الحركة لما وقعت بعدها الألف الثانية فبك
ذل على أن الالف الأولى من اضربا قد جرت مجرى الفتحة قبل
الف عصا ورحا ومعنا ونحوه وشيء آخر وهو أن النون الخفيفة
إنما تقلب في الوقف ألفا إذا انفتح ما قبلها نحو لنسفعا والله فاعبدا
وقد تراها هاهنا أبدلت لوقوع الالف قبلها كما تبدل
لوقوع الفتحة نفسها قبلها وهذا واضح ه إلى ها هنا

مسألة

مثل قوله وهو العشيرة أن تطي حاسد قول المطرود بن كعب الخزاعي
إن المغيرات وأبناءها من خير أحياء وأموات
أخلصهم عرق نصاب لهم من لؤم من لام بمنجاة

مسألة

النابغة بعض الامر حديثنا غير مكذوب أي الاشد ودا
ومن الما الاولين جماعتهم

مسألة

قول ابن مقبل عَيَّلَ ما هو عائله أي شدّد عليه وأثقل فهو
كقولهم قاتله الله وأخزاه الله إذا أعجبك

مسألة

وبدا بعد فوزٍ وأعتداك لَبيسٌ من الظلمة إنما هو من تطارق
بعضه على بعض . أي مذ جاء الإسلام لا يختلف أي فشا
والبيس كل شيء . كان سألني سائل عن قول متمم بن نويرة
لما وجدت أظآر ثم قال بأوجدني فأجبته فيه في الوقت
أنه على شعر شاعر وشغل شاغل لما أراد المبالغة في وصف
الوجد جعله كالعين كما يجعلون العين كالمعنى في
قولهم رجل عدل ويجوز أن يكون على حذف المضاف
أي لما وجدت وجد أظآرٍ ولا يكون على أن يجعل وجد بمنزلة
ركبٍ وسفرٍ لئلا يضيف الشيء إلى نفسه ولا يستقيم أن يحمله
على أنه ترك المضاف وأخبر عن المضاف إليه لأنه لا يجوز
عندنا ولا يستقيم أن يحمله على قوله ولا مستنكرًا أن تعفر أم

لأنه لا ضرورة هاهنا . ويجوز أن تقدر حذف المضاف إليه
إذا قدرت الوجد مثل سفرٍ كأنه وما وجد وجد أظآرٍ

يعقوب للبيد في العير والأتان
حتى تهجّر في الرواح وهاجه طلب المعقّب حقّه المظلوم

أي هاج الأتان لطلب الماء كطلب المعقّب وهو الذي يطلب
حقه مرة بعد مرة والمظلوم نعت للمعقّب . فـ
حمله على الموضع لأن المعقّب فاعل ويقال المعقّب الماطل
يقال عقبني حقي أي مطلني فالمظلوم فاعل والمعقّب المفعول
به على الوجه الأول لو قدم المظلوم فجعله يلي المعقّب
لم يجز كما أنه لو قدم كله في قول ابن مقبل فلو أنّ
حُبّي أم ذي الودع كله لم يجز لأنك لا تصف الموصول
حتى يتم بصلته وصلته لم تتم بعد لأن حقه من تمامه وعلى القول
الثاني يكون الحق من صلة المعقّب كأنه طلب المظلوم
الماطل حقه فتكون الهاء راجعة إلى المظلوم أي طلب المدين
الماطل حقه أي حق المدين ألا ترى أن الحق له لا للمدين فإن

قلت كيف جاز أن تكون الهاء كناية عن الفاعل وهو لم يذكر بعد
قيل هو مثل ضرب غلامه زيدا ألا ترى أنه متصل بالمفعول
وقد يجوز على هذا أن تقول حقه يريد الحق الذي يجب عليه الخروج
منه فلما كان كذلك جاز أن تضيفه إليه كقوله وليلبسوا
عليهم دينهم فأضاف الدين إليهم لما كان واجبا عليهم الأخذ به
والتدين وإن لم يكونوا متدينين به وعلى هذا يتجه كذلك
زينا لكل أمة عملهم أي العمل الذي أمروا به وندبوا إليه وشرع
لهم فإذا جعلت الهاء راجعا إلى المفعول احتمل أمرين يجوز أن
تكون راجعة إلى المعقب بأسره ويجوز أن تكون راجعة إلى
الآمر أي الذي عقب حقه على قول أبي بكر وعلى قول أبي
عثمان إلى الذي دل عليه الكلام فهذا هذا ٥ القسم لم
تنطق عن تفضل أي بعد تفضل لا تنطق لعمل تعمله ٥
القسم عن الأصمعي للأعشى لات هنا ذكرى جبيرة
قال ليس جبيرة حيث ذهبت فأين منها ليس هذا
موضع ذكرها ألم تر جاء منها استفهام يقول من ذا الذي

ظننته منطلقا في موضع المفعول الثاني كما لم يجز في كان
أمك أن يكون خبر كان لأن المفسر لا يكون إلا منفصلا من المفسر ٥
ع يدخل على هذا قولهم هو الله أحد ألا ترى أن المفسر
من جملة المفسر لأن الجميع عقد واحد

مسألة

قوله تتبعت أعاليها مر أحسن من قوله طول الليالي أسرعت
لأن الريح لا تكون زعزعا إلا بمرورها ومدافعة الهواء بعضه بعضا
فيحسن أن تجعل هي هو وليس طول الليالي كذلك لأن الليل
قد يكون ليلا وإن لم يكن طويلا ع ليس غرض الشاعر أن
الليالي الطوال دون القصار أسرعت في نقضه وإنما يريد تكرار
الزمان لياليه وأيامه طالت الليالي أو قصرت والزمان لا ينفك
من التكرار كما لا تنفك الريح من الهبوب والمرور وهذا لازم ٥

مسألة قوله

ألا ليت شعري هل تر ودن ناقتي بعزم الرقاقين فصال هوامل
يدل على أنه إذا قال جاءني زيد في جماعة فقد أثبته أيضا الجاعـ ـة

مسألة

لك جواب أي بمكانه تقول لك بمكانه في موضع ظرف والعامل فيه
لك وكذلك لهم فيها دار الخلد فيها ظرف والعامل فيه لهم
ويجوز على قول الشاعر

أفادت بنو مروان قيساً دماءنا وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل

أن يكون فيها من قوله لهم فيها دار الخلد مستقراً ولهم لغواً ألا ترى أن
قوله وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل لا يكون إلا مستقراً
فإذا صح هذا من هنا وجب جواز كونه في غير هذا مستقراً أيضاً
وفي الآية أيضاً وكما تجعل هذا بمنزلة الظرف كذلك
تجعل الجار مع المجرور في موضع المفعول من قوله بعد ما متن
مصعب بأشعث فهذه أحكام اللفظ والمعنى على ما أخبرتك
حدثنا أبو علي إسماعيل قال حدثنا العباس بن محمد
الدوري قال حدثنا يعقوب قال حدثنا أبي عن صالح عن
ابن شهاب أن سالماً أخبره أن ابن عمر قال إن رسول
الله صلى الله عليه قال من باع عبداً فماله للذي باعه إلا أن

يشترط المبتاع ومن باع نخلاً بعد تأبيره فثمرتها للذي باعها
إلا أن يشترط المبتاع

مسألة

ما كان من المؤنث ثلاثياً لا علامة فيه فهو بمنزلة ما العلامة فيه
ثابتة ألا ترى أنك تقول بدر وبديرة فتأتي بالهاء كما تقول
يد ويدية فترد الياء وعلى ذلك عوضوا الواو والنون في أرضون من
العلامة التي كانت تجب في الواحدة فالتذكير إذا قبله للزوم
العلامة زائدة في اللفظ كما أن بناء ذوات الزوائد يجب أن
يكون بعد الأصل الذي لا زيادة فيه فأما عقرب وعناق ونحو
ذلك فالحرف الرابع متراخية وطول الكلام به عاقب علم التأنيث
وشابه الزيادة ألا ترى أنها لا تخلو من حرف من الحروف المذلقة وقد
يعاقب الحرف الحرف وإن لم يكن بمعناه كمعاقبة التنوين علم
الندبة ويؤكد ذلك قولهم سمية لما كان الحرف الرابع غير
معتد به جاءت الهاء

متراخية

مسألة

أن يدعون من دونه إلا إناثا لا تخلو من أن يكون الدعاء الذي يفعل
للاستجابة والرغبة إلى الله في الخير أو الدعاء الذي هو الاعتراف
فالذي يدل على جواز كونه من هذا القسم قوله وادعوا شهداءكم
من دون الله إن كنتم صادقين وادعوا من استطعتم من دون
الله ويقال في هذا الوجه الثاني يدعو ويدعي أنشدنا محمد بن الحسن

فوارس تدعي يا آل أود وقد ذهب الصريخ إلى مثابه

مسألة

لا يجوز تقديم الصلة على الموصول وإن جاز نحو قسي وشفوه من قبل
أن في التحقير والتكسير دلالة على موضع القلب ألا ترى إلى قول
أبي عثمن في اطمأن وليس كذلك الموصول مع الصلة لأنهما لا
يكسران ولا يحقران وهما مجتمعان في موضعه

مسألة

قول سيبويه وأما الدهر فمضي الليل والنهار وفي الدهر والزمان
واحد وإنما يريد الزمان حركات الفلك فكان المعنى وأما الدهر
فمضي اسم الليل والنهار أي تقضي اسم الليل والنهار واسمهما

حركات الفلك التي تنقضي وتمضي

مسألة

مما لزمته الصفة يا أيها الرجل والجماء الغفير ومن المنكورة
وصفة مجرور رب والتعجب قد يقع على صفاته كما يقع على ذاته
فلا ينبغي قول يونس ويقال له لا يجب أن تجري صفة المندوب
مجراه كما لم تجر صفة المنادى غير المندوب مجرى المنادى
وذلك يا زيد الظريف فيعرب الصفة ولا يعرب الموصوف
وكذلك إذا رفعتها فهي معربة والمنادى غير معرب فلتشبيه
صفة المندوب بصفة المنادى مع النداء لهما واشتماله عليهما
أولى من تشبيهه بجاء زيد بن عمرو ولا رجل ظريف لك
فقول يونس إن الندبة تلحق المضاف إليه نحو وا أمير المؤمنيناه ووا من
حفر بئر زمزماه والمضاف إليه كالأجنبي من المضاف
بالإضافة إلى الصفة ألا ترى أنه غيره وأنه لا يجري عليه من إعراب
المنادى شيء ولا ينكر إلحاقها الصفة إذ كانت قد لحقت ما لا
يتصل بالأول اتصال الصفة به ولا يلزم على هذا ترخيم الصفة لأن

الندبة موضع تثبيت وتأبين والترخيم ليس كذلك ألا ترى أن من
العلماء من يقول إن صفة المرخم لا تجوز ولم نعلم أحدا قال ذلك
في الندبة. وقول سيبويه لو جاز ذلك لجاز أن تقول وازيدا أنت
الفارس البطلاه يريد أن الصفة في النداء غير جارية على النداء بدلالة
أنها في كلي قسميها معربة فلو جاز أن تلحقها علامة الندبة مع أنها ليست
بمندوبة لجاز أن تلحق في أنت الفارس البطلاه لاجتماع خبر المبتدأ
مع صفة المنادى في أنه ليس بمندوب وليس ينبغي أن يعترض هذا
بإلحاقهم علم الندبة في المضاف إليه مع أنه ليس بمدعو كما قلنا
قال سيبويه ولا تشبه الصفة المضاف إليه لأن
المضاف إليه بمنزلة التنوين وفي ذا أشياء آتيك بها ارتباط المضاف
بالمضاف إليه ه

مسألة

قوله أعوجي من العوج وقاح الحافر يجوز أن يكون جمع أعوجي وأنت
تريد به أعوج كأحمر وأحمري يعني فتحذف الياءين في التكسير
إذ المعنى في إثبات الياء معنى الحذف فكما تجمعه والياء غير مثبتة
فيه على فعل كذلك تجمعه والياء فيه لاستوائهما في المعنى ه

وإن شئت قلت كما جاز أن تحذف الياءين في جمع السلامة
في قولهم النميرون ونحوه كذلك يجوز أن تحذف في جمع التكسير
وجمع التكسير أولى أن تحذف فيه إذ جمع التصحيح الذي الياءان
فيه لمعنى قد استجيز حذفه فإذا استجيز حذف الذي لمعنى كان
حذف الذي لا لمعنى أجوز ومثل الأول قاربي وقرشي ه

ع قول أبي علي إن أعوج وأعوجي كأحمر وأحمري
وإن الياءين فيه لا يفيدان معنى النسب كما لا يفيدانه في أحمر
وأحمري لا يعجبني ولا أراه والفرق بين أعوج وأعوجي وأحمر وأحمري
أن فائدة أحمر وأحمري واحدة وأما أعوج فهو مذكر عوجاء
وهما صفتان يفيدان العوج كما أن أهوج وهوجاء صفتان
يفيدان الهوج وكما أن أخرج وخرجاء صفتان يفيدان الخرج ه
وليس كذلك أعوجي إذا وصف به الفرس لما يراد أنه منسوب
إلى أحد الفحلين المشهورين للعرب ولا يراد بالفرس إذا قيل فيه أنه أعوجي
أنه هو في نفسه أعوج الخلق ألا تراه ينسب إلى أعوج جده وإن كان
هذا المنسوب صحيحا سويا وإذا دأبهم النسب في هذا أشهر من أن يورد

احجاج عليها فأعوج في شهرته كالوجيه والغراب ولاحق
وسبل وغير ذلك من فحول العرب المشهورة الا ترى الى قول طفيل

بنات الغراب والوجيه ولاحق واعوج تنمي نسبة المنتسب

فقوله ابن اجوى من الاعوج وقالح الحافر لا ينبغي ان يقال فيه
انه اراد به عوج خلقه لان هذا مما لا يمدح الخيل ولا ينعت به انما تنعت
بصفة من سباطة الخلق واستوائه وتشابه القد واعتداله بذلك
وردت اشعار القدماء والمولدين ه الا ترى الى قول بعض عجز العرب
لابن اقيصر وقد اخذ رأيها في شرى فرس فقال لها اقبل بها فاقبل
ثم قال له ادبر بها فادبر فقالت له ارددها فقال لها ولم يا عمة
فقالت والله ما اهتزت مقبلة ولا تنابعت مدبرة فاين هذا الوصف
من العوج والعراك ونحو ذلك قال ابن اقيصر وصدقت
وكانت فيها حيباة فهذا كله يشهد بان قوله اجوى من العوج انما
يريد به انه اعوجي لا اعوج الخلق واذا كان كذلك فالياء فيه
مفيدة للنسب وليست مثلها في احمري واشقري واما اعوج
الفحل المعروف فلم يتقدم عند العرب بعوج خلقه انما تقدم بعتقه

وسبقه الا انه اتفق مع هذا انه كان في خلقه اعوجاج فنبز به او
سموه اعوج تعويلا له بذلك واستغناء للعين عنه واياما كان
فالعوج عندهم صفة من صفات الذم لا المدح   ولابي علي قول
آخر يقوله في العوج انه تكسير للعلم على مذهب الصفة نحو ذلك
نحو الحرث والعباس في انهما اقرا بعد العلمية من الالف واللام
على ما كانا عليه وهما وصفان لا علمان وكانه سمي كل فرس من
اولاد اعوج اعوج كقول الآخر   قدني من نصر الخبيبين قدي
كانه سمي كل واحد من اصحاب ابي خبيب خبيبا كقولهم الاشاعثة
وكذلك كسر اعوج عوجا كتكسير الصفة نحو احمر وحمر

وكقول الاعشى

اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا

فالاحاوص على الاسم والحوص على الصفة وان اراد ان كل واحد من ولد
اعوج اعوجي كما ان كل واحد من الاشاعثة والمهالبة اشعثي
ومهلبي فهو ما قلناه اول من ان الياء فيه للنسب الخالص وليست
مثلها في احمري وبابه هـ

مسألة

لم يحتشم من اجتماع لفظ المنصوب والمجرور في نحو الزيدين والزيدين
والهندات وكاف رأيتك ومررت بك وباء مررت بأحمد
ورأيت أحمد لما كان معناهما واحدا في الفضلة وقبلهما الرفع فلم
يجئ لفظه كلفظ شيء منهما يدل على ذلك قولهم حمراء وأحمر
ثم كسروهما معا على حمر لما اجتمعا إلى معنى واحد وهو التأنيث
تقول هي الرجال كما تقول هي النساء فتخرج القبيلان في التكسير
إلى التأنيث فصار كأنه لم يقع التباين في الحقيقة فإن قلت فقد قالوا
كفى بالله وما جاءني من أحد فاشترك المرفوع مع المجرور قيل هذا
قليل لا حكم له وأيضا فما يدل على اللفظ من الموضع كذلك
يدل في التثنية والجمع فإن قلت فهلا لم يستجز ذلك في الواحد قيل
يلزمك على هذا أن تنكر الأسماء والكلم التي ألفاظها خلاف
مواضعها وهذا يتسع لكثرة ذلك في كلامهم

مسألة

قوله أي الحسن لا أفعال أدلة وليست الأدلة بالشيء الذي يدل عليه

معناه أنها أدلة على المصادر من حيث كانت مشتقة منها والإضافة لا
تقع على ما يدل على الأسماء إنما تقع على الأسماء أنفسها المدلول عليها
ألا ترى أن هذه الأدلة قد تقع بالأحوال التي تدل على غيرها فلا تجري
تلك الأحوال مجرى المدلول عليها كأن تراه متوجها فتقول
مكة أي تريد أن تقصد مكة ثم لا تجري الحال في هذا مجرى الفعل الذي
دلت عليه في تصرفه وأحكامه اللفظية كذلك لا تجري
الفعل مجرى ما دلت عليه من المصدر في جميع أحكام اللفظ فتجوز الإضافة
إليه ٥ ومثله قوله سبحانه إن يكن غنيا أو فقيرا فالله
أولى بهما فالضمير إنما وقع على ما دلت عليه اللفظ ليس على نفس اللفظ ألا
ترى أنه لما جرى لفظ الغني والفقير وقعت الدلالة من اللفظ عليهما
فكما أن هذه الدلالة لا تجري مجرى المدلول عليه في هذا الموضع
كذلك لا تجري الفعل مجرى المصدر المدلول عليه ولو جرت
الدلالة مجرى المدلول عليه لأفردت الضمير فيه ولم تثنه

مسألة

يضعف قول سيبويه في تسميته الباء من ضرب أب أن حركات

الاعراب في تقدير الثبات في المعرب بدلالة انقلاب الواو والياء في نحو
عصًا ورحًى ولولا تقدير الحركة لصحّت كما صحّت في لوٍ وأيٍ فاذا
كان كذلك لم يمتنع دخول همزة الوصل على الباء من اضرب اذا
سمّي بها للحركة واذا امتنع ذلك وجب ربّ او ضبّ وضبّ
امثل لانه قد حذفت العين صحيحة في نحو سه ومذ فاما الفاء فانما
تحذف من المعتل فاما غم صباحًا فمن جعله من انعم صباحًا فلمشابهة
النون حرف اللين وهو اخفّ من لم يك لان الفاء بعيد من الاعتلال
فاما تشبيه سيبويه له بقولهم منبلك فلا يكون لان الهمزة
المخففة في تقدير الثبات لثبات حركتها فاما ألي في التذكر
فان اللام في تقدير السكون لان حركتها لالتقاء الساكنين
كما ان قوله فاغن واند دي لهما فيبلغ ثبات الهمزة
في ألي لما كانت اللام كالساكنة كما ساغ نحو اردد
الباب وكما ساغ الحمر ولبس اب كذلك لمتمكن حركة
الاعراب فان قلت ان حركات الاعراب ايضا لا تجب لنفس
الكلمة وهي لازمة لا تختلّ لانها واما عصا فلم تقلب للحركة بل

بني من أب لكع

لتخالف آخر المتمكنة آخر غيرها نحو لو وكي الا ترى انك
تميل آخر رحى وابو عثمن يقول انها بدل من التنوين في
الاحوال الثلاث فيلزمها الامالة وان كانت امالة الالف التي هي
بدل من التنوين في نحو زيدا وزيدا في بعض اللغات لئلا تختلف الاسم
فكذلك قلت لئلا تختلف لا لان الاصل تقدير ثبات
الحركة فاذا كان كذلك لم يمتنع ان تثبت في أبٍ كما
ثبتت في الجمز وألي لانها مثلهن في الدخول على الاسم فهو
قولك ولا يلزم عليه اسل لانه فعل ولكن على ما دخل فيما هو بمنزلة
الاسم وهو لام المعرفة فاما قولك حبّان اجل ايضا ومنا
فهو امثل من هذا لانه مثل دوم ومال

مسألة

ان قلت هل يجوز على ضرب ما لا ينصرف لانه تدل الى اصله ان لا
اعراب المضارع لانه في الاصل غير مستحق للاعراب
واستدللت على ذلك بقوله فاليوم اشرب ويقول جرير
ولا تعرفكم العرب قيل اما الابيات فلا دليل فيها لانه اجراه

ان لا يعرب

في الوصل مجراه في الوقف وبقي لعمري النظر هل يجوز ان لا يعرب
واما ترك صرف ما ينصرف فخطأ ظاهر لانه ليس برد الى اصل

مسألة

لا يمنع ظهور الياء في النصب من جواري من تنوينها في الرفع والجر
وان كانت الياء ظاهرة في النصب لان هذا الباب
مراعى به اللفظ نحو ذلك وبابه

مسألة

لما بعد الشرط من احكام الجمل باعتراضه بين اما وما بعدها في قوله
سبحانه واما ان كان من اصحاب اليمين فسلام وانت لا
تعترض بينهما بالجملة اشبه المفردات فجاز لذلك ان يعمل في الجواب
فيجزمه

مسألة

وصاليات
ككما يؤثفين في ما نظر فيجوز ان يكون مصدرا كانه
مثل الاثفاء ويجوز ان يكون بمنزلة الذي كقوله
فان الذي حانت بفلج دماؤهم فان قلت هل يكون كافة بعض
فقال الحسن ابن زياد في سجدة التلاوة لا يكبر اذا انحط لها

ويكبر اذا رفع رأسه منها نافع عن ابن عمر ان اول من جمع
الناس على الصلاة في شهر رمضان عمر ابن الخطاب جمعهم على ابي
ابن كعب ابو بكر الجريري ٥
كفا الكثيب تهيلت اعطافه فالريح تجبر متنه وتهيل
فا المعنى وتهيله فلم يعد الثاني كقوله والحافظين
فروجهم والحافظات ٥

مسألة

يجوز
عندي ان يكون قوله الله سبحانه ربنا ارنا اللذين اضلانا
من الجن والانس يجعلهما ان يكون الذي بمعنى الجنس كالذي في قوله
والذي جاء بالصدق وصدق به والذي قال لوالديه اف لكما
وكمثل الذي استوقد نارا ثنى على ذلك لاختلاف الجنسين
ونحوه نعم الرجلان ويؤكد هذا قوله ع
لاصبح القوم اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين ٥

مسألة

قوله سبحانه قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ٥
المخاطب بهذا نفسه ولم يقل لا اعلم وحسن هذا في هذا الموضع خاصة

لأن ما يعتري الناظر فما يعرض عليه في نظره ينزل منزلة المقاوم والمناظر
فيقال على ذلك أعلم كما يقال ذلك للمفاوض في الأمر
وكان هذا جنسا أنجاه وهل تطيق وداعا أيها الرجل
حدثنا أبو علي الصفار قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن
شريك البزار قال حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا
الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أنه قال لا بأس بإصلاح النحو بغير
واللحن والخطأ في الحديث حدثنا الشيخ عن يحيى بن الحريش
الرقي قال أرسلني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسأله عن الجواب

بني أبا الحسن الكرخي

في هذه الأبيات

أن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وأن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم
فبيني بها إن كنت غير رفيقة فما لامرئ بعد الثلاث مقدم

قال فأتيت محمد بن الحسن بالأبيات فقال إن نصب الثلاث
فهي ثلاث تطليقات وإن رفع الثلاث فهي واحدة كأنه أراد أن
يخبر أن عزيمة الطلاق ثلاث قال فرجعت إلى الكسائي

فأخبرته بقول محمد فتعجب من فطنته ٥ فنا إذا نصب ثلاثا
جعله تفسيرا للطلاق الذي ذكره والتفسير بعد وقوعه على معنى
الثلاث وإذا رفع فإنما استأنف الإخبار بأن عزيمة الطلاق هكذا
ولم يكن على جهة التفسير ٥ وإذا نصب ثلاثا جاز أن يكون ثلاثا
من صلة طلاق الأولى تفسيرا له فيقع ثلاث ويكون الطلاق عزيمة اعتراضا
لأن فيه تسديدا للموصول قال سبحانه والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة بمثلها وقوله فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلث
لا يخلو إذا نصبت ثلاثا أن يكون متعلقة بطلاق أو غيره فلا يجوز
أن يكون ثلاث متعلقا بطلاق لأنه إن كان متعلقا به لم يخل من
أن يكون طلاق الأول أو الثاني فلا يجوز أن يكون متعلقا بطلاق
الأول لأن الطلاق مصدر فلا يجوز أن يتعلق به شيء بعد
العطف عليه ولا يجوز أيضا أن ينصب ثلاث بطلاق الثاني لأنه
قد أخبر عنه للفصل فإذا بطل الوجهان جميعا ثبت أنه متعلق
بغيره فيجوز أن يكون متعلقا بعزيمة أي أعزم ثلاثا ولم يحتج إلى
ذكر الفاعل لأن ما تقدم من قوله فأنت طلاق قد دل

على الفاعل الا ترى ان معناه انت ذات طلاق اي ذات طلاق اي
قد طلقتك فلا فصل بين انت ذات طلاق وبين قد طلقتك
لما اضفت المصدر الى الفاعل استغنيت عن اظهار المفعول لجري ذكره
في الكلام فحذفته كما استغنيت عن ذكر المفعول في قوله
والحافظين فروجهم والحافظات فلم يحتج الى ذكر الفاعل في عزيمة
اذ كان مصدرا كالتدبير والتكبير وكما لم يحتج اليه في قوله
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما لتقدم ذكره وكقوله
ما لا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئا وكقوله
بسؤال نعجتك ولا يسأم الانسان من دعاء الخير وكذلك لم
يحتج الى ذكر الفاعل في عزيمة فصار كانه قال انت طلاق
والطلاق عزيمتي ثلاثا اي اعزمه ثلاثا فيكون ثلاثا المنصوب
متعلقا بعزيمة او يكون تعلقه به على جهة الظرف كانه اعزم
ثلاث مرات او ثلاث تطليقات فاذا كان كذلك
وقع ثلاث تطليقات لتعلق الثلاث بما ذكرناه ولا يجوز ان
يكون اقل من ذلك لتعلقه بالعزيمة والاشبه فيمن نصب ثلاث

ان يكون الطلاق الثاني المعرف باللام يراد به الطلاق المنكور الذي
تقدم ذكره اي ذلك الطلاق عزيمة او عزمت عليه ثلاثا
فاذا كان كذلك لم يتجه الا الى الايقاع للثلاث واما اذا رفع
فقال والطلاق عزيمة ثلث امكن ان يكون المراد الطلاق
عزيمة ثلاث امكن ان يكون المراد الطلاق عزيمة ثلاث اي
جنس الطلاق ذو عزيمة ثلاث وامكن ان يكون طلاقه ذو
عزيمة ثلاث فاذا امكن ان يكون المراد به طلاقه خاصة وامكن
ان يكون غير طلاقه ولكن جنس الطلاق ولم يوقع به شيئا حتى يتيقن
ذلك باقرار من المطلق انه اراد ذلك فاما اذا لم يقرن الا هذا
اللفظ الذي يحتمل الطلاق الخاص والطلاق العام حتى يدل
بما انه يريد به طلاقه خاصة لم يوقعه والاشبه في قولهم واحدة
واثنتان وثلاث في الطلاق وايضا لهم اياه بهن ان يكون مرارا
فينتصب على انه ظرف من الزمان يقوي ذلك قوله الطلاق
مرتان والمعنى الطلاق في مرتين الا انه اتسع فيه فاقيم مقام
الخبر كما اقيم ظرف الزمان مقام الفاعل في قولهم سير عليه

طوران وسير عليه مرتان وشهران فكذلك قوله
الطلاق مرتان واذا كان كذلك كان قولهم انت طالق واحدة
كانك قلت انت طالق مرة وانت طالق ثنتين اي مرتين
وكذلك ثلاثا فيكون ذلك ظرفا من الزمان ويجوز فيمن
نصب ثلاثا في البيت ان لا يجعله على عزيمة ولكن يحمله على
فعل مضمر كانه لما لم يجز ان يحمله على طلاق الاول ولا على طلاق
الثاني وكان المعنى والمراد ان يكون الثلاث محمولا على الطلاق
اضمر طلقت ودلك عليه ما تقدم من ذكر الطلاق فكانه قال
طلقتك ثلاثا كقوله اذ تدعون الى الايمان فتكفرون للفصل
فاما حمل الثلاث على التفسير في قولهم انت طالق ثلاثا
فليس ذلك من مواضع التفسير الا ترى ان التفسير جميع ما كان
منتصبا منه فقد نص النحويون على جواز ادخال من فيه وان منه
ما يرده الى الجمع ومنه ما يفرده على الواحد كقولهم عشرون من
الدراهم ولله دره من رجل ولا يجوز ذلك في هذا الا ترى انه لا
يستقيم انت طالق من واحد ولا من العدد ولا ما اشبه ذلك

فهي نقيض العلم المستقر الثابت فاما قولك علمت زيدا يقوم فليس
الغرض تعلق العلم بالقيام انما مفعول علمت زيد ويقوم واقع موقع
الاسم الثاني الذي هو خبر الابتداء الذي تعمل فيه علمت فلما لم
يكن يقوم معمول علمت في الحقيقة وانما معموله في الحقيقة الاسم
الذي هو عبارة عن زيد ووقع هنا موقعه للذكر العائد عليه
منه جاز ذلك وليس كذلك علمت ان يقوم لانه معموله وتابع له
ومتعلق به فلم يجز هذا البناء فيهما كما لم يجز ان يضاف الى الفعل لان
الغرض في الاضافة التخصيص ووضع الفعل بخلاف التخصيص
ومن هنا لم يجز دخول لام التعريف عليه لان ذلك عكس
ما اريد فيه فلذلك اذا ادخلوا اللام نقلوا الفعل الى اسم الفاعل
وكما لم يردوا الواو والياء لئلا تنقلب همزة فيزول الغرض
وكما لم يدغم الملحق وان اجتمع المثلان ومن هنا لم يضف الشي
الى نفسه لانه غير الوجه الذي يقصد فيه ومن هنا لم يحذف
سيبويه الحركة في شوي ونحوه واذا لم يستعملوا ضربت ان
تضرب ولا تضرب لان تضرب في موضع ضربت ضمنا او تضرب

ضربا وإن لم يكن هنا لفظان يدفع أحدهما الآخر حيث
لم يكن أن ضربت ثابتا والتوكيد يراد به تثبيت الشيء وتقريره
فلا يجوز ذلك في علمنا أن نقوم أجزى لأنه ينضم إلى تدافع المعنى
تدافع اللفظ ٥

مسألة

وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم منقطعة من أجل المعنى وذلك
أن قوله أم أنا خير بمنزلة قوله أم تبصرون لأنهم لو قالوا له
أنت خير كانوا عنده بصراء فلم يرد أن يعادل بين أتبصرون أم لا
تبصرون لكنه أضرب عن الأول وقرر بقوله أم أنا خير أنه خير
فكأنه قال بل أنا خير لأنهم قد كانوا تابعوه على أنه
خير فلما كان فيه معنى التقرير بأنه خير لم تكن أم المعادلة
للهمزة ويدلك على ذلك فاستخف قومه فأطاعوه ٥

مسألة

ما أدري أقام أم قعد تجري بأم دون أو لأن هنا فعلا معلوما وإذا
كان كذلك كان من مواقع أم دون أو ألا ترى أن أم تقع
إذا كنت مدعيا أحد الفعلين فإذا وقعت هنا أو فقلت أو

قعد فهنا في الحقيقة أحد الفعلين ثابت إلا أنه أجرى لفظا وجعله
وإن كان كائنا بمنزلة ما لم يكن وكأنه قال لا
أدعي واحدا منهما كما أنه إذا قال أقام أو قعد لا يكون مدعيا
لوقوع واحد منهما فجرى مجرى قولك تكلمت ولم تتكلم أي تناقض
في كلامك ولكن لم تعتد بالكلام لقلته أو لأنه لم يسد المسد
الذي أريد به فكذلك أو إذا دخلته هنا مع أن أحد
الفعلين كائن في الحقيقة أجريته مجرى ما لم يكن فصار بمنزلة أو
في الاستفهام إذا قلنا أقام أو قعد في أنك لا تدعي وقوع واحد
منهما وليست بمنزلة أو في الخبر لأن الشبه هنا إنما وقع في
الاستفهام من حيث كان تسوية فإذا كان الشبه واقعا في
الاستفهام وقعت المماثلة به لا بالخبر فمن هنا قلنا إنك
كأنك لم تثبت واحدا من الفعلين لما أدخلت أو في ما أدري أقام
أو قعد كما لم تثبت واحدا منهما في الاستفهام في قولك
أقام أو قعد وليس هو كالخبر الذي تثبت فيه أحدهما من غير عينه

ألا ترى أنك إذا قلت قام زيد أو قعد فقد أثبتّ أحدهما إلا أنك
لا تدري أيّهما هو وأمّا قوله ما أدري أأذّن أو أقام فالقياس
فيه أو لأن هنا فعلا مثبتا إلا أنه أجرى عليه أو لأنه لم يعتدّ به
فنزّلته منزلة ما لا تعلمه كقولك علمت ولم تعلم وكقول الشاعر
تجاسرتم والنفس منه شديدة ولم تنج الأجفان سيف ومئزرا
فلهذا كان بأو ولم يرد هذا المعنى لجاز كما جاز قد علمت
أقام زيد فلما جاز علمت أقام زيد كذلك يجوز ما أدري أقام
زيد أو قعد

مسألة

لا بد لك ما جاء عنهم من نحو يد ودم على جواز ترخيم الثلاثي لأن
المعتل يجوز فيه ما لا يجوز في الصحيح ألا ترى إلى نحو كلا ما
واختصاصه بأبنيته فإن قيل فقد أجزتم باب فإنما جاز هذا
من حيث جاز يد ودم لاعتلال تثنيته وإنما يمتنع أن يحذف
الثالث إذا كان صحيحا أو غير مشابه للمعتل نحو عضة وشفة

وحرٍ وبدٍ فيمن قال بدنه

مسألة

لا تعادل أم من حروف الاستفهام غير الهمزة فيكون
معها بمنزلة أيّهم وأيّهما ولم يجز ذلك في هل لأن الألف
قد تقع حيث تريد الإثبات والتقرير ولا تريد التفهم والاستعلام
قال أليس الله بكاف عبده ولا يكون ذلك
في هل فلما كثرت في الاستفهام بالهمزة وأم متعبا لأحد
الشيئين أو الأشياء مثبتا لها لم يجز أن يقع سوى الألف
ولم تقع مع هل لأن هل لا تقرر بها إنما يستقبل بها الاستفهام
ألا تراك لا تقول هل طربا كقولك أطربا وأنت مقر
فلذلك لم تعادل أم فأما قوله هل يسمعونكم إذ تدعون
أو ينفعونكم فليس بتقرير وإنما هو استقبال استفهام وقاله إبراهيم مخرجا
له مخرج الاستفهام والاسترشاد ليكون ذلك داعية لهم
إلى النظر وكان هذا أجوب لهذا المعنى المراد ألا ترى أنه لو قال
أتسمعونكم لكان [illegible] أن يظن أنهم يسمعونهم وأنه متابع

لهم على ذلك ومخرج الكلام التقرير فاذا خرج مخرج الاسترشاد
لم يدل على الموافقة ولا على التقرير وكان ذلك ادعى لهم الى النظر
في شانها وانها لا تنفع ولا تضر

مسألة

ليت شعري أزيد عندك أم عمرو ويجوز أن يكون الخبر محذوفا
أي ثابت أو واقع ويجوز ان يكون استغنى بالاستفهام عن الخبر وليس
هذا بالسهل لانه ليس فيه ما يعود على شعري ومما يقوي الاول
ان خبر ليت قد اضمر الا ترى انه قد قال يا ليت ايام الصبى رواجعا

مسألة

الدلالة على ان الجمل لا تقام مقام الفاعل ان الجمل نكرة كما
ان الاحوال والتمييز نكرة وانها لا تتعرف ابدا كما لا يتعرف
الحال ولا التمييز ابدا وكما لا تجعلان فاعلين لان الفاعل يلزم اضماره
واذا اضمر تعرف كذلك الجمل لانها لا تضمر اذ كانت لا تتعرف

مسألة

لاضربنه ذهب او مكث هو حال على المعنى ليس ان الماضي في موضع نصب

لوقوعه موقع الحال ولكن المعنى لاضربنه ماكثا او ذاهبا واصله
اضربه ان مكث ثم بدا له بعد ان يضربه على كل حال وليس حكم الجزاء
ان يقع ان وقع الشيء وخلافه وانما شرطه ان يقع بشيء ما لا بالشيء وخلافه
فلما لم يكن الجزاء على هذا وقع موقع الحال اي اضربه على جميع الاحوال
فوقع الكلام موقع الحال من حيث كان المعنى يؤول اليه ووقع
او هنا على ان لاضربنه ان فعل هذا او هذا وان فعل احدهما الا
ان ضربه وجب لانه لا يخلو من احدى حاليه اللتين اضيفتا اليه فاذا
لم يخل من احدهما فقد اوجبت له الضرب بكونه على احدهما كان
ضربه واجبا لا محالة فلهذا استحق الضرب وان كان يعني به انه
احد الامرين وحسن ان يقال في هذا الكلام انه حال لان
الحال ضرب من الخبر الا ترى انه زيادة في الخبر وانه قد يسد مسد
خبر الابتداء في ضربي زيدا قائما والجزاء خبر ايضا صحيح الا ان حرف
الشرط حسن حذفه لامرين لطول الكلام ولان معنى الجزاء
قد زال وان كان متى الكلام ومبتداه عليه الا ترى انه وان
كان كذلك فانه لم تجز فيه في موضع ذهب يذهب ويمكث

كان

لأن الأصل للجزاء فكما كان يقبح هذا في الجزاء من حيث لم
يكن له جواب مجزوم كذلك قبح هذا فإن قلت فقد زال الآن معنى
الجزاء فإن الأصل لما كان جزاء وجب أن يكون الكلام على ما كان
يحسن في الجزاء وأنت لو قلت لأضربنك إن تأتني كان قبيحا فكذلك
يقبح لأضربنك إن تأتني أو لا تأتني وهذا الكلام في هذا المعنى عندي
أحسن مما جوزه الخليل من قوله لأضربنه ذهب أم مكث
لأن هذا استفهام والاستفهام ليس بخبر فلا يحسن أن يقع في موضع يكون
المراد به الحال كما جاز ذلك في الجزاء لاجتماع الجزاء والحال
في جنس الخبر ومباينة الاستخبار للحال ألا ترى أن المعنى لأضربنك
على أي ذلك كنت ومع ذلك أن أم وأو قد وقعا في موضع
التسوية والتسوية خبر ليس باستفهام فلما كان المعنى هنا يقارب ذلك
وسويت بين الحالين في وجوب الضرب له جاز أن يقعا هنا أيضا وأن
يؤول الكلام إلى إرادة الحال وتقديرها كما أول في المسألة
الأولى وقوله
وكان بين أن لا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح

إنما جاز اتباعا وكذلك أنهم لما رأوا أو يجمع بها ما قبلها وما بعدها كما
جمع بالواو وإن كان المعنى مختلفا شبهوه بها فعطفوا بها في هذا
الموضع كما يعطف بالواو وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي
اثنين فصاعدا ولا يقتصر فيه على أحد الاسمين

مسائل مكتوبة في آخر الجزء ليس من المتن

مسألة

إن سأل سائل فقال زعمتم أن الهمزة المفتوحة إذا أريد تخفيفها وقبلها
ضمة أو كسرة خلصت مع الضمة واوا ومع الكسرة ياء وذلك
نحو جؤن ومئر واحتججتم في خلوصها واوا مرة وياء أخرى بأن ذلك
إنما هو لأن تخفيفها تقريب لها من الساكن وانتحاء بها نحو الحرف الذي
منه حركتها وهي مفتوحة فجرت مجرى الألف والألف لا يقع
قبلها ضمة ولا كسرة ومتى انضم ما قبلها قلبت واوا نحو قوتل
وضورب أو انكسر قلبت ياء نحو ضيراب وقيتال ثم مع هذا
فإنكم تقولون في تخفيف سأل وقرأ سال وقرا فتنحون بها نحو
الألف وقد علمنا أن الألف لا تكون متحركة فهلا كما جاز أن

تحرك مع جريها مجرى الالف وان كانت الالف لا تحرك ابدا جاز ايضا
ان تخفف الهمزة المفتوحة اذا انضم ما قبلها او انكسر فتجعل في نحو
جون ومير بين بين وان كانت قبلهما كسرة وضمة والالف
لا تصح وقبلها الضمة ولا الكسرة كما جاز ان تحركها في نحو
سال وقرا اذا خففتها وتقربها من الالف وان كانت الالف لا تحرك
ابدا وما الفرق بين الموضعين **فالجواب** انه قد ثبت ان
تخفيف الهمزة هو تقريب لها من الساكن وليست بساكنة في
الحقيقة الا ان لها حكم الساكن بدلالة اشياء منها الابتداء بالهمزة
المخففة ولبين ذلك فيها الا لضعف حركتها واذا كان
ذلك كذلك لم يكن يعتد بحركة الهمزة في تخفيف نحو سال
لضعف تلك الحركة فيها فاحتملت تلك الحركة في الحرف
الجاري مجرى الالف لضعفها وليست كذلك الضمة في جبر
جون ولا الكسرة في مير مير لانهما حركتان قويتان مؤثرتان
غير معتورتين ولا مستضعفتين فلم تجز مع قوتهما وتمكنهما
ان تحتقرا في نحو جون ومير فتوقع الهمزة بعدهما فهي كما ترى

مفتوحة قريبة من الفتحة من الالف بين بين كما يقع كذلك بعد
الفتحة نحو سال لانهما قويتا فاعتدتا فلم يقع بعدهما الحرف الجاري
مجرى الالف كما لا تقع بعدهما الالف ولم تحتقرا احتقار حركة
الهمزة المخففة لضعف تلك الحركة وشبه الحرف الذي هو محرك
بها بالساكن لامتناع الابتداء به وضعف الصوت معه في حال
نطقه وهذا فرق فان قيل وكيف تخفف الهمزتين جميعا في
نحو قوله السفهاء الا اولا تراك تجعل الاولى بين بين لانها بعد
الالف وتقلب الثانية واوا لانفتاحها وانضمام ما قبلها فتقول
السفهاء ولا فقد تراك اخلصت الهمزة المفتوحة واوا للضمة
قبلها وان كانت تلك الضمة ضعيفة محتقرة لضعف الهمزة
التي هي فيها بتخفيفها فان كنت قد قلبت همزة الا للضمة في
همزة السفهاء مع ان تلك الضمة ضعيفة للتخفيف في همزتها التي
هي فيها فهلا امتنعت ايضا من تحريك الهمزة في نحو سال
اذا خففتها وان كانت حركتها ضعيفة من حيث كانت
الالف لا تحرك ابدا وهلا احتملت الحركة في نحو همزة سال

إذا خففت ولم تجرها مجرى الحركة القوية المعتدة فمنعها من هذه
الهمزة كما منعها من الألف المحضة لم تقلب همزة الا لضمة همزة
السفهاء إذا أنت خففت همزة السفهاء وجعلت همزة الا بعدها
بين بين لضعف همزة السفهاء وقلت لا اعتد هذه الضمة ضمة
قوية مؤثرة ممتنعة من وقوعها قبل الألف لضعف هذه الضمة
فلا يمتنع أن تقع بعدها حرف مقرب من الألف كما لم يمتنع
أن تحرك الهمزة في نحو سأل إذا خفف فقربت همزته من الألف
وتترك الجامع بين الموضعين ضعف الحركة في الحرفين جميعا
ولو صحتا لاعتددنا ومن جعلك بأن تجعل حركة همزة تخفيف
سأل غير معتدة لضعفها أولى من أن تجعل غيرك ضمة همزة
تخفيف السفهاء غير معتدة لتقع همزة الا بعدها بين بين كما
جاز لك أن تحرك همزة تخفيف سأل وإن كانت الألف
لا تحرك وما الفرق **فالجواب** أن الضمة في همزة
تخفيف السفهاء وإن كانت ضعيفة لعمري كما ذكرت
فإن الهمزة التي هذه الضمة فيها قد قرب بها تخفيفها وهي مضمومة من

الواو فصار ما انضم إلى ضمتها الضعيفة من كونها في حزب قريب
من الواو وأقل أحواله أن يكون متمما لضمتها الضعيفة حتى يلحق
بالضمة القوية وذلك أن الواو أقوى من الضمة فإذا انضم إلى تلك
الضمة الضعيفة للتخفيف ما تحرك بها من الهمزة المقاربة للواو صارت
تلك الضمة في الاعتداد والتأثير جارية مجرى الضمة الصريحة
الواو فيه في نحو جون فلذلك قلت في تخفيف همزتي السفهاء
إلا السفهاء ولا قلبت همزة الا واوا للضمة قبلها وإن كانت
الضمة بنفسها ضعيفة كما قلبتها واوا خالصة في جون ونحوه
مما ضمته ضمة تامة غير منتقصة ولا مضعفة لما ذكرناه من
انضمام كون الهمزة التي حركت بها مقاربة للواو والواو أقوى
من الضمة فهذا فرق واضح وجميع ما ذكرناه في هذه الهمزة
المضمومة هو جوابنا إن سئلنا عن الهمزة المكسورة إذا وقعت
بعدها همزة مفتوحة نخففهما جميعا وكانت الأولى بين
بين فأخلصت الثانية ياء وذلك نحو تخفيف همزتي مررت
بكساء أختك فتقول مررت بكساء يختك لا فرق بين الضمة

والكسرة في هذا والجواب واحد وهذا واضح ه إلى ما هنا

ع سألته لم لا يكون في الجزاء المجزوم من جواب بمجزوم أو
بالفاء فقال لأن المجزوم أضيق من المجرور واثنان لم تجئ به مجزوما
جئت به ماضيا في معنى المجزوم ولأنه لا بد من جواب فينبغي لك أن
تجيء به مثله لأن يتكافأ الفعلان ه والفاء إنما وقعت جوابا له لأنها
تقع على جملة تستغني بنفسها نحو زيد منطلق يستغني بنفسه فإذا
دخلت يعني الفاء فقلت فزيد منطلق علم أنها جملة لا تستغني
بنفسها عما قبلها وعلم أنه جواب لشيء ه

ع فسألته أيجوز إن ضربتني فضربتك فقال لا لأن الفعل الماضي إنما وقع
في معنى المستقبل في الموضع الذي لا تحله الأسماء والفاء يقع بعدها
الأسماء فلا يقع الماضي في معنى المستقبل ولكن يحل بعدها المضا
لأنه يحل محل الأسماء ه وقال أما لا يقع بعدها جملة
تستغني بنفسها ليس بين الجملة جواب أما نحو قولك أما زيد فمنطلق
فالفاء جواب لأما ومنطلق خبر عن زيد فلا يجوز أما زيد منطلق فكذا
وكذا لأنها وقعت في الكلام هكذا ه قال أبو عثمان

لأن الجملة

ونرى أنه يدخل على سيبويه في هذا الشيء يلزمه لأنه يقول من أتاني
فآتيه إن أتاني خبر عن من فيلزمه أن لا يجيز أما من أتاني فآتيه لأن
من وأتاني جملة بمنزلة زيد منطلق فقال لا يلزمه هذا لأن زيدا
يستغني بمنطلق ومن لا يستغني بأتاني عن آتيه لأنه جواب له فالفاء
جواب لأما وآتيه جواب لأتاني ه لا يجوز أما من يأتني فآتيه لأن
المجزوم لا بد له من جواب بمجزوم أو بالفاء فالفاء جواب لأما ويبقى
الجزاء بلا جواب مجزوم وإنما أجازوا في الفعل الماضي في
قولك أما من أتاني فآتيه لأن الماضي يكون جوابه كل شيء
الجمل وغير ذلك نحو إن أتيتني زيد منطلق لأنك تقول زيد
منطلق إن أتيتني فالفاء جواب لأما وآتيه جواب لأتاني والجيد
إن أعطيتني فأعطيك وإن أكرمتني فزيد منطلق ه فا
ولا يجوز إن تأتني فإنك على أن تجزم الجواب وتدخل الفاء لأن
الجازم والمجزوم لا يفصل بينهما بما ليس بأجنبي منهما فإذا لم يفصل
بغير الأجنبي فالأجنبي أولى أن لا يفصل والفاء جواب ه

ع فيه عندي أنا شيء آخر غير هذا وهو أن الفاء في جواب الشرط

جازت نائبة عن الجزم ولا يجوز ان تجزم ما بعدها لئلا تجمع بين العوض
والمعوض منه وايضا فان الفاء في جواب الشرط انما دخلت ضرورة
لما كان ما بعدها مما لا يمكن ان يكون جوابا له فاذا كان هنالك
فعل مضارع او ماض لفظا ومضارع معنى لم تحتج اليها لان في ذلك
نقضا لوضعها وهو زوال الضرورة الداعية اليها وهذا واضح ٥
قال وانما لم تجزم ما من ياتني آته في لغة اهل الحجاز للعلة
التي ثبتت في كان فاما في لغة تميم فانما لم تجز لانك اذا
قلت من ياتني آته فانما تخبر عن فعلك الذي اخبرت عنه وكانك
قلت لا آتي من ياتني فينبغي اذا اردت هذا المعنى ان يلي المنفي النفي اي
تقول ما آتي من اتاني ولو فعلت ذلك ابطلت الجزاء لان المجزوم
لا يتقدم على الجازم كما ان المجرور لا يتقدم على الجار واذا جعلتها
بمنزلة التي هي منصوبة بفعل مضمر منفي لان يلي حرف النفي منفي
يفسره الفعل الظاهر يعني ان ما في لغة بني تميم اذا وليها اسم وفعل
اختير في الاسم النصب لان الفعل اولى بها ٥ قال ابو عثمان
ولا يجوز اما من ياتني فا[illegible] المجزوم ولا يفرق بينه وبين الجزاء

بشيء ليس هو من الجزاء في شيء وهو الفاء التي هي جواب اما ولا يجوز
اما من ياتني فآتيه وقد ذكرت علة ذلك قبله ٥ قال ولا
يجوز زيد منطلق ان ياتني لانه لا بد للمجزوم من جواب مثله او الفاء
قال وانما لم تجز ما انا بخيل ولكن من يعطني اعطه بلا اضمار
انا وجاز باضمار انا لانك اذا قلت ما انا بخيل فانت تنفي عن نفسك
حالا فاذا قلت ولكن فانت توجب لها اخرى والتي توجب لها
العطية وهو الفعل الآخر لانه فعله ولا تعرض للاخبار عن الفعل
الاول لانه لغيرك فانما تنفي عن نفسك حالا وتوجب لها اخرى
فينبغي ان يلي الموجب الحرف الذي يوجبه ولو فعل ذلك لبطل
الجزاء للعلة التي كتبت من سبق الجازم وشبهه بالجار والمجرور
فلما لم يجز ان يقدم الفعل الذي يوجبه لهذه العلة ولي حرف
الايجاب من ومن هو غير انا فلو لم يضمر كان انما يخبر عن من
يوجبه له فاضمر انا لان يكون الخبر عنه لا عن من اذ لم يجز له
تقديم الفعل الذي يوجبه فاضمر [illegible] ليكون الخبر عنه لا

عن غيره قال لكن إذا خففت دخلت في حروف العطف ما
مررت بزيد لكن عمرو ولم يحتج أن نضمر الهاء كما نضمر في لكن
الثقيلة إذا كان بعده خبر وفي أن إذا خففت ٥ قال
أبو عثمان أقول يا قاض ويا جوار لأن كل ما كان من بنات
الياء فهو مصروف في الموضع الذي لا ينصرف فيه الأسماء وزيد
في باب النداء غير مصروف بمنزلة عمر في باب الجر فأصرفه
في النداء كما أصرفه في باب عمر وأشباهه قال من
قال إن إن هي العاملة في الجزاء وجوابه يقال له نظير الجزم في
الأفعال الجر في الأسماء والجار لا يتعدى إلى مجرورين بلا واو
عطف فإن زعم زاعم أن الجار يعمل في مجرورين نحو الصفة
والموصوف قيل له الموصوف يشتمل على كل صفاته
فإذا لم يعرف وخيف الالتباس وصف ببعض ما اشتمل
عليه فالصفة من الموصوف والجار إنما عمل في شيء واحد ولا يجوز
ترخيم مسلمين ونحوه اسم رجل لأنه إذا سميته فإنما هو حكاية

لذلك العدد يسمى به شيء والعدد لا يرخم لأنه ليس شيئا بعينه وإنما
يرخم المعروف المقصود إليه بعينه قال لأن اللفظ الذي
به كان عددا موجود فيه وهو علم فلذلك لم أرخمه لهذا إذا حكيته
وإذا غيرته فقلت هذا مسلمين فأعلم رخمته حينئذ فقلت
يا مسلم أقبل وقال إذا قلت غلام من أنت فالمستفهم من
دون غلام وذلك أنك لو قلت زيد كنت قد جئت من سألك
ولو قلت غلام لم يفهم عنك فكذا الجزاء إذا قلت غلام من
تضرب أضرب أن من هو الجزاء وهو المحل معنى الجزاء في الغلام كما
أن الاستفهام هو المحل معناه في الغلام لأن المضاف والمضاف
إليه كالشيء الواحد قال أبو عثمان سألت مرة الأخفش
عن أي من تضرب أضرب أستفهم بأي وأجازي بمن فقال
لا يجوز لأن أي في الاستفهام إنما يضاف إلى شيء معلوم هو
بعضه ويكون أي مخصوصا فإذا أضفته إلى من ومن هو شائع
كان البعض شائعا وليس ذا حد الاستفهام قال أبو عثمان
والحجة فيه عندي أن أي [illegible] معنى الجزاء وكذا

كل حروف الاستفهام يستفهم بها وفيها معنى الجزاء فلو أضفته
على هذه الهيئة مستفهما به وفيه معنى الجزاء كان محالا لأن من
جزاء وفي أي معنى جزاء فلا يجتمع حرفا جزاء فتصير من حينئذ خبرا
ويكون ما بعده صلة فيبطل الجزاء فإن قيل أثبت معنى الجزاء
في من واخلع معنى الجزاء من أي لأن المضاف إليه يحدث في المضاف
معنى الجزاء نحو غلام من من المحدث في غلام معنى الجزاء قلت
إذا خلعت منه معنى الجزاء خلعت منه معنى الاستفهام لأنه كذا
وقع مستفهما به مجازى به فيصير حينئذ خبرا فيكون ما بعده
صلة له ٥ فا الدليل على أن حروف الاستفهام فيها
معنى الجزاء كما قال أن جوابها يجزم كما يجزم جواب
حروف الجزاء ويمنع هذا أيضا على الصفة التي قدم وهو ما ذكره
من أن ما يضاف إلى حروف الجزاء إنما يضاف إذا كان يجوز
وقوعه بعد فعل الشرط نحو غلام من يضرب أضرب ألا ترى أنه يجوز
من يضرب غلامه ولما أضفت إليه استفهاما لم يجز لأن ما بعد
[illegible] وسألته

من أخي عن أي من أتانا يكون أي خبرا ومن مستفهما كما كان
ذلك في قولك غلام من فقال الجواب في هذا أن نقول لما كان
أي مفردا غير مستقل بنفسه والغلام مفردا مستقلا بنفسه كان
مضافا مثله مفردا يحتاج في الإضافة إلى صلة مثل حاجته إلى
الصلة في الإفراد ولما كان الغلام مفردا لا يحتاج إلى الصلة

أنشد

إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوما على من يتكل

قال أبو عثمان الموصول على إلى من يجد أي يجد هو الموصل
إلى من عداه بحرف الإضافة وهو من الأفعال التي لا تعدى بحرف
إضافة إلا اضطرارا قال عسى أن يكون ردف لكم وإنما يريد
ردفكم فعداه بحرف جر كما تقول ضربت
فتصوغه صياغة ما لا يتعدى ثم يبدا لك أن تعديه فيكون معنى
المجرور معنى المنصوب فأضمر عليه ضميره لأنه صلة لمن وإنما جاز
إضمارها لذكره على أول الكلام لأنه يفسرها الضمير
قال [illegible]

ان لم يعلم يوما على من يتكل ه قوله اضمر عليه يعني اضمر ان لم اجد يوما
على من يتكل عليه يضمر عليه بعدما يتكل وادخل على الاول
ولم يحتج اليه مثل قولك ضربت لزيد اذا اردت ان تقف على ضربت
ثم تسند ذلك فتعديه بحرف جر قال ليسجننه عندك
في موضع نصب وليس هو فاعلا لان الجمل لا تكون فواعل ولكن
لما قال بدا لهم كان فيه معنى رأوا فتكلموا ليسجننه وكانهم
قالوا رأوا وأما احتجاجه بقوله بدا لهم ايهم افضل يجوز ان يكون
هذا بمنزلة الذي فيكون فاعلا ه قال ابو عثمن ايضا لما قال
بدا لهم علم انه قد بدا لهم بدو وامر او رأي فكان هو الفاعل مضمرا
فيه وليسجننه تفسير لذلك قال انما الزمت النون
يعني في القسم الفعل الذي لم يقع لان النون فيه نظير التنوين في الاسماء
قيل فلم لم يدخل التنوين على الفعل الذي انت فيه يعني في القسم
ايضا وهو مضارع للاسماء فقال لان الفعل الذي
انت فيه الى الماضي اقرب من الفعل الذي يقع لانه في حال
وقوعه قد مضى بعضه [illegible] بعضه والذي لم يقع لم يمض منه شيء

فادخلت عليه النون كما ادخلت التنوين في الاسم لقربه من الماضي
والماضي لم يقرب من الاسماء فلم يعط النون البتة ومنع ما انت
فيه لقربه منه ه قال اجيز والله لوالله لافعلن
احد القسمين توكيد واللام التي وقعت على لوالله للقسم الاول
واللام التي وقعت على الفعل للقسم الثاني قال ولا يجوز
حذف اللام وانت تريدها كما فعلت ذلك في المنفي لئلا
يلتبس المنفي بالموجب قلت فلم لا يدخل النون على المنفي وهو لم يقع
فقال لان النون توكيد موجب لا توكيد منفي فينبغي
لك ان توكد المنفي بمثله وتوكد الموجب بمثله فالنون نظير
اللام في التوكيد ولو قلت والله لا افعل لا افعل كان لا
افعل الثاني بمنزلة النون في لافعلن توكيد المنفي كما وكدت
النون الموجب وانشدني ابو عثمان ه

وقتيل مرة اثأرن فانه فرغ وان اخاهم لم يثأر

جاء بالنون وحذف اللام لان النون تدل عليه قال انما جاز اقسمت
الا فعلت لما دخله معنى اسألك [illegible] الا اذا دخله

معنى الاستثناء فأدخل الا على المنفي وإنما جاز أيضا أقسمت عليك
لما فعلت لما دخله معنى أطلب إليك لما فجاء بذا يدلك على ذلك
وأما قوله أقسم لتفعلن فيقول المحلوف عليه والله لا فعلت فلم
يجئ بتفعلن ولا بافعلن وجاء بقول يدلك على قول الحالف
والمحلوف عليه كما قال ـــ بعين لا أرينك هو يفعل
لك فجاء لفظه كأنه ينهى نفسه لما كان فيه معنى تغيب
عني ٥ قلت ـــ لأي علة فلم لم يدخلوا التنوين في الفعل غير الواقع
في القسم فقال ليفرق بين اللام التي تدخل للابتداء ولام القسم ٥
قال سيبويه وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم
ما بمنزلة الذي ثم فسره بتفسير الجزاء بأن اللام التي وقعت على ما زائدة
توكيد وإنما كان اللام في باب القسم توكيدا إذ جاز أن
تطرحها ويستغني الكلام عنها نحو والله لئن جئتني لا آتيك
فيجوز أن تقول ـــ والله إن أتيتني لا آتيك لأن القسم يعتمد على آخر
الكلام والذي بينهما شرط ولا يجوز أن تحذف اللام من قولك
والله لزيد ضربته لأن القسم ليس مما يقع على مثل زيد وعمرو والذي

بمنزلتهما وذا في زيد يجوز على يمين كأنك قلت والله لزيد لأضربنه
وتكون اللام الثانية توكيدا اتبع النون ليفصل بين اللام التي
توكد القسم وبين اللام التي يعتمد عليها القسم وتكون مبينا
مستأنفة فإذا أردت التوكيد قلت لا والله لزيد لأضربنه
ولو كانت بمنزلة الذي لكانت مبتدأة وآتيتكم صلة وقد
حذف منه ما يرجع إليه آتيتكموه ولتؤمنن به ولتنصرنه خبر
عنه والهاء في به راجعة إلى ما كأنه قال ـــ لتؤمنن بما
آتيتكموه ٥ قال ـــ والوجه عندي أن تكون الجزاء لأن
الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل في الجزاء لا في غيره
والمعنى أنه أخذ ميثاقهم على أن ينصروه ويؤمنوا بما يأتيهم فيما يستقبل
من كتاب وغيره والدليل على أن آتيتكم ثم جاءكم
معناه مستقبل قوله لتؤمنن به ولتنصرنه فإذا كان جزاء كانت
الأولى توكيدا وإذا لم يكن جزاء كان اللام للقسم وقد قال
سيبويه ومثل هذه الآية لمن تبعك منهم لأملأن جهنم فهذا
جزاء لأنه يقول له ولمن تبعه وهذا الفعل الماضي في معنى المستقبل

ولام القسم التي يعتمد عليه وقعت عليه ولام القسم ابدا ان كانت
مؤخرة معناها مقدمة ويجوز ان تجعل الا جنب المقسم به ولطلوا
لا يجوز الا ان يلي المقسم به لان الفعل الماضي انما يكون في معنى
المستقبل وهو بعد الجزاء فاذا تقدمه ذهب ذلك المعنى منه لانه
انما احدث هذا المعنى فيه بعده اتباعا له قلت لاي شيء لا
يجوز والله لزيدا ضربته قال جيد فانما يؤكد اعتراض
ابي عثمن على سيبويه في الآية تشبيهه اياه بقوله لمن تبعك منهم
لاملأن جهنم منكم اجمعين وهذه لا تتوجه الا على الجزاء الا
ترى انه لا يستقيم ان تحمله على انها صلة لانه لا راجع في الكلام
يرجع اليه فتشبيهه بهذه التي لا تحتمل الا الجزاء يوجب عليه
ان يكون ما شبهه به جزاء وله ان يفصل بينهما لان به في لتؤمنن
به يعود الى الموصول كما ذكر ابو عثمن قال
لما آتيتكم خرج مخرج المجازاة ومثل قولك والله ان اتيتني لآتينك
اللام الاولى توكيد والثانية للقسم ولا يكون ان تكون الاولى
للقسم والثانية للتوكيد من قبل ان النون مع اللام اخيرة فلم يجز

ان يكون لام لطلوا الا بجنب المقسم به لما فيه من معنى الجزاء وقد فسرت
لك ه قال ابو عثمن اذا قلت اتاني غير زيد فجاز ان
يكون غير في معنى الا لانه لا يجوز اتاني الا زيد ولكن هو غير الذي
يكون مثل مثل واذا قلت اتاني القوم غير زيد فغير هو القوم الذين
جاءوا وزيد لم يأت ووقع الاعراب عليه لان فيه معنى الا نحو وقوعه
بعد الاسم الذي بعد الا ولم يصل الى اعراب زيد لانه مضاف
اليه واذا قلت ما اتاني احد غير زيد فغير هو احد الذي لم يأتوا وزيد
هو الآتي ووقع الاعراب عليه كما يقع على الاسم الذي بعد الا
والعلة في الموجب والمنفي واحدة

الاضمار المخالف للمظهر

قال تقول اتتني امرأة لا تكون فلانة المضمر مخالف لمظهره
كما تقول اي القوم ضربته فالهاء هي اي وليس معها من معنى
الاستفهام ما مع اي نكرة يدل على الجنس ومضمرها ليس بخاص
مثل زيد وعمرو وخبرها خاص يحضرها التي تكون لغيره مثل

قولك كان منطلقٌ زيدًا فمنطلق نكرة تدخل في حاله وكل ما
كان مثله وزيد تحظره أن يكون لغيره ويقال ضربت
رجلًا فتقول قد عرفت أن الرجل يكون على وجهين فوجه أن
يكون الرجل خاصًّا وإنما قلت لي ضربت رجلًا تعرّض لي بشيء
قد عرفته بعرضه بك له ويجوز أن يكون على قولك ضربت
رجلًا فتقول أرجو أن أعرف الرجل فهذا معرفة غير
خاص مثل المعرفة التي يضمرها في تكون فلانة قال
أبو عثمن سمعت أبا عون الحرمازي يقول

هل هو إلا الذيب لاقى ذيبا   كلاهما يطمع أن يصيبا
قبل الصباح مأكلًا عجيبا

قال أبو عثمن الألف لا تقع ملحقة إلا طرفًا ولا تكون
ملحقة حشوًا والواو والياء إذا لم يكن ما قبلهما معهما فهما للمد قال
أبو الحسن الضاربك الكاف مجرورة لا يجوز أن تكون منصوبة
مثل زيد إذا قلت الضاربك زيدًا لأنك إنما تنصب بنية التنوين
في الضاربان والنون في ضاربان لا يجوز إظهارها كما جاز

إظهارها في زيد قال أبو عثمن ينكسر عليه قوله

وما كل من وافى منى أنا عارف

البيت وقع على نية الهاء وقد جاء بشيء في الكلام وهو التنوين
لا يثبت مع الهاء فأثبت التنوين ونوى الهاء كذلك
ينصب الكاف وينوي التنوين وكذلك كله لم أصنع
أطلق وهو ينوي الهاء والإطلاق لا يثبت مع الهاء لو أظهرها
وقال أبو عثمن في باب ما يرد فيه علامة الإضمار إلى
أصله فيما رد إلى أصله أعطيتكمه قال كان
الأصل أن يجيء بهم وواو في الجمع كما جاء بهم وألف في التثنية
فاستغنوا عن الواو في الجميع لأنهم أمنوا اللبس حدثني
أبو يعلى قال حدثنا أبو عثمن قال حدثنا أبو زيد قال سمعت
أبا السمال يقرأ تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرًا
وقال أبو عثمن في قوله ما شأن عبد الله هو خير منك
يعني أن الفصل لا يكون إلا بين كلامين لا يستغني الأول
عن الآخر وما شأنك كلام مستغن وهذا عبد الله مثله

وانما مثله بقوله الا ترى انك لا تقول هو الظريف لان الفصل بين
معرفتين ولا تقع المعرفة بعد ما شأنك لان الذي يقع بعده حال
يريد في قوله ما شأن عبد الله لا تقول ما شأن عبد الله هو
الظريف ٥ قال ان كنت اتيتنا امس اعطيناك درهما
وهذا جزاء وانما الجزاء لما لم يقع وهذا ماض وقال جاز هذا
لان معناه ان ثبت هذا عندي فعلت فمعنى الكلام معنى ما لم يقع
بعد فلذلك جاز نعم فـا بس تأوله على المضي
الصحيح في قوله ان كنت قلته وهذا خلاف قول ابي عثمن
وابو بكر يوافق ابا عثمن ٥ قال وانما لم يفرقوا في اضربا
مثنى بين المذكر والمؤنث وفرقوا في الواحد والجمع لان الياء في
اضربي تدل على فاعلة والالف في اضربا تدل على فاعلين فلو
جاءوا بالياء لتدل على التانيث كان قد جمع بين ما يدل
على فاعلة وفاعلين وكان الامر يدل على ثلاث فلذلك امتنع
الفرق ٥ قال ابو عثمن اذا قلت انتم تضربون اليست
الواو ضمير الفاعلين وكانت اصل قال افليست تدل على غائبين

والفاعلون مخاطبون فكيف ذا فقال فيا بين هذا لو تكلم
به ان تقول انتم تضرب انتم وعلة اخرى ان الفعل انما اعرب
بنفسه لا بغيره والواو من نفس الفعل لولا ذاك لم يقع اعراب
الفعل بعدها فذا دليل ايضا انها ليست بفاعلة ٥ قال
قول سيبويه ثمانية مجار غلط لان منها ما لا اعراب فيه فلا مجرى
فيه وانما المجرى في المعرب فلو كان في المبني مجرى لكان في
اوله مجرى لان اوله بمنزلة آخره لانهما جميعا مبنيان لان
اوائل الاسماء ابدا مبنية ٥ قال عجبت من ضرب
زيد عمرا فزيد ليس بفاعل وانما الفاعل اسم لزيد مضمر زيد يدل
عليه لان الفاعل لا يكون مجرورا وكذا المفعول به فيه
قال وانما منع ضارب ان يضاف الى فاعله لانه لا
يضاف اليه مضمر وكذا لا يضيف مظهرا قلت فالمصدر
فيه قد تضيفه الى الفاعل قال لاني اضيف اليه مضمرا قال
ابو عثمن لا يلزم الخليل ما قال سيبويه في لن
ان الفعل صلة فلا يعمل فيما قبله كما لم يلزم كان زيدا منطلق

أن لا يكون كلاما لأنه لو كان كلاما كما قال سيبويه لكان
زيد منطلق صلة لأن فبقي الكاف لا موصل لها ولكنهما حرفان
جعلا كلمة واحدة فكذلك لن بمنزلتهما ه قال أبو
عثمن الدليل على أن اللام يضمر بعدها أن أنك تظهره بعدها فلو كانت
عاملة لم يظهر بعدها عامل آخر والدليل على أن الواو والفاء
يضمر بعدهما أن ولا يكونان ناصبتين أنك لا تدخل عليهما حروف
العطف وحتى إذا قد بنيها جارة أضمرت بعدها أن ونصبته لأن
تقع على شيء تجره لأنها لا تلغي جارة فإذا وقع الفعل بعدها مرفوعا
قلت أرأيت شيئا يعمل عملين وهيئته واحدة فقال مذ تجر
وترفع وهيئتها واحدة وكم تجر وتنصب ولفظها لفظ واحد ه
قال وكان ينبغي أن يكون نفي سيفعل على هيئة إيجابه
لا يعمل فيه شيء كما لم يعمل في موجبه فيجيء ما يفعل وجاء أن
تفعل على غير قياس (القياس) ه وقد قال قوم إن السين وسوف
هما الرافعتان لأنك لا تدخل على الأفعال شيئا من عواملهما
وهما فيه موجودتان قال أبو عثمن يكسر عليهم أني لو

نعت على الجمل م

أن عاملها من عوامل الفعل تدخل عليه لام التوكيد وقد دخلت
على السين قال عز وجل ولسوف يعطيك قال ويعني سيبويه
بقوله في كتابه ما كان ليفعل لم يذكر والا أحد الحرفين
وكان نفيا لما معه صفة حرف لم يعمل شيئا أحد الجزمين اللام
لأنها لا تعمل في الفعل شيئا كما لم تعمل السين في يفعل شيئا
وإنما تعمل أن مضمرة في قولك ما كان ليفعل ه فـ
مما يشهد لسيبويه على أبي عثمن في اعتراضه عليه في ما مررت
بزيد وعمرو ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا وكذلك
لا رجل في الدار لا يلزم من قال أعجبني أن أضربك أن يقول
أعجبني كي أضربك فيمن أدخل اللام على كي لأن كي إنما دخلت
للعلة تقول جئتك كي تفعل أي جئتك من أجل فعلك والفاعل
لا يجيء لعلة ه قال أبو عثمن وإنما جاء تثنية أنا على خلاف
لفظه وجاء تثنية أنت على لفظه لأن أنت له أخ تقول أنت
وأنتم تقول أنتما كما تقول رجل ورجل وتقول رجلان وأنا
لا أخ له لا تقول أنا وأنا فلما لم يكن له أخ بنفسه أتى بخلاف

نظرا اذا جاء تثنيته وجمعه على لفظة واحدة ٥ قال
وانما تنكبوا اظهارها ان بعد كبت دون عسيت وكان الكلام
معناه ان لان كدت وهذه الاحرف يكن لما انت فيه والفعل
بعد ان لا يقع لما انت فيه انما يقع مستقبلا وماضيا قال
وانما ذكر سيبويه هلا تقول ذلك في الاسم لا يقع بعدها لان اصلها
وان تنكبوا اذ فيها ان تقع الاسماء بعدها ٥ قال ولا تجوز
عسى زيد منطلقا قال انما لم تجز والله اعلم لانه يلتبس الموجب
بالمنفي لانه يقال والله اقوم يريد لا اقوم وقال الشاعر

وابني نشبة والحامل المغمر يحسب اني نسيته

يريد لا انسيته ٥ قال اذ عندي حرف والدليل على ذلك
انها لا تكون مبتدأة ولا مبنيا عليها ولا فاعلة ولا مفعولة
وانما الغيت لانها انما تقع من اجل الشيء وانما تقع موقع التي يستغنى
عنها والمستغنى عنها التي في قولك ابني وابنك والتي لا يستغنى
عنها قولك ابن نابت فلك درهم ٥ قال ابو عثمان

اسنان بني الاصمعي

لسنا مما تحكم ان اجلا جل الضرب نقد والطعام آجل
قال جئت بلا زاد لا تجوز اضماره لا تجوز بلا لان المضمر
المجرور لا يقع منفصلا ٥ قال ابو عثمن لما خالف الجواب
معنى الحجاب خالف اعرابه في قولك ايتني فآتيك لانه لا يأمر
الغائب الا بلام الامر فنصب ٥ وقال في قوله
لئن كنت مقتولا ويسلم عامر اي وعامر يسلم قال
والنصب في قوله ايتني فاحدثك لانه لم يصل الى جزمه الا بلام
فنصب قال وتجوز وتقر عيني اي وعيني تقر وكذا
ويغضب منه صاحبي يغضب قال وانما جارك اهل
المدينة الجار في قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا
وحيا او من وراء حجاب الا في هذه الحال فلو اوصله وحي
وهو مستثنى ولكن وحيا من وراء حجاب لم يكن معه
اولا او نعطفه على وحي فعلوا وحيا حالا عاملا فيه يكلمه
وعطف او من وراء عليه او يرسل ونجعله حالا لان ان لا تقع
الا على ماض او مستقبل وللحال لا تكون الا ما انت فيه

قال ويجوز نصب وحي على الاستثناء ويتوهم بعد ولكن معنى
كلام لوصل من ويكون زيد في موضع استثناء وقال
في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة الا ها هنا زايدة لولا ذلك
لم يجز هذا البيت لان تنفك في معنى تزال ولا تزال لا يتكلم به الا
منفيا عنه مثل قولك ما زلت قايما نفي زيد ولان القياس
قال فلو قلت الرفع النصب في وجه واحد في الاشراك وحده
قال يريد في قوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن مما
يجزم جوابه في الامر والنهي وغيرهما قال الفرزدق
الا ليتنا كنا بعيرين لا نرد على حاضر الا نشل ونقذف
قال ابو عمر وحسبك الضمة فيه ضمة بناء مثل ضمة
حيث واضافته كاضافته عليك قال وانما حكمت عليها بانها
مبنية دون ان تكون معربة لانها اسم الفعل مثل رويدهم
فالاضافة لا تمنع البناء كما لم تمنعه في كم
رجل ولا تمنع ايضا كونها جملة كما يمنع عليك وحذرك
ودونك ورويدك ونحو هذا مما وقع موقع الفعل فان قلت

بمعنى

فان الخبر قد يظهر في نحو قوله فان حسبك الله وحسبك الله
حسبك درهمان ولو كان كما قال ابو عمر لم تظهر بعده
الاخبار قيل ظهور الخبر لا يمنع مما قال اذ قد جرى مجرى الامر في
مثل حسبك ينم الناس كما ان اعراب رويد في صيغة وضعها
رويدا لم يمنع فيه البناء حيث بني لوقوعه جملة وتسميته الفعل به
وكذلك حسبك فان قال فان الضم انما يجي في البناء في
الغاية نحو حيث وجاء نحوه وقال ليبين معنى قل لعبادي
يقولوا الجزاء اي ان قلت لهم فعلوا لانه قد قال لهم ما لم يفعلوا وقع العنا
انه قال وقال [illegible] له لانه اذا قال قل فقوله لم يقع بعد
موقع يفعلوا في موضع افعلوا وافعلوا غير متمكن في الافعال
فلما وقع المتمكن موقع غير المتمكن صار مثله كما وقع
يا زيد موقع انت فبني زيد كما بني انت فاستغني بزيد عنه لما
وقع موقعه فكذلك استغني بيفعلوا عن افعلوا ومثله
قل لعبادي الذين امنوا وعملوا الصالحات يقيموا الصلاة ومرهم
يحفروها قال لو ظهر ان هنا جاز نصبه على المفعول مثل

قوله في ما قال حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها اضاف اذا
وهو حين الجاؤوها وفتحت ابوابها معطوف فليس في الظاهر
خبر مضمر فاذا قلت مخافة الشر فيجوز ان يكون جرا
لانهم يحذفون حرف الجر منه كثيرا مثل وبلدة بعيدة النياط
وقال الفاء انما تدخل في جواب المبتدا لان ما بعد الفاء
تجب بما قبلها وقوله قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم هو بلاقيهم فروا او لم يفروا فالفاء هاهنا زائدة م
وسألته لم لا يكون المضمر حالا الا فعلا لان المضمر
لا يفيد معنى لم يكن في المظهر وانما يضمر بعدما يذكر والحال
يفيد في الاسم والفعل معنى لم يكن فيهما تقول جاء زيد ثم تقول
راكبا فقد علمت ان مجيئه كان في حال ركوبه قال ويجوز
الغاء علمت لانها من حروف القلب يريد الشك واليقين قلت
اليس هو يقينا فقال انما مجيئه في الكلام لاخراج الشك
من قلب المخبر لو قلت زيد منطلق ظن من تخبره انه يجوز ان
يكون يقينا او شكا لانك تقول زيد منطلق ظننت

يشك بعد اليقين م وزيد منطلق علمت فعلمت ان كلامه كله
على اليقين واخرج هذا المعنى من قلبه ه قال لانك لا تحدث
عملا في قولك من ياتني آته الا نفي المعنى اي لا يغير الجملة م وقوله
هل ان تاتني آتك لا تجيزه لان هل لم يستعملوا فيها ما استعملوا في
الالف فلا يجوز تقديم آتك لانه مجزوم ه قال والقسم
لا يلغى اذا كان مبتدأ ه قال لا يجوز ان تقول والله
لئن تاتني آتك لان المقسم عليه آتك والقسم لا يقع على مثل ان في
الجزاء لان ان تاتني شرط وآتك المشروط عليه ولا يقع على الشرط
دون المشروط عليه ه قال لئن اتيتني لآتينك
اللام الاولى اولى للقسم ام الثانية فقال الثانية للقسم والاولى
توكيد لها ه والدليل على ذلك انها تحذف والتي يعتمد
عليها القسم لا تحذف م فقلت له انهما التي بمنزلة اللام
التي تقع في لزيد لاضربنه فقال جميعا توكيد الا ان التي مع زيد
لا تحذف وتحذف التي مع ان ه قال تقول والله لئن اتيتني
لا آتيك اللام الاولى للتوكيد ولا آتيك للقسم قلت افتوكد

بموجب منفيا قال نعم لما كان أن يكون جميعا للقسم أكد به ٥
قلت له إذا قلت والله إن أتيتني لا آتيك جواب الجزاء أين هو فقال
آتيك هو الجزاء ولا هو معتمد للقسم قلت أفتجدها مثل أما إن
أتيتني فآتيك الفاء جواب لأما وآتيك جواب الجزاء فقال
لا لأن هذا يجوز حذفه قبل القسم والمقسم عليه ولا يجوز حذف
لئن أتيتني وتلي الفاء أما إلا أنه لا يكون كلاما إلا فيما قبله
ويسألني عن والله إن أتيتني فلا آتيك قال لا يجوز لأنه
لا يجوز تقديمه ومعه الفاء وإنما يكون معتمد القسم ما كان
أن يلي القسم ٥ وقال فيمن جعل أين اسما أنه يجوز أين متى
تأتني فيه آتك فيه وتجعل أين ظرفا للتأتي قلت فكيف يجوز
أن تعديه إلى المصدر والظرف من المكان والزمان ولا
يجوز أن أعديه إلى ظرفين من الزمان ولا إلى ظرفين من المكان
بلا واو وعطف فقال لأنه قد تعدى إلى غايته من
الزمان فالذي يجيء بعد شيء معطوف ولا يجوز متى أين ومتى
ظرف لأين لأن ظروف الزمان لا تتضمن إلا ما كان لأنها جثث

كالآدميين وقال ويجوز أن تشغل الفعل عن متى في المسألة
الأولى فتقول أين متى تأتني فيه آتك فيه ٥ **ويسألني**
فقال إذا قلت إن تأتني أحسن إليك أعطك هل يجوز أن يكون
أعطك عطف البيان لأحسن إليك مثل قولك يا أيها الرجل زيد
فقال لا لأن عطف البيان لا يحل محل الاسم الذي قبله والصفة قد تحل
محل موصوفها والفعل ليس مما يوصف ولا تجري عليه الأشياء
مجرى عطف البيان لأن العطف كأنه صفة ولكن يكون
بدلا وذلك أن المبدل يجوز أن تقيمه مقام المبدل منه نحو
قولك مررت بزيد عمرو وتقول مررت بعمرو وقال
إذا أوقعته بين الجزم وبين نصبا لا معنى فيها إلا على الجمع بين شيئين
نحو قولك ائتني وتحدثني أكرمك المعنى ليكن منك
إتيان وحديث والفاء على الحال أو على توهم الاسم وقال في قوله
كأنك لم تذبح لأهلك نعجة فيصبح ملقى بالفناء إهابها
يجوز أن يكون أراد الصفة والحال قال أبو عثمان لا يجوز والله
زيد لا أضربه لأنه لا يفرق بين القسم وما يعتمد عليه الإيجاب

ونحوهما. قال أبو عمر: زعم سيبويه أنك إذا قلت له
صوت صوت حمار لتبين الصوت الأول ثم لم تجعله وصفا ولا
بدلا وأضمرت له ما ينصبه إذ كان في الكلام الأول دليل على
الفعل المضمر وكأنه لما قال له صوت دل على أنه يصوت
فأضمر يصوت بعد قوله له صوت فكأنه قال له صوت
يصوته صوت حمار وكان يصوته على معنى يظهره على مثال
صوت الحمار فكأنه قال يظهره إظهار صوت الحمار ثم
حذف إظهار استغناء بعلم المخاطب أن صوت الرجل ليس
صوت حمار وهذا جواب لقولك على أي هيئة يخرج صوته
فقال المجيب على هذه الهيئة وإن كان صوت الحمار
مضافا إلى نكرة جاز أن يكون حالا كأنه قال
يخرجه فيقول في هذه الحال ويحذف إخراج كما حذف من
الأول ويستدل بما أبقى على ما أراد. ومثل ذلك قول
العرب تضحك لمح البرق فلمح ينتصب على غير تضحك كأنه
قال تلمح لمح البرق ولكنه حذف الفعل لأن المصدر



يقوم مقامه فإن قلت مررت به فإذا هو يصوت صوت الحمار
لم تجعل صوت الحمار ينتصب بيصوت هذا لأن يصوت فعل الرجل
فلا يكون فعل الحمار مصدرا لفعل غيره ولكنه أضمر فعلا سوى
الفعل الظاهر كما فعل ذلك في قوله هو يضحك لمح البرق
وإن شئت قلت صوت صوت الحمار فرفعته على وجهين أحدهما
أن يكون بدلا من الأول وليس هذا بدل الغلط كقولك
مررت برجل حمار كأنك أردت مررت بحمار فغلطت ولم ترد
ها هنا ذلك الكلام معنى مثل والمثل هو الأول فجاز
أن يكون بدلا لهذا المعنى. والوجه الثاني أن يكون قال له صوت
فقيل أي صوت ذلك الصوت فقال هو صوت الحمار فنزل
المتكلم نفسه بمنزلة من سئل وإن لم يكن سئل كما تقول
مررت برجل زيد فتنزل نفسك منزلة من قيل له من هو ومثله
النار كأنه قال هي النار فعلى هذا يجري هذا الباب
وإن شئت جعلته صفة إذا كان نكرة فأجريته على
الأول مثل له صوت صوت حمار فجعلت صوت حمار وصفا

للأوّل وقد يجوز أن تنصبه على الحال للنكرة كما تقول هذا رجلٌ
راكبًا فإذا كان معرفةً لم يكن حالًا ولا وصفًا لأن النكرة
لا توصف بمعرفة ولا يوصف السواد بالبياض ولا البياض
بالسواد لأنهما جنسان مختلفان فالمعرفة والنكرة كالأسود
والأبيض قال أبو عثمن قال الفرزدق

قد أدرك الله رب البيت عادته بالمحسنين وبالأمر الذي استمرا
عشرين حولا تمادى في ضلالته مخادع الناس بالبطر الذي شبرا
سنتيهما دونه يسعى بشيبته كمانما ورث الأركان والحجرا
نخط فاشكته

قال حدثنا أبو عثمن قال
حدثنا الأصمعي عن معتمر بن سليمان قال رأيت أعرابيا راكبا
راكبا على بعير وأبوه يمشي فقلت له أتركب وأبوك يمشي فقال
إن أبي لا يأتبل أبو يعلى قال أنشدنا أبو عثمن قال أنشدني
الأصمعي لقتادة بن مغرب اليشكري

يا أيها الراكب المزجي مطيته بلغ قتيبة لا يكذبنك السفر
اجعل لكسرى ولا تخلطهم أحدا سيفا له الريح حتى يورق الشجر

لكيز يعني عبد القيس وحدثني أبو يعلى قال
حدثنا أبو عثمن قال حدثني أبو عبيدة قال اجتمع زياد
الأعجم وقتادة اليشكري يوم عيد بخراسان عند واليها
فبدره قتادة فقال

إذا تعشوا بصلا وخلا وحوتا وكنعدا قد صلا
باتوا يسلون الفساء سلا

وحدثني أبو يعلى قال قال أبو عثمن أنشدني أعشى ابن

نملهم بالماء من غيرهم بهم ولكن إذا ما ضاق شيء توسعا

وحدثني أبو يعلى قال أنشدني أبو عثمن قال
أنشدني الأصمعي

يا أيها المحمل الضغينا هل لك أن تتوب قبل أن تحينا

يريد قد تقدم توبتك قبل موتك فيبني عليه عزه وأنشدني أبو
يعلى قال أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم

لعمرك إنني والحميد لكالنشوان والرجل الحليم
أريد جلاده ويريد قتلي وأعلم أنه الرجل اللئيم

وتجد الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم

وحدثني أبو يعلى قال حدثنا أبو عثمن قال حدثنا
الأصمعي قال سمعت حبيب بن شوذب الأسدي
يقول لجعفر اعزل عنا عاملك فلانا قال ولم ذاك
قال لأنه يطيل النشوة ويقضي بالعشوة ويقبل الرشوة قال أهل
ذا النشوة السكر يعقوب لمالك بن نويرة في
يوم ضرية يهجو قيس بن عاصم

لحى الله أعلى تلعة حفشت به وقلت أقرت ماء قيس بن عاصم

أعلى تلعة صلب أبيه وقلت أرحم أمه وماء قيس يعني الماء الذي
خلق منه والحفش الدفع ذو الرمة

كأني نازع يثنيه عن وطن صرعان رائحة عقل وتقييد

صرعان غدوة وعشية واحدهما صرع يقول إذا راح عقل فإذا غدا
قيد يرعى فاكتفى بالمعنى لأنه لما قال رائحة عقل علم أن التقييد بالغداة

يعقوب للأخطل

تسبني بطن الكلب يمضغ ثوبه له في رقاق الآمعات طريق

قلت الرشوة والرشوة والرشوة م الرشوة والرشوة ع

أتسبني الجربي والآمعات الفواجر ومضغ ثوبه يريد دبيبه
فما هو من الدنس والنطف عندي خلاف قوله

ثياب بني عوف طهارى نقية وأوجههم بيض المسافر غران

يعقوب في قوله أبا الأباطن الضان منه نواجيا قال هذا
رجل لا يكاد يصيب الضان وإنما هو للمعزى فإذا أصاب الضان
تماطل بالمعزى روى يعقوب الأبيات الثلاثة عن الأثرم
عن أبي زيد **يعقوب**

نجلنا جولة ثم ارعوينا فأمكنا لمن شاء الجلادا
بضرب يلقح الضبعان منه طروقته ويأتنف السفادا

قال الأصمعي أخصب من الفتى حتى كأنه في ربيع مخصب
فيه ويأتنف سفادا آخر **الأصمعي**

إذا ما هوى مستقبل الريح جاوبت مسامعه فاه على الزاد معول
كثيوب له المعدوم من كسب واحد محالفه الإقتار ما يتمول

يقول ترد الريح الصوت فيسمع لذلك ظنينا وقوله
له المعدوم من كسب واحد أي ما لا يقدر عليه غيره يجده هو

من كسب واحدٍ اي مما يكسبه واحد لم يعنه عليه احد اي كسبه وحده
وقال اعرابي في انسان يدعو له فانه الآكلكم للمأدوم والكاسبكم
للمعدوم والمعطاكم للمحروم انشدنا ابو بكر اظنه للكميت
كسوبا اذا اثرى مفيدا لبياعته ما يستفيد ويكسب
احمد شهد اعرابيان الصلاة فلما ركعوا جعلا يتراجعان
فقال احدهما لصاحبه اثبت فانها القرطبي ويقال ضربه
فقرطبه ٥ قال ابن كيسان زيتون فعلون من الزيت قال
وقال قوم فيعول وليس من الزيت وقال المقصور في الاسماء
يكون من قصرته حبسته ويكون من قصرته نقصته ولم يعرف
قول ابي عثمان في الوقف في هذا وبابه قال احتمل
التغيير في قولهم هذه عشري ولم يكن ذلك كامتناعهم
من ان يجي اسم في آخره واو قبلها ضمة لما يعرض من التغيير مع
الاضافة لان عشرين جمع نحو على صدد واحده مما فيه من الواو
غير لازم وليس كذلك الواحد لو كانت في آخره واو
مضموم ما قبلها لانه ليس قبل الواحد شيء يرد اليه ومع ذلك

قرطبه صرعه على قفاه
قال الاحمر
[illegible]

انه ليس اذا احتمل شيء في موضع ان يحتمل غيره ايضا الا تراهم قالوا
اويصل مع قولهم اخويّ ولويّ وجاء ذلك في الفعل نحو يبرو و
ولبيبرو لا من الاضافة فيه ولانه ايضا ليس يثبت على مثال
واحد وصورة واحدة نحو عزيّ واعزياء وكل واحد من الامثلة
يقع موقع الآخر والاسم يلزم مثالا واحدا ومثل هذا امتناعهم
من الابتداء بالمفتوحة لما يلزم من اجتماع مثلين ومثله
امتناعهم من تقليب اعلالين ٥ وقال ابن كيسان افعل
الصفة لم تدخله الهاء لانه ضارع الفعل ببنائه ومعناه فلو
دخلته الهاء لازالت عنه هذه المضارعة فعدل بمونثه الى
بناء آخر فجعل تانيثه بالهمزة التي هي اخت الهاء وجعل قبل
الهمزة الالف لان ما قبل الهاء مفتوح فان قيل هلا قالوا احمراة
قيل لو فعل لكانت الهمزة والهاء فيه سواء فتنقضوا بناء المذكر
لئلا تذهب المضارعة التي بها اشبه الفعل ولم تكن منصرفة لانها
بنيت على هذا التانيث فجعل بازاء احمر فصار هذا التانيث
الزم من التانيث الذي بالهاء وقال لم تكن الالف الا لازمة في

اسم ولا فعل لانه لا يكون الا ساكنة ولو حركها لانقلبت
همزة فان قيل ففي الاسماء نحو برد فهلا جعلت الالف مكان هذا
الساكن قيل هذا لا يلزمه السكون الا ترى انك تقول برود ولبست
حروف المعاني كذلك لانها لا تتصرف تصرف الاسماء والافعال
فلما امتناعهم من ذلك لما كان يؤدي اليه تحريكه
من القلب كامتناعهم من زيادة الواو اولا لما كان يؤدي اليه
من القلب فان قلت فان الياء والواو والهمزة منقلبات
ايضا وقد وجدت اصولا قيل ليس شيء من هذه ينقلب
بالحركة نفسها حتى ينضم الى الحركة شيء آخر من ذلك قال
ولع وغزا ورمى والالف تقلبها الحركة وحدها

مسألة

من قال زيدا ضربا فنصب في الامر لم يجز زيدا رويدا لان رويد
في هذا الموضع لم ينتصب من حيث نصب المصدر وانما نصب
من حيث نصب عليك زيدا فكما لا يقدم مع عليك لا يقدم
معه رويد دل على ذلك انه غير منون ولو كان كضربا

لقيل رويدا وايضا فانه محقر واعماله عمل الفعل مع التحقير لا يجوز
كما لا يجوز في اسم الفاعل

مسألة

وليس كل النوى تلقي المساكين يكون على وجهين يجوز ان
يريد لا يطعمون فيكون من قوله لا يهتدي لمنارة ويجوز ان
يكون يريد انهم يلقون بعضه لا جميعه يتزيدون البعض لكلب
الجوع فاذا كان النوى عالي معرسهم مع ازديادهم بعضه
دل ذلك على كثرة اطعامهم اياهم

مسألة

قولهم استبرق يدل على صحة قطع الهمزة اذا سمي بمثال الامر
الذي هي فيه لانه لا يكون الا فعلا منقولا فان قلت فاجعل
الهمزة زائدة والحروف خماسيا قيل لا يلزم هذا لان الهمزة لا
تلحق اوائل بنات الخمسة كما لا تلحق اوائل بنات الاربعة فان
قيل احكم بزيادة السين قيل خطاء لان السين لا تزاد الا في
استفعل واستطاع فان قيل فاحكم بزيادة التاء فاسد لان

الناس لا تزداد حسنا فهذا كله يشهد بانه فعل منقول وانت ترى همزته
مقطوعة وصرف في التنزيل لتكثيره

مسألة

ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ترى هنا
من رؤية العين لقوله يعرف المجرمون بسيماهم سمعت
في التفسير انه زرقة اعينهم وسواد وجوههم فالزرقة في قوله
ونحشر المجرمين يومئذ زرقا والسواد في هذه الآية وهذا عرفان
يشاهد بهم على هذه الحال في المحشر وكذلك ترى من ادخال
الحاشية في الآية فالجملة على هذا في موضع حال ويجوز ان تكون
من رأيت بمعنى علمت فتكون الجملة في موضع المفعول
الثاني والاول اظهر عندي ٥ **ابو محمد التوزي**
قال اخبرنا يحيى بن نجيم قال سال عمرو بن عبيد عيسى
ابن عمر لم سميت عمرا قال العمر والعمر سواء ولا يقال
في اليمين الا بالفتح والعمر واحد عمور الاسنان العمر شنف الذهب
فلا تخلو الاسم من واحد من هذه ٥ قال ابو عثمان سالت

ابا عبيدة هل يقول احد من العرب جديدة وسأله ابو عمر الجرمي
فقال لا يقوله احد ٥ قال ابو عثمان انشدني ابو عمر الجرمي
قال سمعت يونس ينشد قد قرنوني بعجوز جحمرش الابيات
ابو عثمان ثم وثمت ورب وربت ولا ولات عن
علي عن ابي عثمان قال سمعت ابا عبيدة يقول انا منذ ثلاثون
سنة ما ادري خنصا او حنصا هو الطرف التلجية ويصون
ثلاث اي ثلاث هضبات والوقابص الوقايد قال
ابو عثمان سالت ابا زيد عن السنة فقال تقول العرب السنة النعابس
والنوم الغلبة ٥ قال ابو عثمان **حدثني** ابو
عبيدة قال حدثني يونس قال سمعت ابا عمرو يقول ما زدت
في اشعار العرب شيئا الا

وانكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث الا الشيب والصلعا

قال ابو عثمان سمعت الاصمعي يقول في قول الاعشى

فلئن لم تر من خلفها شبها الا الذوابر والاظلاف والزمعا

فابن القربان **للجماز**

من كان يهدم ما بنت آباؤه من صالح فلنا أمير يبتني
ملك جنايته على أمواله وعلى سوى أمواله لا يجتني
أبو عثمان حين نجا أرجاز أذا غص ه

مسألة

نعوذ به

يجوز في قوله ثم سبحانا نعوذ له أن يكون نكرة يحتمل وجهين
أحدهما أن يكون هو الذي كان يضيفه في سبحانه ويجوز أن يكون
معرفة في الأصل ثم نكرة كزيد من الزيدين قال
ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى
كثيرا فهذا على حذف المضاف أو يكون جعل الكلام أذى
حيث كان الأذى يكون به ه ع هذا عندي أشبه الوجهين
لقوله ولتسمعن لأن الأذى في الحقيقة لا يسمع وإنما يصل إلى النفس ه
قال جاز أفراد سبحان وإن لم يستعمل ذلك في الكلام فجاء
ذلك في الشعر كما استعمل العلم في قوله سبحان من علقمة الفاخر

مسألة

في قول الخليل في قول النابغة فلا زال قبر بين بصرى وجاسم

فبنيت قال قال الخليل لو نصب لكان جائزا ولكنا
قبلناه مرفوعا كيف كان النصب والكلام الذي قبله بمعنى
الإيجاب وإن كان اللفظ منفيا مثل ليس زيد قائما ونحوه مما يكون
موجبا ه أجاز أن يكون الزونزى الذي أنشده الفراء
كعشنط وعمرد وأجاز أيضا أن يكون من باب غوغاء فيمن لم
يصرف إن كان قد جاء في الكلام فعلى للإلحاق أو للتأنيث
قال وليس يحضرني شيء منه الساعة ه

قلت يقال رجل زونزى وزونزك للقصير المتكاوس انشد ابن دريد وزوجها زونزك زونزى

مسألة

قال زونزك من باب ددن وكوكب وجاز فيه توالي الزيادتين
كما جاء قنور وسنور ونحو الله ه في نسخة أول باب أو
تقول أيهم يضرب أو تقتل تعمل أحدهما وتضمر أي ثانية للآخر
ومن يأتيك أو نحدثك مثل أوة من آأة وإن قلت
على حد آدر ه أبو علي عن أبي عثمان قال أبو علي حدثنا أبو عثمان
أن مروان سأل أبا الحسن الأخفش عن قول الله سبحانه
فإن كانتا اثنتين الآية كان فيه معنى لم يكن في

أيهما قال بلى قال فأخبرني عن كانتا اثنتين قد أفاد معنى ما أراد
فلم يحتاج إلى الخبر فقال إنما أراد فإن كان من ترك اثنتين ثم
أضمر من على معناها قال فبإضمار من على معناها أفاد معنى ما أراد
قال أبو عثمان أقول أنا أفادت الخبر ما لم يفد في الاسم وذلك
أنه لما قال كانتا كان يجوز أن يكون الخبر صغيرتين أو كبيرتين
فلما قال اثنتين اشتمل على الصغير والكبير فأفاد معنى وقال
أبو عثمان وسأله أيضا عن قوله أزيدا ضربته أليست إنما اختار النصب
في الاسم إذا كان المستفهم عنه فعلا فقال بلى قلت فأنت
إذا قلت أزيد ضربته أم عمرو فالفعل قد استقر عندك
أنه قد كان وإنما تستفهم عن غيره ممن وقع به الضرب والاختيار
الرفع فقال القياس عندي هو قال أبو عثمان وهو القياس
عندي أيضا ولكن النحويين أجمعوا على نصب هذا لما كان الحرف
الذي هو في الأصل أولى به قال أبو عثمان إنما أجري الاسم
مجرى الفعل وارتفع به ما بعده وبني ما بعده بناء الخبر إذا كان
أيهما هو الآخر وجاز الابتداء به نحو قولك أقائم أخواك

يجوز أقائمان أخواك قال وإذا قلت حسبك درهمان
لا أجيز أن أرفع الدرهمين بحسب وإن كان معنى حسب يكفي
لأن حسب مصدر ولا يكون هو الدرهمين وإنما جعل ابتداء وخبرا
على السعة قال أبو يعلى إنما قبح هذا لأن حسب مصدر
وهو اسم للفعل ولا يجوز تثنيته قال أبو عثمان ولا أجيز
أن جالسا أخواك لأن الأخوين يفعلان بجالس ولا يسد أن مسد
فاعل لأن فاعل لا يكون فاعل غيره وأجيز كان جالسا
أخواك وكان هي ترفع وتنصب قلت فأين خبرها قال إنما يجيء
الخبر ليفيد به فإذا فهم ما أريد لم أجئ به ولم أحتج كان من
أن تكون رافعة لأني قد جئت لها بفاعل قال أبو عثمان
إنما أدخل الواو على ما يكون حالا إذا ذكر الواو التي للحال
وللوقت كلاما بلا واو ونحو مررت بزيد وعمرو منطلق لأنه
يكون كلاما أن تقول عمرو منطلق ولا تقول مررت بزيد
ويقوم لأنه لا يكون كلاما أن تقول يقوم قلت فلم فعل
ذلك بالواو قال لأنه جعل فيه معنى إذ وإذ لا تضاف إلا

إلى جملة لأنه وقت وظرف من الزمان والجمل يكون فيها ما يدل
على الفعل وإنما يضاف إلى ما هو من جنسه ۝ قال أبو عثمن إنما
امتنعت كيف من أن تجازى بها لأن الأفعال المضارعة والماضية
تقع بعدها تقول كيف صنعت أمس صنعت اليوم مثله والجزاء إنما
يكون أن تفعل أفعل لشي لم يقع ووقع الماضي بعد الجزاء اتساعا
ومعناه غير واقع ووجه آخر أن الفعل لا ينجزم إلا في الموضع
الذي لا تقع فيه الأسماء والأسماء تقع بعد كيف ۝ فا
هذا الثاني ليس بمستقيم لأن أنى وأين ومتى كذلك وقد يجزى
بها وتدخل على الأول أيضا لأنك تقول أين قمت أمس ۝
قال أبو عثمن وقال الأخفش في الجزاء الجزم الفعل الأول
يجزم في الجزاء ما كان والجزم الثاني بالفعل الأول كما تقول
زيد منطلق ترفع زيدا بالابتداء وترفع منطلق بزيد قال أبو عثمان
لا أقول ذا ولكن أقول إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع
وقوع الأسماء فيه لأن الفعل لا حظ له في الإعراب وإنما حظه
أن يكون فأعرب الفعل لما حل محل الاسم فإذا امتنع الاسم من

ذلك المحل رجع إلى أصله ۝ فا يلزمهم فيما بعد لم ولن
أن يكون غير معرب قال والنحويون يقولون إنما يعمل في الجزاء
ما عمل الجزاء فيه نحو أيا تضرب أضرب قلت لم لا يكون الجواب
هو العامل في أي فقال لا يكون لمجي الفعل الأول معنى لأنه
إنما يقع الأول بسبب الآخر فقلت له فقول النحويين لا يعمل
في الجزاء إلا ما عمل هو فيه لم ذلك قال لأنه يكون خبرا له إذا
قلت أيا تضربه أضرب فيعمل فيه كما يعمل زيد في منطلق
قلت فمنطلق لم يعمل في زيد وتضرب يعمل في أي فقال إنما عمل
لأن له معنى إذا عمل ولو عمل منطلق في زيد لم يكن له معنى ۝ قال
أبو عثمن أتنكر أن تقول ذاك لما مضى فكيف أضافها إلى
مستقبل فقال لأنه حكى ما مضى قال فلما جعلوا الماضي ما
يدل عليه جعلوا إذا للمستقبل وإن أضافوه إلى الماضي فهو في
معنى المستقبل ۝ وقال الأخفش بينما أمشي فإذا زيد منطلق
أن يكون مفاجأة ويجوز أن يكون وقتا كأنه قال
فوقت انطلاق زيد موجود ۝ قال أبو عثمن فليس ها هنا شي إلا أن

يقال له ارأيت اذا انصرف هذا التصرف اسما يعني انه لا ينصرف
هذا التصرف اي لا يضمر لها خبر لان قولك فاذا زيد منطلق
وليس قبلها شيء يعمل فيها فتكون ظرفا قال فليس لها
وجه الا ان تكون مبتدأة ويضمر لها خبر على قول الاخفش
قال ابو عثمن يكون هنا حرفا للمفاجاة ولا تكون وقتا
وقال ابو عثمن يكون اذا اسما والدليل على ذلك
لانها تبنى على الابتداء في قولك القتال اذا ياتيك زيد ولا تقول
يعجبني ان كان ذاك ولا يعجبني اذ يكون ذاك لانهما لم يتصرفا
في الاسماء ان يكونا فاعلين ولا مبتدأين قال قلت
لابي عثمن لم لا يجاز ان تجيئك ولا باذ الا ان تضم اليهما ما قال
لانهما وقتان محدودان والجزاء انما يكون مبهما فاذا ضممت
اليهما ما اخرجا به من ان تكونا وقتين فجاز الجزاء بهما ه
وقال ابو عثمن انما جاز ان لم تاتني اتيتك فاوقعوا لم بعد
الحروف لانهم اوقعوا بعدها الفعل الماضي وان كان معناه معنى
ما لم يقع وان كان لفظه لفظ ما وقع فكذا اوقع نفيه كما

وقع هو وجاء نفيه على غير قياس لانك تقول ضربت فتنفي فتقول
لم اضرب فيجي نفيه مضارعا وكان يجب ان يكون مثله ويجي
نفي المضارع مثله مضارعا قال ولا يجوز على قول سيبويه
ان تاتني آتك وتزرني ازرك لانه لا يعطف بواو على عاملين لانه
يزعم ان ان جزمت تاتني وجزمت تاتني آتك وعلى قول
ابي عثمن يجوز لانه هنا عامل سوى امتناع وقوع الاسماء في
هذه المواضع قال وانما جاز الجواب بالفاء ولم يجز بالواو
لان الفاء تعلق شيئا بشيء والواو وثم يعطفان وليس من
اجلهما وقع الشيء كالفاء وانما ان يقع الفعل بعدها لان الاسماء
تقع بعدها وقال ابو عثمن الفاء في الجزاء يقع الكلام
بعدها على معنيين اما احدهما فيقع لما لم يكن نحو قولك
ان تاتني فانا آتيك اي آتيك فيما يستقبل ان تاتني والآخر يقع
لما كان ويعني به ما لم يكن فدخل فيها هذا المعنى لكثرة اتباع
الفاء في المعاني نحو قولك ان تحرمني فالله حي لا يموت
فالمعنى ان تحرمني يعطني الله وان تاتني فزيد عندي فزيد قد

عنديته والمعنى إن تأتني تصادفه أي الكون قد كان والعند به
قد ثبت فالمعنى غير واقع على ما ذكرته وأما قول
الخليل لا يجوز إدخال الفاء على قوله إذا هم يقنطون لأن إذا هنا
جعلت جوابا بمنزلة الفاء ووقع بعدها ما يقع بعد الفاء فصارت
إذ كأنها الفاء ولا يجوز إدخال الفاء على الفاء وجعل فيها بعض
ما في الفاء يقع بعدها ما لم يكن لكن كما يقع بعد الفاء ما لم يكن
لأن قوله إن تصبهم سيئة هي لم تصبهم بعد فالمعنى إن تصبهم
يقنطوا ولا يجوز أن يقع بعد إذا ما قد كان ويعني به ما لم يقع لأنها
فرع في الجواب والفاء أصل ولا يجعل لها كل ما للأصل
ما قد كان كما يكون في الفاء يعني قوله فزيد عندي ه
فلا ينبغي كل ما للفاء من كون ما كان بعدها بمنزلة
ما لم يكن نحو قولك إن تأتني فزيد عندي أي تصادفه ه قال
أبو عثمان إنما يضيف إلى حرف الجزاء أو حرف الإضافة
إلى حرف الجزاء أو حرف الاستفهام كل حرف يجوز لك
أن تؤخره فتجعل الجواب واقعا عليه إن كان جزاء والخبر

إن كان استفهاما كقولك غلام من تضرب لأنك لو قلت
من تضرب غلامه كان كلاما ولا يجوز أي من تضرب لأنك
لو قلت من تضرب أيه لم يكن كلاما فعلى هذا يجري هذا الباب ه
قال قبله وبعده لا يجوز أن تجيء بالهاء لتبين الحركة إلا
فيما لا يتمكن البتة وقبل وبعد يتمكنان ه قال تقول
هذا امرؤ فإذا عرفته قلت هذا المرء فتغير البناء لأن لام المعرفة
ساكنة وميم امرؤ ساكنة فلو لم تحرك الميم اجتمع ساكنان
فلما تحركت الميم لاجتماع ساكنين تغير البناء ه قال
لا يكون جواب الاستفهام جملة لأن جوابه يستغنى عنه فلذلك
جاء جوابه منصوبا على جهة العطف على توهم أن أن في كلام الأول ه
فا اي وليس مثل الجزاء الذي يكون جوابه جملة فإذا
استغنى عن الجواب البتة جاز أن يكون مفردا ه قال
وإنما ينتصب جواب الاستفهام بالفاء ووقع في الجزاء لأن الفاء
ينتصب الفعل بعدها إذا كان مخالفا للفعل الذي قبله نحو قولك
في الاستفهام أيهم يأتيني آتيه فالفعل الأول مستفهم عنه ه

والآخر مخبر عنه والجزاء ليس الفعل الذي بعد الفاء مما الفاء الذي قبله
لأنهما جميعا جزاء وانما دخلت الفاء في خبر الجزاء لأنها تقع على
جملة تستغني بنفسها فاذا دخلت على الجملة علم انها جواب لما
قبلها وانها غير مستغنية بنفسها ولا يقع جواب الجزاء بالواو ولا
بثم لأن الفاء تعلق شيئا بشيء وثم والواو انما تعطفان وليس من
اجلهما يقع الشيء كالفاء ٥ قال ابو عثمن سألت
مروان الاخفش اتجيز لأضربنه يذهب او يمكث على حد قوله
لأضربنه ذهب او مكث فقال لا لأن معناه ان ذهب
وان مكث فلو اظهرت ان مع يذهب لكان مجزوما والفعل
اذا انجزم لم يتقدم جوابه ولو اظهرت ان مع ذهب لجاز تقدير
الجواب لأنه غير مجزوم ٥ ع قوله الفعل اذا انجزم
لم يأت قبله ما يكون دالا على جوابه وبدلا منه نحو انت ظالم
ان تفعل هذا لا يجوز لأن تقديره ان تفعل تظلم وصار قوله
انت ظالم بدلا منه ودليلا عليه ولكن يجوز انت ظالم ان
فعلت لأنك لم تجزم الشرط فيجب جزمه بجواب او الفاء

فاما نحو جواب الجزاء فانه لا يتقدم ابدا انجزم الفعل او لم ينجزم
وجماع هذا ان يقال ان فعل الشرط اذا انجزم لم يجز ان يكون
جوابه الا مجزوما او بالفاء فاعرفه قال ابو عثمن لا يجوز
عندي ما قال الخليل في قوله لأضربنه اذهب ام مكث
وفي كل نحو قوله اعلمناه ام جهلناه لا يجوز عندي دخول الف
الاستفهام ولا ام لأنهما انما تدخلان على معنى ايهما واي استفهام
واي بعد لأضربنه معناها جزاء والالف وام لا تدخلان لمعنى
الجزاء وقوله سواء علي اذهب ام مكث وقع الاستفهام لأنك
انما تستفهم عن احد امرين وليست تسوي عليك احد امرين
وانما تسوي عليك امرين ولا ابالي اذهب ام مكث وقع الاستفهام
بعد ما ابالي على معنى الاستفهام لأن المعنى لا ابالي احد هذين كان
واما قول سيبويه يجوز ان يكون صفة وحالا في قوله
كل حي هو لها دخل فيها او خرج منها فانه يعني دخل او خرج
يجوز ان يكون صفة لحي لأنه نكرة والافعال تكن
صفات للنكرة ويجوز ان يكون خرج ومكث حالا ٥ واما

قولها أأقطا أو تمرا أم مشمعا لا صفة فإنما قالت أو ولم تقل أم
لأنها لم ترد أي هذين كان ولكن أرادت أأحد هذين هو
أم أينتبع

من النداء المضاف

وأما قوله والدليل على أنك إنما تريد بالإضافة الأول في أبو
عمري أنه لا يجوز أن تقول أبو النضرك ولا ثلاثة
الأثواب يعني أنك إنما أدخلت الألف واللام للأول مثل
مائة الدرهم أدخلت الألف واللام في الدرهم للمائة لأنه لم
يمكنك تعريفهما وإضافتهما فأضفت النضر لأنه كأنه ليس فيه
ألف ولام فهذا دليل أنه يمتنع في الأول أن تضيفه وفيه الألف
واللام فكذا الآخر يمتنع أن يضاف وفيه ألف ولام ٥ قال
كأن قوما قالوا أبو النضرك نجيزه لأن الألف واللام للأول
فلا نبدأ بهما الآخر فقيل لهم الألف واللام وإن نبدأ بهما الأول
فحالهما في هذا المضاف كحالهما في الأول ٥ قال

لا يجوز أن يكون كرسي وقمري فعلولا لأنه لو كان كذلك
كانت الياء لاما وكانت أصلا ولا تكون الياء والواو في
بنات الأربعة الأ زائدة إلا أن تكون مكررة فتكون أصلا
ولكن هي فعلي لا تكون الياء والواو رابعة أصلا إلا مضاعفة ٥

من النداء الموصول المنكور

قال أقول يا رجلا خيرا منك لأن أحسن أحوال منك أن تنزل
منزلة الوجه وأنت تقول يا زيد الحسن الوجه ٥ قال ويجوز
عندي زيد هو يقول ذاك وهو فصل ولا أجيز زيد هو قال
ذاك لأني أجيز الفصل بين الأسماء والأفعال ولا يجوز في الماضي
ويجوز في المستقبل وذلك لأن سيبويه قد قال إني لأمر بالرجل
خير منك وبالرجل يكرمني وهما صفة على توهم الألف
واللام فكذا في الفصل أتوهم الألف واللام في الفعل ويكون
بمنزلة المعاينة بين المعرفتين كما أقول كان زيد هو خيرا منك
على توهم الألف واللام في خير منك ولا يجوز كان زيد

هو منطلقا لاني اقدر على الالف واللام وانما تجوز هذا فيما لا
تقدر بعده على الالف واللام وعلى ذا تجوز يا رجل تقول ذاك
ولا تجوز يا زيد تقول ذاك على توهم الالف واللام لانه انما توهم
الالف واللام اللتان تكونان للجنس والموصوف معرفة
الجنس قال انما اقول يضربانه ولا اقول ضاربانه لانه
ليس في الفعل علامة للرفع غير النون فلم تجز حذفها لانه يبقى بلا
علامة وفي ضاربان الالف علامة الرفع فاذا حذفت
النون بقيت العلامة على حالها فلما كانت
علامة الضمير على حرف لا ينفصل تعاقبا كما تعاقب علامة
الندبة والتنوين وقال ابو علي لم تجز هما ضاربانك
عندي لان النون زائدة والكاف زائدة غير منفصلة فلم تجتمع على
الاسم زيادتان وحدثني ابو علي رحمه الله
قال حدثني ابو عثمن قال حدثني الاصمعي قال قال
اعرابي لاعرابي ما فعلت امك قال ماتت رحمها الله فوالله
ان كانت لتشبها اللحم مذاق المرق المنبوأة اللحم التي تطبخ

اللحم وتطعمه الاضياف وهو غير نضيج يعني انها كانت تعجل باللحم
للضيفان بمذاق تمذقه اي تخلطه بالماء ليشبعهم وحدثني
ابو علي قال قال ابو عثمن انشدني اعرابي
نمذلهم بالماء من غير هون ولكن اذا ما ضاق شيء يوسع
قال ابو عثمن ازيد عندك ام لا عطف بام جملة
ام غير جملة فان قيل جملة قيل لا ليس بجملة وان قيل تدل
على جملة هي بدل منها قيل فاظهر ما تدل عليه فان قال
ام ليس هو عندك قيل لم يذكر ليس فكيف عنى بها فان قلت
اقول ام لا هو عندي قيل لا اذا وقعت بعدها معرفة كررت
قال فالجحد في هذه مثل قوله لا سواء وانما يريد لا هما سواء
فلو اظهرهما لكررت لا فلما صارت لا لابد لها في سواء يقول
لو قلت لا هما سواء لكررت فقلت ولا هما غير سواء
فلما اختزلتهما انما اضمر لم يكرره فقلت لابي عمر ولم لا
يكرر وكذا ما هو بدل منه وكذا لا التي بعد ام لما
وقعت بدلا على الجملة لم تحتج الى تكريرها لانه ادخل فيها

ما يُبيّن لها قال تقول لو قلت لأنهما سواءٌ لكررت

فقلت ولا هما غيرُ سواءٍ فلما أخرتهما وجعلت لا بدّ لأيٍّ منهما

لم تحتج أن تكرر كما أنك إذا قلت هما سواءٌ لم تكرر ه

وقوله أدخل فيها ما يُبيّن لها تقول إن ألا لا تدرك على الجمل إنما

تقع ما فيه لما بعدها فلما وقعت ليُبيّن بعدها كلامٌ فاستغني بما

عمّا بعدها جعل لها ما يُبيّن لها ه **فـ** ويقال أيضا

إنها لا تخلو أن تكون المعادلة أو المنقطعة فإن كانت

المعادلة فهي إما أن تعدل اسما باسمٍ أو فعلا بفعلٍ فإن كانت

المنقطعة فالمنقطعة لا يكون بعدها إلا جملة ألا ترى أنهم

يقدّرون في قولهم أم شاءٌ بل أهي شاءٌ وليست لا بمفردٍ ولا

جملةٍ ه **حدثني** أبو يعلى قال أنشدني أبو

عثمن عن أبي زيد

يا دهرُ أم ما كان مشيي رقصا   بل قد تكون مشيتي توقُّصا

أم زائدة وإنما أراد ما كان مشيي ه وأنشدني أبو يعلى قال

أنشدني أبو عثمن قال أنشدني أبو زيد عن أعرابي

تسائلني ما وجعٌ بظهره   جذب الدلاء والخلاف أشبهه

قال أبو عثمن يوما وقد سُئل ليس كل مفعولٍ

لم يُسمَّ فاعله تقيمه مقام فاعله قال بلى قيل فما بالُ

كان لا تكون كذلك لا تقول فيها كان أخوك وكان

منطلق فقال إنما كان تدخل على الابتداء وخبره لتخبر

أن ذلك فيما مضى فإذا قال كان منطلق صار هذا الكلام

خبرا لا ابتداء له ه **ويسأله** عن أيٍّ ومتى في الاستفهام

لم لا يوصلان فقال لأن الاستفهام إذا وصل صار خبرا والجزاء

إذا وصل صار خاصًّا وإنما يقعان شائعين بمعنى الاستفهام **قال**

ويسأله أن تأتني آتك لم لا يجوز فقال لأن الفعل

هنا يقع مجزوما فلو وقع هنا الاسم وقع هنا مرفوعا لأنه إنما يرتفع

هو لموقعه موقع الاسم قال وليس في القرآن مجزومٌ و

وجوابه جملة ولكن جائز في الشعر وليس في القرآن جزاءٌ

بفعلٍ ماضٍ وجوابه مجزوم إلا قوله من كان يريد الحيوة

الدنيا فقال أبو الحسن إنما جاز أن يكون جوابه مجزوما وما

من أجل زيد لأنه خبر لكان وهو فعل مستقبل مثل جوابه
وتلك الأبيات في الجزاء كأنها على إضمار الفاء **قال**
لا يجوز علي زيد كان ذا مال على أن يكون خبرًا وبينهما كان
لأنك إنما أضمرت في كان علي بلا زيد ولا يفرق بينه وبين
من هو له بشيء ليس له فيه ضميره **قال** أبو علي أي لا يفرق
بين زيد وحاله بشيء ليس فيه ضميره **قال** ويجوز علي زيد
كان اليوم لأن العلم هنا مضمر في كان وهو مضمر في اليوم
فلم يفرق بينهما بشيء ه **قال** أبو علي قال إذا قلت
علي زيد كان ذا مال فذا مال هو زيد فالمضمر في كان
هو العلم والأحوال تشبه مشبه الأخبار في المصادر فذا
مال ليس هو العلم ولا فيه ضميره فإنما هو حال لزيد يشبه مشبه
الخبر وإذا قلت علي زيد كان اليوم فالمضمر في اليوم هو
العلم لأنه ظرف له كما أنه مضمر في كان ه قال
ضربي زيدًا قائمًا ابتداء لا خبر له لأنك إنما تحتاج إلى الخبر لأن
يفيد معنى فإذا أفدت المعنى استغنيت عن الخبر فقلت

له قائمًا يتضمن ضربي فقال وكيف يتضمنه وهو لا يكون
ظرفًا له لأن قائمًا هو أنت وضربي مصدر ه **قال**
أبو عثمان وإنما وقع الماضي بعد الجزاء يراد به المستقبل تقول
أن ضربتني ضربتك معناه أن تضربني أضربك ولا يجوز ضربتك
أن تضربني لأن الفعل الماضي يدخل فيه معنى المضارع مؤخرًا فإذا
قدم صار لفظه ماضيًا ومعناه ماضيًا والجزاء لا يكون كذا
وسألته لم يمنع الاستفهام أن يعمل ما بعده فيما قبله
نحو أزيدًا ضربت فقال لأن الاستفهام لا يستغني
بما قبله إنما يستغني بما بعده ولو عمل الفعل بعد حرف
الاستفهام فيما قبله لا استغنى في الأسماء بما قبله نحو زيد
أمنطلق قلت فلم لا يعمل فيه ما قبله فقال لأنه إذا
منع غيره كان لنفسه أشد منعًا قوله يمنع غيره
يعني ضربت أزيدًا تقول لما منع حرف الاستفهام غيره أن
يعمل فيه الفعل صار لنفسه أشد منعًا قلت فلم لا يعمل
ما بعد الجزاء فيما قبله قال لأنك لا تقدر أن تقدم ما عمل

فيه الجزاء على الجزاء فكذلك لا يقدم المفعول الذي عمل فيه
العامل لأن المجزوم لا يقدم على الجازم كما لا يقدم المجرور على
الجار لأن المجزوم داخل في الجازم بمنزلة التنوين داخل في المنون
وكذلك ما عمل فيه الجزاء أي لا يجوز أن تقول زيدا إن
تضرب قلت فلم لا يعمل في الجزاء ما قبله يعني في
قولك تضرب من قام غتل بعلة الاستفهام ٥ وقال إذا
منع غيره كان أمنع لنفسه ٥ **وأخبرني عن**
الدماذي أنه كان يجيز كان من يأتني آته واحتج بقول
سيبويه بمن تمرر أمرر وكسر ذلك عليه أبو عثمن وقال إذا
قلت كان زيد منطلقا أزالت كان عمل الابتداء وأحدثت
لنفسها عملا فأزالت عن منطلق عمل زيد وأحدثت لنفسها عملا
فينبغي أن يزيل عن آتيه عمل من ويحدث عملا كما فعلت
ذلك في منطلق فيقول آتيه فإذا قلت ذلك بطل حينئذ الجزاء
يقول لما أبطل عمل الابتداء عن زيد فرفعته أبطلت عمل
زيد عن منطلق فنصبته وكذا إذا أدخلتها على الجزاء أبطلت

عمل الابتداء عن من فكذا يبطل عمل من عن آتيه ٥ قال
لا يكون جواب الاستفهام جملة لأن جواب الاستفهام يستغني
عنه فلذلك جاء جوابه بالفاء منصوبا على جهة العطف على
توهم أن في الفعل الأول ونصب أيضا لأنه مخالف للأول لأنك
إذا قلت أيهم يأتني آته فالفعل الأول مستخبر عنه
والآخر مخبر عنه فكل ما خالف جوابه الذي هو جواب له نصب
بالفاء ٥ وقلت لأبي عثمن أليس لا يحدث عامل عملا
في معمول وعامله الذي كان قبله موجود فقال أجل فقلت
زيد عمل في منطلق في قولك زيد منطلق ودخلت كان
فأزالت ذلك العمل وزيد موجود **حدثنا**
إسمعيل قال أنشدنا أبو العباس ٥

هبت تلوم وليست ساعة اللاحي ألا انتظرت بهذا اللوم إصباحي

أنشدني أبو علي عن أبي العباس

وقائلة ليس للموت مدفع فقلت ولا للعمر للموت مدفع

وأنشدني عن ابن كيسان

وكن انت تزعم ان نفسك انني رأيت اقل الناس للشر حاملة

وانشدني قال انشدنا ابو العباس

اصبح يجنبني من الشيب وخان قراع يد الاخطل

وقد كنت اشهد وقع الحروب ويحمد في كفي المنصل

وحدثني ابن حنظلة قال حدثنا عباس بن عبد الله
الترقفي قال حدثنا جابر بن معلس قال حدثني المعلى بن
هلال عن ليث عن مجاهد قال قال عمر بن الخطاب رضي
الله عنه يا اهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمنا فيسبقكم
الزناة الى الجنة ٥ وحدثني ان ابا العباس
كان يدفع ان يكون حسان جبانا قال والدليل على
ذلك انه هاجى قيس بن الخطيم وهجاه فلم يعيره بالجبن واخبرني
عن ابي العباس انه قال في قوله لولا ان تداركه نعمة
من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم وفي موضع آخر فنبذناه
بالعراء وهو سقيم فنبذه سقيما غير نبذه مذموما لم يفعل به نبذ
في الخبر فليس ذلك بمتدافع انشد ابو حاتم

ان بدمية كعب الحبائل لان وصلت لطيفة او ثلم

في عطف ثلم على ان وصلت نظر ووجهه انه عطف الجملة من
المبتدا والخبر على التي من الفعل والفاعل تقديره او هي ثلم وحسن
ذلك لان هذه الجملة لم تل ان انما وليت او وقد يجوز في المعطوف
ايضا ما لا يجوز في المعطوف عليه ويجوز ايضا ان يكون
اراد او ان ثلم فلما حذف ان رفع كقوله احضر الوغى وفيه
نظر ونظير القول الاول قوله هل لكم مما ملكت
ايمانكم الآية فانتم فيه سواء انشد ابو بكر للمسيب بن علس ٥

كان بريقتها للمزاج من ثلج تسنيم شيبت عقارا هم

وحكى ان قابلا قال ابد كان بريقتها عقارا شيبت
بالمزاج من ثلج تسنيم ٥ فا فيه نظر وذلك ان قوله
شيبت لا يخلو من ان يكون خبرا او صفة وكلاهما لا يجوز
تقييمه فاذا لم يجز هذا وكان في حكمك بنصب عقارا انه بكان
لا بد من احد هذين ثبت ان انتصاب عقارا ليس بكان ولكن
بحال فاما العمل في كان فانك تعمله في اسم محذوف في الحال

للمزاح وحبس الحرف للظرف وطول الكلام به مثل وان من
اهل الكتاب ونحوها مما في التنزيل كانه قال كان
بريقها خمر المزاج شيبت عقارا فان ذلك لا يمتنع في الحال
ان تجيء على التاكيد الا ترى انه قد جاء

اذا كان يوم ذو كواكب اشنعا

على الحال ولا يمتنع ان تجيء الحال موكدة وهي في البيت
احسن لان فيه ضربا من ابانة المحذوف فاتمه ه فا
حدثني ابو علي قال كان ابو العيناء يحضر
مجلس ابي العباس محمد بن يزيد قال فقال له ابو العباس يوما كم
سنوك فقال ابو العيناء ست وثمانون قال فقال
لابي العباس كم سنوك قال اربع وستون ه قال
وحدثنا ابو العيناء قال حضرنا مجلس ابي عاصم النبيل فسمع
كلاما في المجلس فقال مهيم فقيل له ابن يحيى بن اكثم يتكلم
جدا فقال ابو عاصم ان يسرق فقد سرق اب له من قبل
انشد ابو العباس للشماخ ه

فقربت مبراة كأن ضلوعها من الماسخيات القسي الموترا

ابدل القسي الموتر من الضلوع على التشبيه والتقدير كأن القسي
منها اولها لانك لما ابدلت فلم تمكن في المبدل تقدير اضافة
التي في المبدل لمكان لام التعريف في البدل قدرته على الانفصال
فيكون التقدير كأن القسي الموتر منها اولها من الماسخيات
والمعنى كأن ضلوعها من الماسخيات اذ القسي هي الضلوع فكأنه قال
كأن ضلوعها الماسخيات اي القسي الماسخيات ويجوز ان تحمله
على اعني كأنه لما قال كأن ضلوعها من الماسخيات
بين فقال اعني القسي وهذا ليس بالحسن لان الماسخيات هي القسي
حتى كانك اذا ذكرت الماسخي فقد ذكرت القسي كما انك
اذا ذكرت المهرية فقد ذكرت الابل فاذا كان كذلك
ضعف هذا على وجه التبيين ه ع ليس يضعف عندي
وذلك انه ليس كل قوس ماسخية موترة فانما غرضه التوتير
لانحناء ضلوعها وبتذكر القسي لما كانت الماسخية صفة
لها

أن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنونا

ما الراجع إلى الاسمين في أن وما فيه أهو مصدر أم غيره والقول
في ذلك أن ما لا تخلو من أن تكون وقتا أو جزاء ولا يجوز أن
يكون للوقت لأمرين أحدهما أنك لو قلت إن القتال يوم الجمعة
وزيد لم يجز لأنك لم تأت بما يكون خبرا عن زيد ولا يجوز أن
تشرك القتال في خبره والآخر أنك لو جعلت ما لم يعاص
خبر الشرخ لبقي كان جنونا غير متعلق بشيء فإنما نحمله على
أن ما للجزاء والفعل بعده في موضع جزم ونظيره قوله

فإنك يا ابن عبد الله فينا

وأفرد الضمير في يعاص لأن كل واحد
بمنزلة الآخر ألا ترى أن شرخ الشباب بمنزلة اسوداد الشعر
فصار بمنزلة قوله والذين يكنزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها وتجارة أو لهوا انفضوا إليها ونحو هذا

أبو بكر لأوس ابن حجر

لقد علمت أسد أننا لهم يوم نصر لنعم النصر

فا لم يكسر أن مسألة أوس

تردد فيه ضوؤها وشعاعها فأحصن وأزين لامرئ إن تسربلا

فا ينظر هل أراد به فحذف أو أضمر في الفعل لا يخلو
من كون اللابس فيهما فالحذف لا يجوز لأن الفاعل لا يحذف
ولكن أضمر الفاعل في الفعل لأن الذكر قد جرى وحذف
الباء مثل كفى الله وكفى بالله

مسألة أوس أيضا

أبا دليجة من توصي بأرملة أم من لأشعث ذي هدمين طملال

أم هنا لا تكون إلا منقطعة ولا تكون معادلة لأن تلك قد
استغرقتها من الأولى

أوس أيضا

هجاؤك إلا أن ما كان قد مضى علي كأثواب الحرام المهينم

كان هنا تامة ويجوز أن تكون الناقصة والخبر لأن
محذوف تقديره إلا أن ما مضى ثابت أو غير مردود والمعنى
لا أعود إلى هجائك ٥ أوس وقيل بهم معشرا هنا
عندي لم يجعل الدعاء على لفظ الخبر كما جاء لا انصار والدة
وسلام عليكم ولكن بناه لوقوعه موقع الدعاء المثنى كهذا ع

لك وكيناء المنادي وكينا آء يقيموا الصلاة في قول ابي عثمن ٥

اوس

تساقط المشي افنانا اذا غضبت اذا الجت على ركبانها السخور

مثل ضرب غلامه زيد وقلب المعنى اذا الجت الركبان على الخورع

اوس

على دبر الشهر الحرام بارضنا وما حولها جدب سنون تلمع

قد روي عن عمر لا يقطع في عام السنة وقياس قول

اوس هذا ان يكون صفة فيكون مما يستعمل مرة صفة واخرى

مضافا اليه كسهم غرب ٥

ذو الرمة

ولكن الكرام لهم تنائي ولا اخزى اذا ما قيل فالا

الا جود ان يكون فلا اثم اي ولا اخزي اذا قيل تنائي فلا

ويجوز ان يكون فعلا اي ولا اخزي اذا قيل هذا الثناء وهذا المدح

وليس بالمتجه لان الجمل لا تقوم مقام الفاعل ولكن يكون على

تقدير اذا قيل قولهم فلا

يسالنا سائل

عن قراءة في حروف ذكر السجستاني انه لا يعرف وجهه

وهي قوله وعلى الذين يطيقونه وهو يريد يطيقونه

فقلنا انه يفيعلونه مثل ما حكاه من تحيرت الى فيه في القلب

فاما البناء فمثل بيطر ثم الحق البناء تبيطر ويفيعل متعد قالوا

بيطر الدابة ويفعل ملحق بدحرج ويفيعل ملحق بتدحرج فاذا

حصل اللفظ الذي في الآية مطاوعا وقد عداه فليس يسهل

على انه قد يتعدى بعض المطاوع منه تفعلت قد كثر ذلك

فيه ومنه تفاعلت تخاطات النبل احشاءه ويجوز على

وجه آخر اقرب من هذا وهو ان شهر رمضان قد تقدم ذكره

فكنا عنه على الاتساع اي يطيقون صوم شهر رمضان ثم

حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه انشد ابو بكر

للمرار

اذا نهلت بسفرتها وعلت ذنوبا مثل لون الزعفران

وقال لم يكن معهم دلو فاستقوا بالسفرة ٥ فا

ذنوبا منصوب بما دل عليه نهلت وعلت اي اسقت ذنوبا

فان قلت فلم لا تنصبه بعلت فان علت لا تتعدى كما لا

تعدي نهلت لأن كل واحد منهما على فعلت ومضارعهما يفعل
ومن ثم قالوا في المصدر النهل والعلل كالظماء والعطش
ومما كان من المضاعف متعديا فمضارعه على يفعل فأما قولهم
يعله فليس من العلل في شيء وهو مضارع عله بالحناء يعله انشد
أبو الحسن الأخفش عن الأصمعي   كأن بالحناء المعلول
ع إنما يجب أن يكون المتعدي على يفعل في المضاعف
إذا كان الماضي فعل فأما فعل في المضاعف فيكون قالوا
شممته أشمه وعضضته أعضه وسففته أسفه وربته
أربه قال   كان لنا وهو فلو نربه ٥ ومثل هذا
البيت قول ذي الرمة   لذو عبرة كلا تفيض وتخنق
في أن انتصاب كل بما دل عليه تفيض وتخنق والبيت
أجيئن من قبل ذي الرمة لأن العامل إذا كان معنى
يحكم للمعمول فيه أن يكون بعده لا قبله ولا يكون هذا
الفعل المقدر الذي نصب ذو جوابا لإذا كما كان شلا
في قوله ٥

حتى إذا أسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا
منتصبا بجواب حتى إذا بل الناصب لذو بوب هو ما دل
عليه قوله نهلت وعلت حتى أنك إذا ذكرتهما فكأنك قد
ذكرته فإذا كان كذلك كان الناصب لزيد في لزيدا
ضربته أولا ترى أن المراد ليس هو إذا نهلت وعلت استقت
لأنها لا تنهل ولا تعل حتى تستقي فإذا كان كذلك
احتاجت إذا إلى جواب فلينظر في البيت الذي يليه من بعده أو
قبله في ديوانه إن شاء الله

مسألة

قال البرنا الباء فيه زائدة وقيم ذلك وأفسد كل ما
هو غير هذا كما يجب في مثله قال والباء فيه مفتوحة
لأنه شبهها بقاف قردق ويجوز أن يكون الباء زائدة في
قوله كأن برنيتها كما أنشده أبو زيد   فليت بادنه
في جوف عكم   فيكون على هذا شيبت عقارا حمرا
آخر مثل حلو حامض ويكون كأن برنيتها شيبت

عقارا للمزاج اي لاجل المزاج ه

مسألة

اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر لا يخلو يومئذ من
ان يكون متعلقا بحر او بلي فلا يكون متعلقا بحر لانه لو
كان متعلقا بحر لوجب ان يعتق ما كان في ملكه يوم
حلف ولا يدخل ما اشتراه بعد لانه لا شيء في الكلام يوجب
دخوله فيه فاذا لم يتعلق بحر تعلق بقوله لي كانك
قلت كل مملوك ثبت لي يومئذ او رق لي يومئذ فاذا كان
كذلك دخل ما كان في ملكه يوم حلف وما
اشتراه بعد الا ترى ان ما اشتراه بعد فهو رقيق له يومئذ فاذا
كان كذلك عتق بهذا الكلام وهذا هو الاظهر وان
كان الوجه الاخر يجوز الا ترى ان حكم المعمول ان يلي العامل
ولي هو العامل وقد وليه يومئذ الذي هو معموله هذا هو
الاشبه الظاهر وان كان الاتباع في العربية يجوز غير
ذلك ومن ثم قال ابو حنيفة في قوله انت طالق
اليوم غدا انه يؤخذ باول الوقتين الذي تفوه به لانه الذي يلي

العامل ويقتضيه والاخر لغو لان العامل لا يقتضيه والاول
هو الاظهر ان يؤخذ من حيث ولي ما عمل فيه فافهم

اوس

اذا ما رأتني تنقض الرزق بأسنها وان نظرت في سائر الناس بعد
قال يقول توعدني وتغتري علي فاذا نظرت الى غيري كان
هذا خالها فا هذا مما يقال عند الوعيد والتهديد
كالمثل فهو عندي كقوله اجولي تنفض استك مذرويها

النابغة

يبلغ عنا او نجاح من امرئ الى ربه رب البرية راكع
قال رب البرية يعني الممدوح تقديره رب البرية راكع
الى ربه فقدم ما اتصل بخبر المبتدأ على المبتدأ فهذا يدل
على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه ومثله كلا يومي طوالة

النابغة

فلا عمر والذي اثني عليه وما رفع الحجيج الى الال
لما اغفلت شكرك فانتصحني فكيف ومن عطائك جل مالي

ما نصب عطفا على عمرو ولا نفي لكلام كقولك الله لزيد
منطلق والتنوين محذوف للإضافة او يكون اضاف عمرا
الى الذي كما تقول لعمرك الا انه لما لم تدخل لام الابتداء
سقط الفعل عليه مثل بالله لافعلن والجواب تمام

مسألة

أبو زيد

ندمت على لسان كان مني فليت بأنه في جوف عكم

وجه زيادة الباء في اسم ليت شبه ليت لنصبها ورفعها بالفعل
والفعل يصل تارة بنفسه وأخرى بالباء قال ألم يعلم بأن
الله يرى ويعلمون ان الله هو الحق المبين ومثله في انه لما اشبه
الفعل عدي تعديته تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر بزيد وبالزيد
فان قلت فهل يكون على اضمار اسم ليت كقوله

الا ليت اني يوم تدنو منيتي شممت الذي ما بين عينيك والفم

فان ذلك لا يستقيم لئلا يبتدئ أن مفتوحة ويسد الظرف
في خبر ان مسد خبر ليت كما يسد في قولك علمت ان زيدا في
الدار مسد المفعول الثاني وجواز حذف الخبر في ليت

وان وبابه بوقوع الجمل اخبارا لها يدل على صحة قول ابي الحسن
في اجازته ان قائما الزيدان الا ترى ان الفاعل لا يكون جملة
ولا يحذف وقد تقدم ان الاثنين قد يجوز ان تفسر خبر احدهما
عن الآخر لأن كل واحد منهما كالآخر وسناد مبتدءه
قال ابو العباس في المدخل الهمزة لا صورة لها في الخط

مسألة

قياس قول اصحابنا ان لا يجوز لزيد ضربته الا ترى
انهم يقولون في زيدا ضربته انه منصوب بفعل ضربته
تفسيره وما وصل باللام كالواصل بنفسه فان قلت
فاضمر فعلا لا يصل باللام ويكون هذا الظاهر تفسيرا له
كزيدا اضربه فان الواصل باللام لا يفسر بالواصل بغير اللام
الا ترى انك لا تقول بزيد لقيته وانت تضمر مررت
فكذلك القرآن يدرسه والهاء للدرس لا له يدير عليه
ومثله وتخاله على منته سبا جد بدا بما نيا ولو قال
قابل في هذا للام لقه للقرآن فجعل اللام حالا ثم قطع وبعض

ع هذا وجه كنت انا قد تماريته وجواز ان تكون
اللام جالا منه ويدرسه حال من القرآن ولم يجح فيه ابى
اظهار الضمير لانه فعل لا اسم فاعل ويجوز فيه ايضا وجوه
غير هذا ه

الاعشى

واقربت عيني من الغابيات اما نكاحا واما ازن ه
من كل بيضاء آ لا تخلو من في قوله من كل بيضاء من ان
يكون متعلقة بالغابيات او بما بعدها من المصدر والفعل فاذا
لم تجز واحد من الثلاث ثبت انه بدل من قوله من الغابيات
ومثله انا وجدنا بني جلان الشماخ فقربت مبراة
اجاز ابو يوسف الاجتهاد من النبي عليه السلم في الاحكام
واجاز ايضا ان يقع منه الخطا فيها ه واستدل
على ذلك بغير شي منه قوله لتحكم بين الناس بما اراك الله ه
فا هذه منقولة من رايت اي اعتقدت والرأي لا يكون
من حاسة البصر ولا من المتعدية الى مفعولين لفساد الاولى في
المعنى وعدم المفعول الثالث في الثانية وهي من الرأي لا من

الرؤية الا تراهم يقولون ان رايت كذا فعلت ورايك في كذا
فيوقعون احدهما موقع الاخرى حسان
وذلك ان المكرم قليل لو احدنا احل ايضا ومبينا ؛
قيل اراد مبين اي ومبين ايضا قليل لواحدنا ه ع اي
والفا ومبينا كقوله الا فالبثا شهرين او نصف ثالث
اي او شهرين ونصف ثالث ه هذا على غير التخفيف القياسي
لكن على البدل على حد اخطيت فلما سكنت الياء حذف فيها
لسكونها وسكون علم الجمع ه قال ابو الحسن يدل ذلك
على ان الف آدم ونحوه على حد القلب ليس على التخفيف وان
كان اللفظان واحدا قولهم جاء فقلب اللام البتة ولا
تخفيفها فتجعلها بين بين ه فا ان قلت كيف يصح
الاستدلال على قول الخليل في جاء ه قيل ه الثانية
المقلوبة هنا على قوله في يستهزئون لا ينبغي ان يكون
بين بين ولكن ينبغي ان تقلب ياء فتقول جائي ولو سمع شي
من هذا القبيل لوجب ان يكون على الضرورة ان كان في شعر

نحو لا أباك الله في الغوابي، ولم يجز أن يكون على التخفيف
مثل يستهزئون لأن هذا التخفيف بمنزلة التحقيق في هذا
الضرب، وكما لا يكون بين بين على قول غيره كذلك
لا يكون عنده على وجه التخفيف إلا أن يكون على قول
من جمع بين همزتين فإنه قد حكى عن أبي الحسن أنه سمع اغفر لي
خطائي فعلى هذا يجوز تخفيف جائي على حد يستهزئون على قوله
وذلك نادر ٥

مسألة

من الدليل على أن يفعل موضوع للحال كما كان يفعل له
أن لفظ الحال مع اللام لا يدخله شيء من الزوائد والمستقبل مع
اللام الأخرى دخلته إحدى النونين في أكثر الأمر فإلحاق
العلامة هنا في باب الدلالة على أن الأول الذي لا زيادة
فيه هو الأصل كإلحاق العلامة في ضاربة وعلى هذا ألحقوا
السين وسوف للمستقبل دون الحال فدل ذلك على أن الأصل
الذي لا زيادة فيه للأصل الذي هو الحال ٥

مسألة

عليها الحمل على الفضل، ألا ترى أن الفضل صفة محمولة على الموضع
ألا ترى أن الملوك فاعلة في المعنى فحمل الصفة على الموضع ولم يثبت
أحفظ عن أصحابنا أنهم حكوا هذا النحو في موضع وقد مر بي شيء
آخر غير هذا من هذا النحو ٥

مسألة

يستقيم أن تجعل على في قوله
تجاوزت إلا أن ما كان قد مضى على كالأثواب الخزاز المنهبر
متعلقة بقوله كالأثواب على قوله أكل يوم لك ثوب
تجري مجرى قولك هذا يشابه الأثواب في الدار ولا تجعله متصلا
بالمصدر فيكون قد فصلت بينهما بالاستثناء، إن جعلت
الاستثناء بمنزلة العطف وليس مثله وإن كان يشبهه فإذا
كان كذلك لم يمتنع أن يفصل به بينهما لأنه بمنزلة مفعول
في الصلة ألا ترى أنك لو قلت الذي قامت إلا الإماء تسابقه زيد
جاز ٥

مسألة

في نيت
حتى أن هذا يعني ومبينا نحتش من موضع آخر وهو أنا لا نعرف
اسما مجموعا بالواو والنون على حرف واحد ألا تراهم لما أرادوا
مبنية

جمع ذو عدلوه الى لفظ آخر وهو قولهم الذو ونبا وكذلك
لما ثنوه قالوا ذوا وذوي ولم يقولوا ذان ولا ذين ولا ذون
فهذا لما يفتح هذا ايضا ووجهه انه شبه الساكن بالساكن
المنفصل نحو ذو وما وقالوا في تثنية ذا ذان فلما ارادوا الجمع
عدلوا الى لفظ آخر فقالوا الا فعدولهم هذا يفتح بيت حسان
وتثنيتهم ذا ذان تقوية لبقاء الاسم في التثنية على حرف واحد
وهذا الضرب من الجمع من قبيل التثنية الا ان هذا مبهم وليس
منه مثله وقد يخالف المبهم المخصوص في اشياء كثيرة

مسالة

قوله مثنى الملوك يدلك على صحة قول سيبويه ان تبسمت ومض
البرق منصوب بفعل آخر الا ترى انه لا يجوز ان يكون
المثنى هنا منتصبا بالسلوك للفصل بين الصلة والموصول
فلا بد اذن من فعل آخر واذا صح هنا صح في كل موضع

مسالة

قال ومما يدلك على فتح ومنا انه لو وضعته موضع الرفع

لزمه ان يضم فاء الفعل من مية فتصح الواو وتعل الكلمة من
باب قوك وقيك ولينت كذلك لقوله
اذا المبون امرت فوقه حملا ٥

مسالة

من خط ابي بكر اي رجل ضربت وامراة لك في امراة ثلاثة
اوجه ان شئت رددتها على اي بنصبه ورفعه وان شئت
رددتها على ما بعد اي ٥

ومن خط فا

حدثني
ابو علي الحسن ابن محمد بن عثمان بالبصرة سنة سبع وثلاثين وثلثمائة
قال حدثنا ابن ماجة قال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة
قال حدثنا ابن ابي فديك قال حدثني اسمعيل ابن
ابرهيم بن علية عن عمه موسى ابن عقبة عن هشام بن عروة
عن ابيه عن عايشة عن الحسن ابن علي قال علمني رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان اقول اذا فرغت من قراءتي في الوتر ولم
يبق الا الركوع اللهم اهدني فيمن هديت وبارك لي
فيما اتيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا
يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت

سئل علي من أشعر الشعراء فقال أشعر الشعراء جيادها
كل يجري إلى غايته ولكن امرأ القيس مد لهم عنان الحضر
وأدركهم بعقاب الفوت ع وبخط فا

أنشدنا أبو العباس ه

أن الشريب للشريب هين أن الأداة لين منها اللين

وقفنا ببغداد في الجانب الغربي في مسجد المنصور بابن درستويه
فسأله أبو علي الترجمان عن الفاعل لم صار مرفوعا والمفعول
لم صار منصوبا فقال الفاعل أقوى من المفعول فاختير له
أقوى الحركات لأن الضمة من الواو والفتحة من الألف
والواو أقوى فجعلت للأقوى والأضعف للأضعف فقال له
الترجمان الواو أخف من الألف فقال ليس كذلك ألا
ترى أنا نقول أو ونقول آ فنرى أو أطول من آ
فقال أبو علي لأنك تقول أو وتقول آ فقال هو
يسرق أو فقال كما تسرق أنت آ فقال فنفهم أشياءنا عند
الأسطوانة فنقول أو وآ ونحكمه وهذا آخره

من

ما عندي قال فا في أول هذه الحكاية هذا
خط أبي محمد بن معروف ذكر لي أن أبا محمد يقول هذا الكلام ع
غرض فا عندي في هذا أن بين ضعف ابن
درستويه بخط فا قال في الأصول أجاز
البغداديون ما جاءني إلا أبوك أحد فا والذي
يمنع من إجازة ذلك عندي أن أحدا لا يخلو من أن يكون الذي
بمعنى واحد أو الذي للعموم والكثرة فلا يجوز أن يكون الذي
بمعنى واحد لأنك متى أبدلته منه لم يكن فيه فائدة ألا ترى أن
أباه واحد ولا يظن أنه اثنان ولا يجوز أن يكون الأخرى
لأن حكم البدل أن يكون أخص من المبدل منه في هذا
النحو ليقع الفائدة فإن قلت أنوي به التقديم فلا يجوز
لأن الأب في هذا الكلام مرتب بما تقديره أن يكون قبله والبدل
لا يكون قبل المبدل منه ع

٢١٠

مسألة

قال أجاز الكسائي جاءني القوم إلا أخاك سويد وثم يجز مهشم ع

فأما الذي أجازه الكسائي فعندي وجهه وهو أن
خاشي لما كان حرف استثناء وحرف جر ضاهى بدخول
الا عليه حرف جر وخلص له وأشبه ذلك قولهم ما ضربت زيدا
ولا عمرا في أن الواو لما دخلت خلصت لا للنفي ولو لم تدخل لكانت
عاطفة نافية فكذلك خاشي وما يكون من الحروف
للاستثناء فقد يكون لغير الاستثناء ألا ترى أن ليس ولا
يكون قد استعملت صفات في قولهم أتتني امرأة لا تكون فلانة

مسألة

فا قال في روايتي ولا سيما الوجوه الثلاثة
والنصب عندي أبين بالتسهيل ووجهه أن تجعل ما بمنزلة شيء
وتنصب يوما عن تمام الاسم بالإضافة

مسألة

قوله وقوفا بها صحبي على مطيهم يكون العامل فيه
أحد شيئين إما أنك فيكون الراجع إلى ذي الحال منها ذكر
المكني في صحبي ولا لأنك تجعله مما ينوب ... على المعنى ...

زيد أن يرجعون في الحمل على المعنى وإن كان في نظر اللفظ عكسه
لأن المفرد في الآية متقدم والمتقدم في البيت جمع وصحبي
مرتفع بالمصدر وأما وقوفا فإن نصبه بقفا كان
مصدرا أبدل الإضافة فيه إليه ولا يكون منتصبا بقفا لأنه
فعل للصحب فكأنه قفا وقوفا مثل وقوف ثم حذف
الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف الصفة وأقام
الذي أضيفت إليه مقامها وكان ذلك حسنا من حيث
كان المضاف إليه نكرة

مسألة

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي لا يخلو الياء من ثلاثة أوجه إما أن يثبت
لما أطلق وإما لإشباع على قوله ألم يأتيك والأنباء تنمي لا يجوز لأنه
لا موجب هنالك والإطلاق أوجه من الثالث

مسألة

وليس فؤادي عن هواك بمنسلي هو منفعل من سلوت أو سليت
وإن كان سلوت متعديا ووجهه أن ينسل مطاوع كما

أن يكون كالمطاوع فكأنه وضع مطاوعًا موضع مطاوع لاجتماعهما
في المعنى ومثله حتى إذا اشتال سهيل في السحر الأثرى أن
شال كالمطاوع لقولك أشلته فشال هذا وجه ويجوز
أن يكون مثل مطاوع شلته ثم خفف للقافية كسر وضر
ثم أطلق للقافية نحو كلكل ويجوز أن يكون مثل أيضًا ثم
أبدل اللام الثانية ياء على حد تقضيت ويجوز أن يكون من
تبتل هو واستبللته أنا من تبتل الوبر أي سقط فيكون مفتعلا منه
وتبتل من قوله فتبتلي شاي من شمالك تبتلي من ذا هو
نفعل منه

مسألة

الهاء في يعملة تخرج الاسم من شبه الفعل كالهاء في زنادقة في
إخراجها الاسم من شبه الجمع فإن قلت فهلا لم يصرف يعملة
إذا جمعته على يعمل كشعيرة وشعير لزوال الهاء قيل أن
الهاء وإن كانت قد سقطت فقد عاد فيها معنى آخر يختص
الاسم وهو سقوط الهاء للجمع فصار كتمرة وتمر وهذا مما
يخص الاسم ه

مسألة

قال أن قال

قائل لم لا يكون المحذوف في التقدير مؤخرًا كأنه قال
إن في الدار زيدًا كائن ولا يسقط بذلك حكم ما تعلق به الظرف
قيل يقبح هذا للفصل كما قبح كانت زيدًا الحمى تأخذ فإن
قيل فقد قال فإن بحبها أخاك مصاب القلب قد قيل
قد روى البغداذيون هذا مصاب القلب فلا بد لك على
استنكارهم الرفع لما فيه من الفصل فعدلوا عنه إلى النصب
ويجوز أن تقول إن الظرف قد فصل به في أماكن فيجوز أن يكون
هذا مثلها ه

مسألة من خط أبي بكر

قد يكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة فمتى سقط بعضها
لم تكن علة ويكون أيضًا عكس هذا أن تكون علة واحدة
لأشياء كثيرة ه ذكر أبو بكر هذا عقيب قول
البغداذيين إذا ابتدأت الاسم ثم وقعت على راجع ذكره فعلا
نصبته وليس قبل المبتدأ كلام نرفعه بما عاد عليه من ذكره
فقلت عبد الله ضربته وعبد الله مررت به قال
[illegible] ه [illegible] مسألة [illegible]

ولا يبسط هذا قولك ان زيدا ضربته لانه قد تقدم عليه شيء فزال
مجموع تلك الاوصاف التي كان جميعها علة ه ع هذا
معنى لفظ ابي بكر ه **مسألة** عارض بخط ابي
يؤكد قول من قال ان المبتدأ يرفع خبره وحده قولهم بحسبك
زيد وهل من رجل قائم ويوجب عليه ان يكون خبرا مرتفعا
بالمبتدأ وكذا يوجب علينا ان يكون بحسبك زيد ان يكون
خبرا مرتفعا بالابتداء الا ان نفرق ه ع من الفرق بينهما
عندي ان الباء لما لم تستمر في كل مبتدأ لم تعتد وكانها ليست
هناك واذا لم يكن هناك فكانه قال حسبك زيد الا
ترى انك لا تثبت الباء في كل موضع لا تقول باخيك جعفر
وانت تريد اخوك جعفر ولا تقول بعبد الله منطلق وانت
تريد عبد الله منطلق وليس كذلك ان الا ترى انها في نحو
ان زيدا اخوك وان جعفرا قائم وان اخاك محمد فلما اطردت
ان ولم يضق موضعها ولم يقتصر بها على موضع واحد كما وقع

الاقتصار بالباء على حسبك او على ما لا بال به معها اعتدت
ان وذلك بها عمل ابتها فيما بعده الرفع على حد ما كان يعمله وهو
مبتدأ فصار العمل في خبر ان لان نفسها وهذا فرق واضح ه
اجاز بين في موق بالثلاثة وثلاثون
وباطلحة وزيدا اذا سميته بواحد من الطلح والجار جاءني قام زيد ه
وبخط خط ابي علي كتبت من خط ابي العباس حدثنا
ابو خليد يزيد بن محمد بن المهلب قال حدثني اسحق الموصلي
قال قال الاحمري يوما لاصحابه اتقولون حمراءة
وصفراءة قالوا لا قال بلى قد قال الشاعر دهماءة
في الخيل من طفل متيم يريد دهماء تنفي الخيل عن طفل متيم ه
وحدثني ابو خليد عن اسحق بن الموصلي قال
انشدنا ابو المنذر العروضي يوما
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري
فقيل له قد حلبت علي عشاريني فقال وهذا ايضا وجه ه
وقال ابن ثعلب همزة بين بين لا ساكنة ولا متحركة ثم

وقال الكسائي انما الزموا امين الكسرة لانهم كانوا
يقولون في الفعل أمين بخير فشبهوا هذا بذلك ٥ وحدثني
جماعة منهم ابو عكرمة الضبي قال قال ابن قادم يوما
لاصحابه وهم مجتمعون آذر وبر وزبر كما قال الشاعر

فربا يا صاح زبرة   واجعل الحوذان ورة
واصفف الفنات صفا لين في الفنات كرة

وكتبوا هذا عنه ٥ ويزعم اهل بغداد ان قولهم عشر بكسر
العين ولم يفتحوها كما قال ثلاثين واربعين من ثلاثة
واربعة وعشرة مفتوحة لانها في الاصل نشبه فكسروا عينها
ككسرة همزة اثنين وفتحوا الاول لانه تثليث
العقود وتربيعها وتخميسها فجرى على الثلاثة والاربعة ونحوها
فا اخبرني ابو العباس الهوفاني انه وجد المكتوب في
هاتين الورقتين بخط ابي العباس محمد بن يزيد من كتب ابي عبد
الله بن مقلة وهذا خط الهوفاني ٥

مسألة

حدثني ابو علي ابن عثمن بالبصرة سنة سبع وثلاثين قال حدثنا
يعقوب قال سمعت الاصمعي يقول قال زايدة قيل لي
بالنار هل لك ان تنظر الى العجب قال فذهبت فاذا سبعة
في نسق جدا وهنه بن ولده وولد ولده واذا الجد السابع
اشب من ابن الابن السابع فسالت عن امرهم فقيل لي كان الجد
السابع امراته موافقة وللابن السابع امراة سليطة ٥

مسألة

يدل على ان الصفة بعد الموصوف ان العمل كما ان الابتداء
عامل وكما ان خبره كذلك وكما ان الفاعل كذلك
يدل عليه قولك قام زيد الظريف فالظريف لا يرتفع بقام لاستيفا
فاعله ولا اشرك هنالك ولا يرتفع ايضا بهما جميعا لانهما جملة
والجملة لا ترفع بها ما بعدها فاذا لم يسع هذا ثبت انه ارتفع بكونه
صفة والى هذا عندي ذهب ابو الحسن فيما رايته له في الاوسط
ويؤكد ذلك ايضا قولهم يا زيد الطويل فزيد منصوب والطويل
مرتفع رفعا صحيحا يدل عليه قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي

بوجه

فارتفاع الطويل رفعا صحيحا ومخالفته في ذلك الموصوف دلالة
على أن للصفة حظا في الإعمال وهذا الموضع في الصفة شيء
اختص به النداء ولا أعلم له نظيرا في كلامهم وأحسبه إنما جاء
ذلك ليكون فيه دلالة على أن العامل في الصفة غير العامل
في الموصوف ومنه الا رجل ظريفا لك فتنصب الصفة ، وقال
أبو عثمن أقول يا زيد الطويل ذو الجمة أرفع ذا الجمة لأنه
صفة للطويل والطويل رفع صحيح ، قال أبو العباس
والنحويون جميعا على ذلك قال أبو عثمن وأجيز يا زيد الطويل
وذو الجمة قال أبو العباس والنحويون جميعا على
خلافه ينصبون ذا الجمة فأما إن عطف ذو الجمة
على المنادى فلا نظر في نصبه كقولك يا زيد وأخا عمرو
فليس هذا إذن موضع الخلاف بين أبي عثمن والنحويين وإنما الخلاف
في عطف الصفة على الصفة والواو في العطف تقوم مقام العامل
ولا ينكر ارتفاعه لأنه معطوف على مرفوع رفعا صحيحا
وقد بينا أن للصفة حظا من الإعمال والواو تشرك الثاني

في إعراب الأول وكما جاز أن يوصف بالمضاف مرفوعا في قوله
يا أيها الجاهل ذو التنزي كذلك يجوز أن يعطف عليه به
هذا وجه قول أبي عثمن عندي ويقوي ذلك أن العطف قد
جازت فيه أشياء لم تجز في المعطوف عليه نحو رب رجل وأخيه
ووجه قول النحويين أن الواو تقوم مقام العامل في سائر
المواضع فكذلك في الصفة ألا ترى إلى قوله وشعث مراضيع
فقد اشترك شعثا في عطل فقام مقامه حتى صار كأنه خال
في محله فكما أنه لو جلبت الصفة المضافة محل المفردة لم يكن
إلا نصبا كذلك إذا أتبعتها إياها بالواو وكذلك ينصب
إذا أتبع بالواو لقيامها مقام العامل وإن لم ينصب أتبع صفته
وقال أبو بكر قال أبو الحسن لو قلت يا أيها الجاهل ذا
التنزي لجاز في القياس إلا أن العرب لا تتكلم به

مسألة أوس

كأن كحيلا أو عنية طالخ على رجع ذفراها من الليت واكف
من حالت مثل الذفرى والعامل في الحال معنى [illegible] المضاف اليهما

مسألة قال أمية

وقد علمنا لو أن العلم ينفعنا أن سوف يلحق أخرانا بأولانا

هذا البيت يدفع أن يكون مع الأولى الآخرة لا غير لأن هذا
جاهلي وقد استعمل كما ترى ولو لم يرد لكان القياس يجيزه وليس كل
ما لا يرد به الاستعمال لا يجوز في القياس وإن كان قد قال
نكال الآخرة والأولى فقيل إن الأولى قوله ما علمت لكم
من إله غيري والأخرى أنا ربكم الأعلى وكقوله
له الحمد في الأولى والآخرة قالوا الآخرة قوله الحمد لله الذي
أذهب عنا الحزن والأولى قوله الحمد لله الذي هدانا لهذا
وأيضا فإن الآخر يستعمل مع أحدهما يقال قال أحدهما
كذا وقال الآخر كذا وقالت إحداهما وقالت الأخرى
فإذا كان هذا سائغا جاز أن يقال مع الأول الآخر ألا ترى
أن الأول هو أحد الأشياء التي هو أول لها فإذا كان كذلك
وكأنه إذا قال الأول فقد قال أحدهما فيقول معه
الآخر كما يقول مع أحدهما كما قال وعلى جاز أنها الآخر
حيث نزل أن بها جارة لها وليس الآخر مع الأول
كأكتعين الذي لا يستعمل إلا بعد أجمعين ولا كأبصعين
الذي لا يستعمل إلا بعد أكتعين على أن أبا الحسن قد أنشد
فيما حكي عنه وسائره بادٍ إلى الشمس أكتع أنشدت
أبو علي إسماعيل قال أنشدنا أبو العباس ه

بفعل الناس إذا ما وعدوا وإذا ما فعل الفضل وعد

وأنشد رأيت يحيى أدام الله نعمته

يبني الذي كان من معروفه أبدا إلى الرجال ولا يبني الذي بعد

وأخبرنا عنه قال أنشدنا أبو محمد عبد الله بن محمد
القرشي المنسوب إلى التوزي لزياد الأعجم في عمر بن عبيد الله بن معمر
وما زلت أدعو الله في السر أن أرى أمور معد في يديك نظامها
فلما أتاني ما أحب تباشرت بناتي وقلن العام لا شك عامها
فإني وأرضا أنت فيها ابن معمر كمكة لم يقطن سواها حمامها
قال أبو العباس سمعت أم الهيثم تقول في مثل من
الأمثال لا يرضى شانئه إلا بالإجرة يقول لا يرضى لمن يشنأه

ألا بذهاب الخير كله عنه وذلك ان الجرز الاصطلام من ذا
قولهم سيف جراز اذا كان لا يبقي من الضريبة شيئا والارض
الجرز وجمعها اجراز التي لا تنبت كأنها تأكل نبتها والرجل
الجروز الذي لا يبقي من الزاد شيئا وحدثنا ابو العباس قال
حدثنا ابو محمد عن الهذلي قال طاف علي بن عبد الله بالبيت
وقد فرع الناس طولا فقالت عجوز من هذا فقيل لها علي بن عبد الله
ابن العباس فقالت ان الناس ليرذلون رأيت العباس
يطوف بهذا البيت وكأنه فسطاط ابيض قال ابو محمد
وقال القحذمي قال عبد الملك لعلي بن عبد الله اما اسمك
فليست الومك عليه لانه لم يكن اليك ولكن لا اقارك على
كنيتك ابا الحسن فغيرها وكناه ابا محمد وكل من اسمه علي
من ولده الى اليوم يكنى ابا محمد ٥ اخبرنا ابو عثمن المازني
قال اخبرنا الاصمعي قال قلت لاعرابي انشدني مثل هذا البيت

لا شي مما ترى الا بشاشته يبقى الا لاه ويودى المال والولد

قال فانشدني

دريني ابغ ان الطريف يزيدني به اكله حدثانه بلقايته

قال ومثله

فأما جبها عرضنا واما بشاشته كل علق مستفاد

قال ابو العباس وحدثت احسبه عن الاصمعي واحسب القاضي
حدثنيه عن نصر بن علي الجهضمي قال خرج عمر بن الخطاب
على اصحابه يوما في رداء قطري فرموه بابصارهم فقال

لا شي مما ترى الا بشاشته يبقى الا لاه ويودي المال والولد

وحدثني ابو عثمن المازني قال حدثني الاصمعي عن ابي عمرو بن
العلاء قال قال عمرو بن معدي كرب لبني سليم يا بني سليم
قد جاورناكم فحمدناكم وقاتلناكم فما اجبناكم
وسألناكم فما ابخلناكم يقول لم نصادفكم بخلاء ولا جبناء

وسال يعقوب عن قول الاعشى

أثوى وقصر ليله ليزودا فمضى واخلف من قتيلة موعدا

يقول صادفه خلفا فا سمعت من ابي علي ما كان عنده
من نوادر ابن الاعرابي عن ثعلب ٥ وسال النحاس ابا علي عن

يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله
ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ه حدثنا إسماعيل
قال أبو العباس القعوب الرغيب الشرب وأنشد

يا رب إن كنت لزيد ربا فابعث له من جوف شيث ركبا
أكلا لقاما وشربا قأبا

قال أبو العباس يقال فرضت له فرضا أي قطعت له قطعا
ويقال الفرضة من هذا للثلم الذي يكون في المواضع إلى الماء
وقال أبو العباس ما كان من العذاب يقال أمطر وما
كان من المطر من الرحمة يقال مطر ه يقال للعين
منام لأنه ينام بها من ذلك قول الله إذ يريكهم الله في منامك
قليلا ه يعني عن الحسن أنه قال لم يرهم في النوم وإنما أراد
العين التي ينام بها ه خادعت فلانا إذا كنت تخادعه
وخدعته إذا ظفرت به ه قال أبو العباس قال أبو عبيدة
درأت بسطت قال يقال يا جارية ادرأي الوسادة أي
ابسطيها والأصمعي يقول ادرأيه أي ادفعي قال أبو العباس

وهو الصواب ولم يدفع قول أبي عبيدة قال أنشدنا ابن كيسان

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق

مسألة

كلا إنها لظى نزاعة للشوى قيل إن ما كان غير المقتل يقال
له شوى فكأنه على هذا قريب من قوله لا يقضى عليهم فيموتوا
قال أبو العباس يقال الخرقة يلف فيها القداح ربابة وربة
وربة ويجمع ربابا مثل برمة وبرام ولقحة ولقاح وهو اجتماع
الشيء والنفافة ه وقال يقال رجل عربي إذا كان نسبه
ذلك ه وأعرابي إذا كان من البادية وكان له هذا النسب أو لم يكن
ورجل عجمي إذا كان نسبه ذلك وأعجمي إذا كان في لسانه
عجمة قال أعجمي وعربي ه أنشدنا أبو العباس لدعبل
في صالح ابن علي ه

قل للأمير أمير آل محمد قول امرئ حدب عليك محامي
إياك أن تغتر عنك صنيعة في صالح ابن علي الحجام

ليبن الصنائع عنده بصنائع لكنهن طوائل الإسلام

أضرب به نحر العدو فإنه جيش من الطاعون والبرسام

قال أبو علي أنشدنا أبو الحسن الأخفش قال أنشدني أبو محمد عبد

الله بن خوان صاحب الزيادي لرجل من أهل البصرة

أخ طالما سرني ذكره فقد صرت أشجى لدى ذكره

وقد كنت أغدو إلى قصره فقد صرت أغدو إلى قبره

وكنت أراني غنيا به عن الناس لو مد في عمره

وكنت إذا جئت في حاجة فأمري يجوز على أمره

فتى لم يمل الندا ساعة على يسره كان أو عسره

تظل نهارك في خيره وتأمن ليلك من شره

فصار على الذنبه وكان على فتى دهره

أتته المنية مغتالة رويدا تخلل من ستره

فلم تغن أجناده حوله ولا المزمعون إلى نصره

وأصبح يهدى إلى منزل عميق تنوق في حفره

تغلق بالترب أبوابه إلى يوم يؤذن في حشره

أشد الجماعة وجدا به أحد الجماعة في طمره

فليت أشيعه غازيا أمير أسير إلى ثغره

ونطرب أيامنا الباقيات لديه إذا جئن لم ننظره

فلا يبعدن أخي ثاويا وكل سيمضي على إثره

حدثني أبو علي قال في بعض الأحاديث في قوله فإذا نقر في الناقور قال يدعى بالرجل فيخفق قلبه فتعرفه الملائكة بذلك ع

حدثنا أبو علي ع يرفعه إلى عمران بن حصين قال توفي رجل من الأنصار فترك ستة أعبد ليس له غيرهم فأعتقهم جميعا عند موته فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه فجزأهم ثلاثة أجزاء حتى أقرع بينهم فأعتق الثلث وأبقى الثلثين ه قال ابن سيرين لو لم يبلغني هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي ه

حدثنا محمد بن عيسى العطار قال حدثنا كثير بن هشام قال حدثنا عيسى بن إبراهيم عن الحكم بن عبد الله عن الزهري عن سالم عن أبيه قال مر عمر بن الخطاب على قوم يرمون

رشقا فقال بئس ما رميتم فقالوا يا أمير المؤمنين إنا قوم متعلمين
فقال والله لذنبكم في لحنكم أشد علي من ذنبكم في رميكم
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رحم الله رجلا
أصلح من لسانه ٥ عروة عن عائشة قالت يحرم من الرضاع
ما يحرم من الولادة ٥ منصور عن حبيب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم اطلى فولي عانته بيده

مسألة

قال سيبويه في رجل سميته بزيد أخوك والأخ خبر أن
ذلك لا يجوز إضافته إلى ياء المتكلم لا تقول زيد أخوكي ٥
وإنما لم يجز ذلك لأن ياء الإضافة إنما تدخل على الاسم الذي يعمل
فيه العوامل التي تعمل في الاسم الذي تدخل عليه وليس هذا الاسم
بمعمول العوامل التي تعمل في الاسم ألا ترى أن المعمول في هذا
الموضع كأنه الاسم الذي هذه الجملة في موضعه ولا تعمل فيه
العوامل التي تدخل على هذا الاسم ويدلك على أنه كأنه هنا اسم
مرادك أنك إذا سميت بجملة في أول جزئه حرف التعريف نحو

الرجل أخوك لقلت يا الرجل أخوك ولو سميته بالذي هو أخوك
لم تدخل عليه يا وأيضا فإن هذه الياء تعرف ما يضاف إليها كله ولا
بعضه ولو أضفت إليها لم تتعرف بذلك الاسم الأول ولا يستقيم
تعريف بعضه دون بعض وليس هذا تعريف هذا الاسم الذي هو جملة
على ما كان عليه قبل النقل كما تقول ذلك في العباس
لأنك إن جعلته كذلك فكأنك لم تنقله ألا ترى أنه ينبغي أن
يكون نكرة من حيث كان جملة وإذا نقلت وجب أن تعرف
بالنقل ولكن ينبغي أن يكون بمنزلة زيد وأسد ويجوز أيضا
أن تحمله على قول من قال حارث وعباس لأن هذا بمنزلة زيد
وليست تعتبر فيه ما كان فيه من الصفة قبل وعلى هذا يكون
الأجاوصا في بيت الأعشى ويكون على النسب وقد أجازوا
أن ينسب إلى هذه الجملة فتقول تأبطي وفيه بعض الإشكال
وذلك أنك إما أن تحذف أو لا فإن حذفت بطلت الحكاية
وإن لم تحذف لم يجز أن تنسب إلى الجملة كما لا يجوز أن تحقرها ولا
أن تثنيها ولا تجمعها ووجه الجواز أن النسب باب قد غلبت عليه

الحذوف والتغييرات ٥ **مسألة** نشدتك
الله الا فعلت كلام محمول على المعنى لان معناه ما اطلب الا فعلك
ودلت الا على النفي كما دل انفصال الضمير في قوله انا او مثلي على
ارادة حرف النفي وجاز وقوع الا على الماضي لدلالة الفعل على مصدره
ومثله عمرتك الله الا ما ذكرت لنا وجرت اقسمت
الا فعلت مجرى نشدتك الله الا فعلت لما كانت اقسمت في
معناها فحملت عليها ٥ **مسألة** ان يقع الفعل بعد
قد والسين وان لم تقع هناك موقع الاسم لان قد والسين وسوف
جرت مجرى جزء من الفعل فان قلت فلم ولن هلا جزما كذلك
فلان لم ولن عاملان ومرتبة العامل ان يكون قبل المعمول واذا
كان قبله لم يجز ان يجري مجرى جزء منه وايضا فان السين وقد
تجري مجرى حرف المضارعة اذ كانت غير عاملة وليس كذلك
لم ولن ولذلك دخلت عليه اللام في نحو ولسوف يعطيك ربك
فاما امتناع دخول النون مع سوف وقد فلان هذه النون في
اللغة الجودى انما تاتي لتخليص فعل الحال من الآتي نحو قوله وان

ربك ليحكم فلما جاءت السين استغني بها لانها على الاستقبال
عن النون ولذلك لم يحتج الى النون في قوله لالى الله تحشرون
لان هذه اللام لو كانت للابتداء لم تدخل على الجار والمجرور فعلم
بذلك انها الداخلة على الفعل الآتي لان الابتداء لا يدخل في موضع
من مواضعها على فضلة فاما ان زيدا لطعامك آكل فلم يدخل
في الحقيقة على الفضلة فاستغني عن النون مع حرف الجزم كما استغني
بالسين وسوف وقد كالسين قال سبحانه ولقد
نعلم انهم يقولون فان قلت ان اللام في لقد ليست لام ابتداء
كالتي في ليحكم فهلا دخلت احدى النونين مع لقد قيل لم
تدخل كما لم تدخل مع السين من حيث كان حرفا مثله غير عامل
وان كانت قد مخالفة للسين في انها لا تدل على الاستقبال
شبهت قد بهما لما كانت غير عاملة مثلهما وكان ذلك الوجه
اذ قد قالوا ان زيدا ليفعل وما يقع فعله

مسألة

افعل منك اذا دخلته اللام حذفت من فلما كان كذلك

كانت مجموعة كذلك فلذلك لم تقولوا نسوة صغر ولا قوم
أصاغر فلما عدلت أخر كان في عدلها إيذان بأصلين أحدهما أنه
لما جرى صفة على النكرة مع أن سائر أخواتها في باب فعل
وأفعل لم تجر إلا على المعارف علم بإجراء أخر على النكرة أن
الألف واللام في هذا القبيل وإن كان غير مفارق في جميعه زائدة
بمنزلتهما في سائر الأسماء والصفات وعلى حدها والآخر أنه لما
عدل أخر فلم يصرف دل ترك الصرف أن هذا القبيل حكمه
أن يستعمل بالألف واللام وأن أخر وإن استعملت بغيرهما وجرى
على النكرة فالأصل الذي عليه سائر الجنس محافظ عليه فيها فلم
يصرف دل ترك الصرف على أن هذا القبيل حكمه أن يستعمل اللام
فصار كعمر مع عامر وإن لم يكن مثله في الحقيقة ألا ترى أنك
في عمر تريد عامرا ولست تريد في أخر الآخر لأنك لو أردت فيه
اللام لوجب أن لا تجري صفة على النكرة ولكانت معرفة
وإنما أريد فيه أن تعلم أن جميع ما يستعمل في هذا القبيل من اللام مراد
هنا مراعى فهو مراد الأصل مرفوض الاستعمال ونظائره كثيرة

والأصل الذي عدل عنه أخر غير مستعمل من حيث كان جاريا
على النكرة فمن حيث كان غير مصروف علم أنه معدول عن الأصل
المرفوض وانضم إلى العدل كونه صفة وليس العدل في أخر كالعدل
في عمر لأن سحر إذا أردت به سحر يومك كأنك تريد به السحر فعدلته عن
مستعمل الكلام (في) أردت به ما أردت بالسحر ومن ثم لم ينصرف سحر في
سحر يومك للعدل والتعريف فليس العدل في أخر كالعدل في
سحر وإن تشابها وقد فصلت بينهما فقلت إن سحر يومك في أنه لم يستعمل
فيه الألف واللام مثل أخر في أنه لم يعدل عن الآخر وإنما عدل
عن أصل هذا النوع لا عن هذا الشخص وهذه اللفظة فسحر الذي هو سحر
يومك في أنه عدل عن أصل الكلمة لا عن سحر يومك بمنزلة أخر
في أنه عدل عن أصل ما يجب للنوع دون أخر نفسها فسحر اليوم
بمنزلة أخر في أنه عدل عن أصل ما يجب لجملة الاسم غير مختص بموضع
لم يعدل عن سحر اليوم لأن سحر اليوم لم تدخل فيه الألف واللام
في الاستعمال كما أن أخر عدل عما يجب للنوع بأسره دون شخص

أخر فجنس أفعل كسحر السحر في أن العدل واقع عنهما دون سحر
اليوم ودون نفس أخره

فأما أمس فلم يعدل بل ضمن معنى الحرف كما ضمن معناه خمسة
عشر والذي عدله عنه هو الذي لم يصرفه فجعله بمنزلة السحر في أن
جعله معدولا عن الأمس وليس الأمس في هذا كالسحر في العدل
لأن أمس في أمس يومك قد يدخله لام المعرفة ولا يستعمل الآخر فأ
غير مصروف وأما سحر فإنما لفظت بسحر وأنت تريد السحر فلـ
لو قال قائل في أخر إنه معدول عن أخريات كأنه أريد به
الجمع فعدل أخر عن هذا الجمع ٥ بيض

مسألة

قال البغداديون أو من قال منهم في مثنى ونحوه إنه معرفة مع
أنهم رأوه جاريا على النكرة في التنزيل أولي أجنحة مثنى وموضع
الشبهة أنه لا يتعرف بدخول لام التعريف عليه فلما رأوه لا أدخل
عليه قدروا بيض

مسألة

إن كل نفس لما عليها حافظ أي لعليها وما صلة وقرئ لما معا وقال
الفراء عن الكسائي إنه قال لا أعرف جهة التثقيل وقال
الفراء معناه لمن ما فقلبت النون ميما فاجتمعت له ميمات فحذفت
وتفسيد هذا عندي لقوله وإن كل ذلك لما متاع الحياة
الدنيا قد قرئ مشددا ألا ترى أنه لا يكون إن كل ذلك لمن هو
متاع الحيوة الدنيا لأن الزخرف لا يكون من هو متاع الحياة
الدنيا هذا محال فاسد المعنى ه وأنكر أبو إسحق هذا من جهة
أن من على حرفين فلا يحذف منه ه وقال المازني الأصل لما
ثقل وهذا أيضا فاسد لأن هذا الضرب من الحروف يخفف ولا
يثقل كأن وإن ورب ونحو ذلك ه وقال سيبويه سألت
الخليل عن قوله نشدتك الله لما فعلت فقال هو بمنزلة إلا
كأنه إلا فعلت ه وقال قطرب حكاه لنا الثقة يعني كون
لما بمعنى إلا ورأيت فيه أن يكون لم النافية دخلت عليها ما فهيأتها
للدخول على ما كان يمتنع دخولها عليه قبل إلحاق ما لها ونظيره
إنما أنذركم بالوحي ولعلما أنت حالم فكأنه في التقدير

إن كل نفس لما عليها حافظ أي ليس كل نفس ليس عليها حافظ ع
فقيل ما كل نفس ليس عليها حافظ فإن على هذا التقدير تكون
النافية الجائية بمعنى ما ونظير الآية على تأويلنا هذا قوله تعالى
ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد وهو مطابق لقراءة من
خفف فقال لما عليها لأن المعنى كل نفس عليها حافظ إلا أنه أكد
بإن ودخلت اللام لتفصلها من النافية والتخفيف أسهل مأخذا
وأقرب متناولا والآية إن كل نفس لما عليها حافظ وإن كل
لما جميع لدينا محضرون وقوله إن كل ذلك لما متاع الحيوة
الدنيا فكأنه قيل كله متاع الحيوة الدنيا أي ليس في شيء
من ذلك شيء يقربه إلى الله وإلى الآخرة إنما هو متاع الدنيا والعاجلة
ومثله زين للذين كفروا الحياة الدنيا وقال زين للناس
حب الشهوات إلى قوله والحرث وقوله وإن كل لما
جميع لدينا محضرون بعد قوله ألم يروا كم أهلكنا إلى لا يرجعون
وكأنه قيل كل ما جميع لدينا محضرون على ما كانوا ينكرونه
من أمر البعث فقيل لهم ما كل شيء لما جميع لدينا محضرون

نفينا القولين كلمة ليس بجمعون عند الله فلا يشتركون ٥ تمام

مسألة أخر

المانع لأخر من الصرف الوصف والعدل ولا يكون الجمع مؤثرا
في ذلك الآتي أنك لو سميت رجلا جروفا أو كلابا لصرفته
لموافقته لأمثلة الآحاد فإن قلت فهي معدولة عن
الألف واللام وهي صفة لنكرة ولما كان معرفة لعدله عن
الألف واللام كما كان أمس معرفة بمن لم يصرف لذلك فإنه لم يكن
معرفة لأن المعدول عنه لم يستعمل فيه اللام وإن قدرنا العدل
عنه فلما لم يستعمل فيه اللام لم يكن معرفة فأما قوله
وشيء على جار أنها الأخبر فإن هذا التعريف إنما حصل فيه بعد
أن جرى معدولا غير منصرف ولا ينكر أن تكون الكلمة الواحدة
والحرف الواحد يعتد به من وجه ولا يعتد به من وجه آخر
من ذلك لأنا لك وكذلك دخول اللام في أخر كأنها مقدرة
لمكان العدل عنه حتى صار لا ينصرف أخر وغير مقدرة من
حيث جرى صفة على النكرة والعدل في أخر في أنه مقدر

عن الألف واللام وبدخولهما في الاسم المعدول عنه شائع بشبهه
العدل في سحر إذا أردت سحر يومك ألا ترى أنه لم يستعمل فيه
الألف واللام وإن كنا نقول إنه معدول عنهما فكذلك
أخر. وليس العدل في أمس في قول من لم يصرف كذلك
ألا ترى أن أمس فيمن لم يصرف عدله عن حرف التعريف صحيح لأنه
قد استعمل فيه وقول آخر أن نقول إنه عدل
عما جرى عليه جنس هذا الضرب من الصفة لأن حكم هذا الضرب
أن يكون فيه حرف التعريف فعدل هذا عما عليه نظائره
وهذا لا يجيء على ما قال في العدل لأن لفظ المعدول عن
غير لفظ المعدول عنه والوجه الأول يدخل عليه أن ما يعدونه
بيض ع ذكرنا مع كلامه هذا في أخر ما
قاله أبو العباس في موضعين في باب آخر

مسألة

كل ما صح أن يكون صلة للموصول أو صفة للموصوف
فهو خبر ويحتمل للصدق والكذب قال ومتى أتت الخبر إلا المخبر

عنه استقلت الجملة وتم الكلام إلا في الشرط وجوابه والقسم
وجوابه ولذلك عمل الشرط مع الحرف في الجزاء لانفصاله وأشبه
الحرف هو مستقل أبدًا إلا ما رآه أبو عمر من استغناء خبر ظننت
أو علمت حتى تعديه إلى المفعولين وقد قال الفرزدق أو غيره
وإني لرامٍ نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها
هذا على غير الظاهر وذا ويليه الحكاية كأنه قال التي أقول
فيها هذا القول وإضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة
إذا كان عليها دليل والدلالة هنا قائمة وهي أن الصلة إيضاح
وما عدا الخبر لا يوضح ومن الحكاية سمعت الناس ينتجعون
غيثًا وأنشدني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمن ٥
ما زلت أسعى بينهم وأختبط حتى إذا كاد الظلام يختلط
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط
ومثله في لون اللبن المخلوط قول الآخر
عريض أريض بات ييعر حوله وبات يسقينا متون الثعالب
فإذا الظرف في الصلة فواقع موقع الفعل وقد اتسعوا في الظرف أيضًا

حتى أقاموه برأسه كالجملتين الأخريين يدلك على ذلك قولهم إن في
الدار زيدا ومن ثم جعله أبو الحسن رافعا للظاهر في نحو في الدار
زيد كما يرفع الفعل ولا يجوز أن يكون تقديره الذي كزيد
عمرو الذي هو كزيد عمرو لأن هذا لو ظهر لكان كقولك
الذي هو قائم زيد في أنه لا حاجة به إليه في تتميم الصلة والظرف
وإن كان قد أجري مجرى الفعل ها هنا فإنه لم يجر أيضا مجراه في
قولهم خلفك زيد قائما ألا ترى أنه لا يجوز تقديم قائما على الظرف
لضعفه وكلهم يقول ضاحكا جئت وراكبا ذهبت
فأما قوله سبحانه وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله
فلا يكون إلا على تقدير هو ألا ترى أن قياس سيبويه أن يكون في
الظرف ضمير الإله وعلى قياس قول أبي الحسن أنه لا ضمير فيه
لرفعه الإله فتعرى الصلة لذلك من ضمير الموصول وحسن الحذف
لطول الكلام كما استحسن الخليل ما أنا بالذي قائل لك شيئا
للطول فأما نعم وبئس وإن كانا جملتين فإنهما لا يوصل
ولا يوصف بهما ألا ترى فاعليهما لا يكونان إلا اسمي جنس أو

مضمرين على شريطة التفسير فلا يعود منهما ضمير على الموصول
ولا الموصوف لأنه لا يعود منهما ضمير مختص فلو قلت مررت
برجل نعم الرجل أو نعم رجلا لم يستقم فإن قلت مررت برجل هو
نعم رجلا جاز وكذلك إن قدرت هو ولم تظهره ويدلك
على أن نعم فعل مجيئه على أمثلة الأفعال الماضية ودخول
تاء التأنيث عليه في قولهم نعمت المرأة وقول ذي الرمة
نعمت زوذق البازل ومن زعم أنه اسم لدخول حرف الجر عليه

في قوله

البيت: نعم الجار يؤلف بينه أخا ثلة أو معدم المال مصرما
فلا حجة له فيه لأنه يقدر فيه الحكاية ويلزمه على هذا أن يكون
نام اسما لقوله والله ما زيد بنام صاحبه
ولا مخالط الليان جانبه
وكذلك فعل التعجب لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه
ولا يفيد تخصيصا ألا ترى أنه يظن بالممدوح كل ضرب من
الجنس في قولك ما أحسن زيدا فذلك نقض غرض الصلة والصفة

فإن خصصت ذلك فقلت مررت برجل أحسن من زيد جاز لأنها
لحق أفعل من التخصيص ومما لا يكون صلة لكن وما يتصل
بها لأنها لا تقع إلا بعد كلام لتتركه إلى آخر فلا تصف بها
ولا تصل لئلا ينتقض الغرض فيها فأما كأن فيجوز أن يوصف
بها ويوصل لأنها خبر وفيها معنى التشبيه فهذه جملة من القول
على الصلة والصفة فأما قولهم ألا ماء باردا فإن أصل هذا في
النفي أن يكون جوابا لمن قال هل من ماء فكما أن هذا
الكلام يحذف معه خبر المبتداء ويعمل في المبتداء فيه عامل
كذلك كان جوابه على حده ألا ترى أنهم لم يتلقوا ابن القسم كما
لم يتلقوه بما هو جوابه هو البين وحذف الخبر فيه كما حذف
فيما هو جوابه كثيرا وكما حذف من غير هذا الموضع من النفي
نحو ما من إله إلا إله واحد ونحو لا إله إلا الله ألا ترى
أن خبره محذوف وجاء الخبر بلفظ الاستفهام كقوله
أليس الله بكاف عبده فكذلك ألا ماء لك إذا تمنيت
وإنما أصل التمني بليت ودخول هذا المعنى في الاستفهام

اتساع كما أن دخول الاستفهام في الخبر كذلك
فإذا جاء الخبر بعد ألا في التمني لم يرتفع ولم يجز كما كان يجوز
قبل دخول الهمزة للتمني قالوا وإنما لم يجز ذلك لزوال معنى
الابتداء والخبر لما كان يرتفع قبل دخول التمني هنا إذ كان
خبر الشيء في موضع مبتداء ولا مبتدأ إذن فيرفع الخبر بل صار
في موضع المفعول بالفعل المراد المضمر وصار ما كان يرتفع
لأنه خبر المبتداء ينتصب هنا لأنه وصف لما كان يكون
خبرا عنه فجرى مجرى اللهم غلاما أي هب لي غلاما ألبتة
وعلى قول أبي عثمن ألا ماء بارد بالرفع على أنه خبر ويجوز
على قياس قوله أن يرتفع بارد لأنه صفة لما ويضمر الخبر ويجوز
نصب بارد على قوله أيضا على أنه صفة والخبر مضمر فإن قلت
هل يجوز على قياس سيبويه ومن عدا أبا عثمن ألا ماء بارد بلا
تنوين فإن ذلك لا يمتنع على قياس قولهم ألا ترى أنهم أقروا
لا على بنائها وعملها في الاسم على حد ما كان عليه قبل دخول

هذا المعنى فيه فتقول الأماءَ بزيدٍ إلا أنك لا تضمر لها خبرًا كما أضمرت
لها في قول أبي عمر لأن لا مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة
وفي موضع المفعول والمفعول لا يقتضي خبرًا فإن قلت أن
أصل هذا الابتداء والخبر فهلا أضمرت الخبر كما أن ظننت لما أعملت في
الأول أعملتها في الثاني قيل الفرق بينهما أن لا قد تجري
مع ما عملت فيه مجرى الاسم المفرد نحو قولهم جئت بلا مال
وغضبت من لا شيء وكما لا تضمر له خبرًا كما لا تضمر لخمسة عشر
ونحوه كذلك لا يلزمك إضمار الخبر في هذه المسألة

ومثله قوله

حنت قلوصي حين لا حين محن أضاف حين إليها كما تضيفه إلى
المفرد نحو حين الباس وحين قدوم الحاج وقد يحتمل هذا
عندي أن يكون إضافة إلى جملة والخبر محذوف كما يضاف
أسماء الزمان إلى الجمل وذلك لأن حنت ماضٍ فحين بمعنى إذ ومن
ما يضاف إلى المبتدأ والخبر فأما قوله حين لا حين فالثاني غير

الأول لأن الحين يقع على الجزء اليسير من الزمان قال
نطلقه حينًا وحينًا ترجع فأضاف الحين الأول إلى الآخر
ولا زائدة ولا يكون غير زائدة لما في ذلك من النقض وقالوا
في قوله سبحانه تؤتي أكلها كل حين ستة أشهر فيكون
على هذا الحين حين من إضافة البعض إلى الكل نحو حلقة فضة
وعبيد السنة وسبت الأسبوع فلا يكون إضافة الشيء
إلى نفسه ومثله قول الفرزدق

ولولا يوم يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء

فيوم الأول وضح النهار والثاني البرهة كالتي في قوله
ومن يولهم يومئذٍ دبره والأمر يومئذٍ لله وأنشد أبو عمر

حبذا العرصات يومًا في ليالٍ مقمرات

فقال يومًا في ليالٍ أراد المدة دون المعاقب لليل واللاي
لم يحضر هو النبي يصلي عليكم وملائكته نحن بما عندنا وأنت
بما عندك راضٍ كنت منه ووالدي بريًّا فإني وقيار
بها لغريب أن الله بريء من المشركين ورسوله وقال

الاصمعي في قوله   وهي ادماء سارها المعنى وسائرها آدم فحذف
الخبر لتقدم ذكر ادماء   وقال غيره انث سائرها لما كان مضافا
الى الموت فقال ادماء   وهذا قول ابي الحسن وقد قلنا فيه
ما كتبناه في بعض هذه الاجزاء   ابو عبيد الراهن المقيم عبره
ابهن لهم الشراب ادامه   وانشد   من بعد ازهان بصماء الغبر
الاصمعي عرد الترل في حشوني الحشور   الاصمعي
صحوت من سكري ومن صبابتي   انوء للقيام الا آبة

الفرزدق

وانت امرؤ لا نائل اليوم مانع من المال شيئا في غد انت واهبه
تقديره لا نائل اليوم شيئا من المال تمنعه في غد قال في مانعه
كما ارى في قوله   وما كل من وافى منى انا عارف
فصل بقوله مانع بين نائل ومعموله الذي هو شيئا من المال وهو
اجنبي منه   وفصل ايضا بين مانع وبين في غد بما هو اجنبي منهما
والمعنى انت امرؤ لا نائلك اليوم شيئا من المال تمنعه غدا اي لا
يتاخر ولا تحزن ولكن تجود بدنيته ٥ ابو العباس

يسمعت ابن كامل القاضي يقول سمعت عبد الله بن احمد بن حنبل
يقرا اقرا باسم ربك الذي خلق   الاصمعي   مطانه من هنة وهنة

المرار الفقعسي

بمعرج غرض تنابل دمنة اقوت وفي عرصاتها ذقر
اي بعير معرج وغرض من شدة السير   وقال
جرت بعيني والمطي خوامس نابية حول الرداء هجور
النابية الرابية شبه الناقة بالرابية وحول الرداء لانهم قد
تلبسوا بارديتهم وحجمها الجر انبيطها ٥ الباء الاولى ظرف
والثانية في موضع المفعول به كقولك مررت بثوبي بزيد
وضربت بسوطي زيدا   ونزلت على شغل على زيد   فان شئت
جعلت الباء زائدة كانك قلت جرت نابية وان شئت كما
تقول جرت بكل نابية كما تقول لتلقين به الاسد   وقال
وقد شن ماء القوم حتى تعجبه ونوقد لما تستحر وخيم
وترقب وحيم اي حار   شن نقص ٥
تقية ايام بقين واحسست بهن امام الشعر بين نجوم

إذا طلعت شمس النهار فإنها تحل بأعلى منزل ومقسم

يريد أن الشمس تحل وسط السماء ولا تزول لطول الأيام ٥ فا

لا تعدل في إذا أضمرت يدك عليه فإنها تحل مثل أزكم لفي

خلق جديد فا الشر القريبة من هذا وط في الشر

الذي هو الضب والشر الغائبة وقال ٥

وقال ابن طماجية كان قبلها لأخرى ومن المنجبات الكرائم

طماجية امرأة وهي أم المرار وهي ابنة مروان بن قيس بن

منقذ بن الطماح وقوله كان قبلها لأخرى يعني جدة

أم أبيه وهي نويرة بنت حبيب بن منقذ بن الطماح وقال

كأن زرور جرابيتها التي نترت بحنشل الجرام

نترت يريد نثرت كما تقول نقضت يريد نفضت

والحنشل نوى المقل أي كأن رأس الحرباء نواة مقلة وقال

وتسجع للإبراد جني ذمامه بيته رزء قبل حنيت حميمها

أي تصوت بالإبراد بالغداة والعشي ٥

وجئت له عن القليب وأجريت له يدك غي المياه نسيمها

أي نجح إذا هبت جاءت بالمطر

وعفراء إذا أمسيت بالسعود وأسفرت بنا الليلة حتى أسمادت نجومها

عفراء هنا ليلة مقمرة شديدة الضياء وأصلها الظبية وأسمادت

اشتدت وأقامت في أمكنتها وقال

إذا انفرق الخضاب غدت علينا من يوتى عشاها البوم وافي

كأن جمة قصتها إذا ما حميتنا والوقاية كالخناق

زباني عقرب لم تعط سلما وأعيت أن تجيب بقي لراقي

انفرق انفتق والجمة ما احمر من شعرها وكالخناق تطرح

الوقاية المرأة على مناكبها توحي شيئا بها من الشعر فيقول تصخب

حتى تنتفخ أوداجها من الغضب فتصير وقايتها كالخناق وكأنه

زباني عقرب وهو قرناها ٥ فا هذا كما أنشدناه أبو بكر

صخابة تنفش ساعات الغضب بزابلين من حبابي وخرب

وتغترش الضباب براقعها وقد لحدت بأطراف الرقاق

يقول العقرب من خشيتها تختال الضب وذلك أن الضب يأكل

العقارب وقوله بأطراف الرفاق أي تنظرها هنا وههنا

كأنها قد قطعت الطرق عليها أي على الضباب وهذا مثل وقال
إذا نهلت بشفرتها وعلت ذنوبا مثل لون الزعفران
قد تكون ذنوبا منتصبة بما دل عليه قولها نهلت وعلت لأن هذا
يدل على استقت ه أي لم يكن معهم دلو فاستقوا بالشفرة م
فلا يستهمون الناس شيئا ولكن ضرب مجمع الشبان
أي لا يأتمرون أحدا يريدون ثوابه وشبان وشبون جمع شاب
الرابع أبو إسحق عن الأحول للبيد
لعمري لئن كان المبشر صادقا لقد رزئت في سالف الدهر جعفر
إذا كان أما كل شيء يريد له فيعطى وأما كل ذنب فيغفر

ح فتى ه

مسألة

لا تخلو كفؤ في كفؤا أحد من أن يكون فيه لغتان أو يكون
المسكن مخففا من المتحرك فإن كان الغير جاز فيه أربعة أضرب
الإسكان والتحقيق والتحريك والتحقيق وتخفيفهما فمن قال
كفؤ مثل عنق فتخفيفه كفوا كحون وقياس من قال
الكماة والمراة أن تقول كفا أحد فيكون لفظها كلفظ

من خفف على القياس الكثير لأنه يقلبها ألفا فيصير كعصا ورحى
وليست الحركة في الفاء التي هي عين على قوله هذا في حركة الهمزة
كالتي في قوله الخبء في السموات فإن وقفت على هذا قلت
هذا كفا ومن قال الخب في السموات فإن وقفت على هذا
قلت هذا كف ه فإن قلت هل يجوز فيمن قال كفوا أحد
إذا خفف العين كما تقول في عنق عنق أن تقول كفوا كما
كان تقول إذا حرك العين فيقلبها واوا كما كان يقلبها
مع ضمة العين فالقول في ذلك جائز على قول من قال
لقضو الرجل فكما لم يرد الياء هنا وثبتت الواو لأن الحركة في
تقدير الثبات كذلك تثبت الواو في كفوا لأن الحركة في
نية الثبات ولم نعلم أحدا رد الياء في لقضو الرجل ه وثبت جواز
هذا الوجه لنية الحركة وأنها محذوفة بمنزلتها مثبتة أن من قال
حمر جمع حمار لم يقل رشي لأن الحركة في تقدير الثبات عنده
فكأنهم ذهبوا إلى أن القلب يلزمهم كما لزم من ثقل ومن ثم قالوا كلهم
في الحرف الذي شذ ثني وثن ولم يقل من قال حمر ثني وقياس

من قال ربًا فلم يعتد بالهمزة وعامل اللفظ أن يقول هذا كُفٌ
مخففها كما خففها من قال كُفّ كقفل وهذا لا ينبغي أن
يقال بما ذكرناه من تعيينهم لباب رشي ه فكان الحركة في
البنية ه فإن قلت فهل تجوز أن تقلب واوًا إذا سكن ما قبلها
على قياس ما حكاه من قولهم سوة وأونت فإن ذلك لا يجوز في كف
في الوجهين جميعًا ولا في الخب ونحوه لأن هذا إنما هو فيما كان
قبل همزته واو ساكنة تشبيهًا منهم للواو المفتوح ما قبلها بالمضموم
ما قبلها في أبو أيوب فلما شبهوا أبو أيوب بسكون واوه وانضمام
ما قبلها بواو مقروة في قولهم مقروة كذلك شبهوا أونت
بأبو أيوب وإن اختلفت الحركتان قبلهما ومثل أبو أيوب
دويبة فهذا كقولهم ثوب بكر كقولهم عود داود وشبهوا
ما لين حركة ما قبله منه بما حركة ما قبله منه ه وقال
أبو عبيدة تقول كفؤ وكفء وكفا وكفء واحد فظاهر
هذا أن كفًا مخفف كفوء ويجوز أن يكونا لغتين ه

مسألة

أصلية همزتها زائدة والكلمة ثلاثية والعين مكررة ولم نجد
شيئًا من ذوات الأربعة كررت لامه الأولى ليبين في كلامهم
نحو جعفر ه ع نحب أن نهنا أبو علي أنه لم يكرر اللام الأولى
من ذوات الأربعة عن غير إدغام فأما مع الإدغام فقد جاء كثيرًا
نحو عدبّس وعطمّش أبو بكر عن ثعلب لذي الرمة ه
ولخبر عوجا ومن تجري عليها عضارة عندل عقنبد ومانع
كشيئين عوجا بابن ضاف عليهما قميصاهما ضيق جديد وواسع
فـ عقنبد ومانع ترتفع كل واحد منهما بالابتداء وخبره الآتي
أنه لا يجوز أن يكونا جميعًا صفة لبنتا في ذلك وكذلك ضيق
وواسع فأما ضاف ففي موضع جر لأنه صفة للأخبر ويرتفع
القميصان بهما ويعود الذكر منهما إلى الموصوف وعليه من صفة
ضاف قال أبو ذويب تضغو عليها قصارها والجملة المحذوفة
الخبر في البيت الأول صفة للعضارة وهي في البيت الثاني
في موضع نصب على الحال من قميصاهما أبو بكر عن الأصمعي
واحتمل اليتم فرخ الشمرة وفسره بأنه استقل وأطاق وقوي

ك
بيتان في شعر ذي الرمة
بعد البحث ه

وهذا مما يقوي ما يقوله ابو الحسن ان ما روي اذا كان الماء قلتين لم يحمل
خبثا اي لم يقو لقلته لان حمل واحتمل بمعنى لقوله واحتمل البشر
ونخ الثمرة وحكى سيبويه ان افتعل قد يراد به ما يراد بفعل واحتج به
قال من ذلك شوى واشتوى وانشد ايضا اظن عن ثعلب

اما والله غير قلى لليلى ولكن يا لله يأسا مبينا
لقد جعلت منازل دمنتيها ولحربهم ادمن يشنونا

اي صرت من الخوف لا اقف على دارها كما كنت افعله فا
فاما قوله غير قلى فيجوز فيه الرفع والنصب فالرفع على ان تجعل المبتدأ
محذوفا واللام الداخلة لام الابتداء المتلقية للقسم محذوفة
ونظيره لاها الله ذا كانه لو اظهر كان لتركي ليلى غير قلى او
امري غير قلى والنصب على والله لا عرضت او لصددت غير
قلى اي غير بغض قلى ولكن يأسا فحذف الجملة المقسم عليها لان في
الكلام دلالة عليها ولان المنتصب عنها اذ انكر دال
على الجملة وهذا قليل في استعمالهم فيما علمناه الا انه على هذا يتجه
فاما قوله لله يأسا مبينا فلا يكون فيه الهاء كالتي في ربه رجلا

لان الرجل في ربه رجلا ونحوه لا يوصف ولا يفسر قد قالوا فيا لك
من ليل كأن نجومه وكما ان الكاف للمخاطب كذلك تكون الهاء
للغائب ولا تكون مما اضمر على شريطة التفسير فالهاء في يا له
لليأس اي تعال فانه من آيابك اي اذ كنت لا اقدر عليها فاليأس
يريحني منها فالكلام على هذا الاستغاثة لانه مدعو وليس بمدعو اليه
ولو اظهرت الاسم فقلت يا لليأس لفتحت اللام معه لانك
لا تدعو شيئا من اجل اليأس وانما تدعو اليأس نفسه فاما يأسا
مبينا فحال من المنادى كما تقول يا زيد رجلا صالحا وان
قلت فكيف وجه دخول من في قوله من ليل بيض

ابو بكر لنصيب

وقالوا عهدناه وفي كل ليلة تحل به من طالب العرف راكب

يحتمل طالب العرف ان يكون طالبي فحذف ياء الجميع لالتقاء
الساكنين ويكون الراكب واحدا من الجملة كما تقول
تحل به من الطلاب ناس والآخر ان يكون الراكب هو الطالب
كما تقول لقي من زيد الاسد وتأبى الظلامة منه النوفل الزفر

ويكون طالب العرف اسم الجنس كقوله   او تصبحي في الظاعن المولي ه
وكقولك نعم الرجل ونعم غلام الرجل   ويكون افرد الراكب
حيث كان الاول في المعنى وان كان المراد به الكثرة لان الاول
على لفظ الواحد فاذا حمل على هذا كان انجم في باب المدح ولو جاز
القياس على الجامل والباقر فجعل راكب على ذلك كان وجها
ولو جعلته صفة لقبيل وفريق كان وجها   قال سائرهم يعربون
وقال   وقطعنا دابر الذين كذبوا   انشد عن الاصمعي ه
فاعجل بغرب مثل دلو طارق   تنبل للجبال والاصادق
الاصادق جمع اصدقاء مثل قاصعاء وقواصع حذفت العلامة
كما حذفت التاء في ارانب وكابشقية وأباق ومنه
قول اوس   ما فيهم نابغ يرقي اقاربهم يريد جمع قريب ه
وفي الوجهين اللذين اجزنا يكون لقد جعلت منازلك على يمين
اخرى فان قلت فهل يجوز ان تجعل قوله لقد جعلت
متعلقا بهذا القسم الظاهر   فان ذلك يستقيم لان في قولك
اما والله دلالة على الحلف فيحمل غيره على الحال اي غير ذي

طلبوا

قبلي   وينتصب الحال عما دلت عليه الحلف من معنى الفعل كما جاز
ان يعمل المصدر عليه في قوله   واني قسما اليك مع الصدود لأميل
وتعطف قوله ولكن على ما في معنى غير من النفي وتجعل لقد جعلت
متعلقا بهذا القسم الظاهر ه

مسألة

لما صار جمع ذؤابة الى ذآئب بكثرة الامثال فلم يكن الى تغيير
الف التكسير سبيل لانها علامة ولا الى تغيير الهمزة الاخرة
لانها لا تغير الا فيما اعتلت لامه نحو مطايا وهراوى وجب
ابدال الاولى ولم تبدل ياء لقربها من الالف فابعدت الى الواو
فان قلت فقد قالوا مطايا   فانما ذلك لنفرق بين ما ظهرت الواو
في واحده نحو اداوة وهراوة وبين ما لم تظهر نحو مطية وحرية

مسألة

مما يدلك على ان نعم وبئس لا يعملان الا في اسم عام ولا يستدلان الى
مخصوص استحسان الجميع نحو نعم المرأة هند مع امتناعهم من قام هند
فجرى ذلك مجرى   وقال نسوة   وجاء نساء   فلذلك

أُسندت نِعم الى هندٍ من غير تأنيثهم

مسألة

يدل على تمكن الظرف في الصلة وقوة شبهه بالفعل استقلال
الصلة به ثم جلب الصفة في ذلك عليه لكونهما مخصصتين فإن
قلت فقد تجري مجرى الفعل في غير الصلة فليس بشيء لأن كل
موضع غير الصلة قد يجوز أن يلغى فيه وهو في الصلة لا يلغى فصار
لذلك بمنزلة الفعل ويبين لك أن تقول انه يؤكد ما فيه
كما يؤكد ما في الفعل لأنك قد تؤكد ما في اسم الفاعل وان
لم تستقل به الصلة

مسألة

لم يقولوا مررت بهما أجمعين كما قالوا بكليهما لأن تعريف أجمع كتعريف
الأعلام يدلك عليه مررت به أجمع فلم تصرف وهو على وزن الفعل
وليست جمعاء كحمراء انما هي كصحراء فإذا جرى مجرى العلم لم
يثن لأنه لا يتنكر فإن قلت فهلا يثنى كما يثنى زيد وعمرو باللام
كالزيدين فلأنه ليس علما محضا ألا ترى أنه ليس موضوعا على شيء

بعينه وانه يوصف به المضمر كما يوصف به المظهر العلم وغيره من ضروب
المعارف وهو في إجرائك إياه على المضمر على حد مجراه على المظهر ألا
ترى أنه لا يستقيم أن تجعله بدلا من الهاء لأن البدل في تقدير تكرير
العامل معه والعامل مع هذا لا يتبوع لأنه لا يكون الا تابعا فلما خالف
العلم من هذا الوجه وكانت التثنية في العلم توجب خروجه الى ضرب
واحد من الأعلام وهو ما يعرف باللام بعد ذلك كما يجوز في العلم المخالفة
له في الواحد ولأنه لو ثني لاختص بضرب واحد من التعريف ولم يكن في
واحده كذلك فكانت تكون تثنيته مخالفة لواحده فإن قلت
فإن تثنية العلم مخالفة لواحده أيضا ألا ترى أن تعريف جعفر ليس من
تعريف الجعفرين في شيء ولم يكن ذلك ولم يرفض فهلا لم يرفض
ذلك أيضا في أجمع وإن كان يؤدي الى الخلاف قيل ان المعارف
قد تنتقل من ضرب الى ضرب آخر ألا ترى أن المظهر قد تضمر فينتقل
تعريف الإظهار الى تعريف الإضمار وهو ضرب آخر وأجمع لم يكن
على ضرب واحد من التعريف في حال إفراده ألا ترى أنه يجري على المظهر
والمضمر والعلم والمبهم فلو ثنيته لنقلته وهو يصلح لضروب

من التعريف كثيرة إلى ضرب واحد منه فكان يكون بذلك
مخالفا لسائر المعارف لأنها إنما تنتقل من ضرب إلى ضرب
وليس فيها ما يصلح لضروب فينتقل إلى ضرب فلما كانت التثنية فيه
تؤدي إلى ما لا نظير له في أصول كلامهم رفضوه فإن قلت
فهلا لم تجز جمعه كما لم تجز تثنيته لأن هذا الجمع على حد المفرد كما أن
التثنية كذلك قيل الجمع أشبه من الواحد بالتثنية فكأنه لم
يكره الجمع فيه كما كرهت التثنية إذ كان على حد الواحد
ألا ترى أنه قد تصاغ أسماء كثيرة للجموع كما تصاغ الآحاد وأن
الجموع الكثيرة كلها كالآحاد فإن هنا جموعا كثيرة مكسرة لا
واحد لها مثل أبابيل وعباديد وعدلوا في أشياء كثيرة عن
التثنية إلى الجمع من لفظ آخر نحو ذو مال وأولو مال وذا وذات وألاء
وامرأتان وثلاث نسوة وقالوا اللاتي فأعربوا ثم قالوا الذين فعادوا
إلى البناء كالواحد وكان أبو بكر يقول لهذا جعل
الواو للجميع في الرفع ولم تجعل للتثنية لأن الجمع بالواحد أشبه فإن
قلت فقد قالوا مذروان وثنايين وكلا كالجموع نحو كل

وفرقوا في أنه صيغ للتثنية كما صيغ غيره للجمع فإن ذلك
يقل بالإضافة إلى ما جاء في الجمع ومن ثم ذهب البغداديون فيما
أرى إلى أن كلا لفظ تثنية وإن لم يكن ذلك صوابا عندنا

مسألة

لما كانت الصفة كأنها جزء من الموصوف جاز أن تضمن الصفة
معنى الجزاء أن تجاب بالفاء في قوله سبحانه قل إن الموت الذي
تفرون منه فإنه ملاقيكم وعلى هذا أجازه محمد المرأة التي
أتزوجها فهي طالق جعله بمنزلة الجزاء ولم يجز ذلك في هذه المرأة ٥
ومن ثم أجاز يونس الندبة في الصفة ويشهد عليه الخليل أن
الصفة في النداء خاصة ليست كالموصوف ألا ترى أنها لا تثبت
مع المفرد إذا جرت صفة عليه وكذلك عندي أن صفة
الفاعل والمبتدأ ونحوه ضرب من الاتساع زائد على الجملة التي
حصرها الشيخ ٥ حدثنا أبو الحسين قال حدثنا
الفضل بن حباب قال حدثني أبو عثمان المازني قال حدثني الأخفش
قال لما مات سيبويه دخلنا منزله وفتشنا كتبه فما رأيت

شعرا الا منسوبا الى قائله حتى رأيت كتابا مكتوبا على ظهره

قلت

يا شاكر عمرا ان ترحلت نيتي أيادي لم تمنن وان هي جلت

أخا غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

رأى خلة من حيث يخفى مكانها فكانت قذى عينيه حتى تجلت

تجلت

انشدني

تقول وقد تر الوظيف وساقها ألست ترى ان قد أتيت بمؤيد

قال ابن دريد رواه تر الوظيف وغيره تر الوظيف وأثررته انا

انشد ابو زيد

أصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض

ولم يقل ما هو قابض عليه لأنه قد تقدم ذكر حرف الجر وهذا يؤكد

اجازة سيبويه على من تمرر أمرر وان شئت قلت ازيد قابضه

فحذف والاول كأنه أشبه

مسالة ع

قال ابو علي في المري ناقة مري هو فعيل وامتنع من ان يكون

ع

فعولا البتة فقيل له ان ابا عثمان اجاز في المرأة البغي ان يكون فعيلا

وان يكون فعولا فاقام على الامتناع من اجازة ذلك فيها وقلت

له انا ايضا وكذلك قالوا في قول العجاج بكيت والمحتزن البكي

انه يجوز ان يكون البكي فعولا وفعيلا جميعا فلم يجب البتة الى

ذلك وكنت انا قديما قبل هذا المجلس باشهر قد امتنعت اليه ايضا

من ذلك واحتججت بانه لا يبنى فعول مما لامه ياء الا ويصير الى

مثال فعيل فلا يعلم اي المثالين هو وأوردت عليه في ذلك

ما يشهد بصحة هذا وهو انهم قالوا شربت مشوا وهو فعول من

المشي وهو أمور بالمعروف نهو عن المنكر وهو فعول من النهي

فتجشموا ابدال الياء واوا جلبا للعادة مخافة ان يصير لفظ فعول

الى فعيل فلا يعلم اي المثالين هو المقصود فلا ادري الآن أقام على هذا

لاني انا بدأته بالنظر فيه ام لانه هو ايضا يراه منه ويعتقد فيه

ما رأيته انا واعتقدته وعلى اي وقت ما عرضته عليه رأيا لي

تبعه في الوقت تبع البادي به المستأنف للنظر فيه

مسالة

يسأل بعضهم عن قول الله سبحانه خالدين فيها ما دامت السموات
والارض وهو يريد التأبيد ونحن نعلم ان السموات والارض لا تبقى ابدا
والجواب ان الغرض هنا التأبيد لا محالة وانما جاز هذا من قبل
انه قد شاع واطرد في اللغة استعمال هذا ونحوه في موضع الابد
بلا غاية الا تراهم يقولون لا اكلمك ما طار طائر وهم يريدون ابد
الدهر وان لم يطر طائر فيما بعد ولا اكلمك سن الحسل وان لم يبق
في الدنيا حسل يسقط له سن او تثبت ولا اكلمك ما بل بحر صوفة
وان لم يبق في الدنيا بحر ولا صوفة اصلا وامثاله كثيرة فلما
شاع هذا ونحوه عندهم واستعمل استعمال الابد البتة الى غير غاية
وكان القوم انما خوطبوا باللغة التي يتعاطون بينهم ويعتادونها في
مجاوراتهم جاز ان يقال ما دامت السموات والارض وهو يريد
ابد الابيد البتة ووجدت في الشعر ايضا نحوا من هذا وهو قول الشاعر

احب ثنا ما حييت ابدا ولا احب غيرها الابدا

فالابد من ما حييت وان حمل هذا على حقيقة الظاهر فسد وذلك
انه لا يبدل الاكثر من الاقل انما العرف ابدال الشيء من الشيء

والثاني هو الاول او بعضه فاما ان يكون الثاني اكثر من الاول
ففاسد لانه ضد التخصيص المقيد ونحن نعلم ان مدة حياة الانسان
انما هي واحد من هذه الاعمار ولا يكون عمر احد امتداد هذا الدهر
هذا محال فاذا جاز ان يوقع ما هو عبارة عن مائة سنة او نحوها
على الدهر والابد للعرف وجاري العادة كان ايقاع مدة بقاء السموات
والارض على امتداده وطوله وتراخيه على الدهر المؤبد اسوغ وهذا
واضح واصل ذلك ان العرب توقع لفظ الكل على البعض ولفظ البعض
على الكل وذلك معروف فمثل ما وضع فيه لفظ الكل على
البعض والكثير على القليل لضرب من المبالغة والتعظيم فاعرفه

بساعدة بن العجلان الهذلي

فما لك اذ مررت على خبيب كظيما مثل ما زفر اللهيد

مثل صفة مصدر محذوف منصوب بفعل دل عليه كظيما
اي زفرت زفيرا مثل ما زفر اللهيد ويجوز ان يكون مثل حالا اي ذا
مثل ما زفر اللهيد واللهدة الحمل اي ضغطه فانفضخ لحمه ولم ينشق جلده

وجنبين ماء قريب من مكة

مسألة

هذا حلو حامض لا يكون في كل واحد من الصفتين ضمير لأنه ليس أحدهما
خبراً على انفراده ولا يرفع المبتدأ خبرين لأنه مشبه بالفاعل ولا يكون
أحدهما تابعاً بدلاً من الآخر لأن الأول مراد كما أن الثاني كذلك
ولا صفة أيضاً لأن الحلو ليس بالحامض وإنما تخبر عن الأول أنه
قد جمع الطعمين ولا مدخل لشيء من باب التوابع هنا فثبت إشكال
المسألة ولا يكون حامض خبر مبتدأ محذوف وأنت تريد هذا
المعنى لأن الكلام يصير جملتين وإنما المراد أنه قد جمع الطعمين وهو
جملة واحدة فإن قلت أجعل موضع الاسمين رفعاً لوقوعهما موقع
الواحد لمن وقع كالجملة إذا وقعت موقع المفرد فبعيد لأن هذا
وإن أشبه الجملة من حيث كان اسمين فليس كالجملة ألا ترى أنك
لو سميت بعاقلة لبيبة لأعربت والجمل لا تعرب ومما نقول في هذا
أن الجملة إذا جاز وقوعها موقع المفرد كان وقوع هذا موقعه أجوز
والجملة لا تقع فاعلة وقد وقعت خبراً عن المبتدأ فهذا أجدر بالجواز
وأغرب من هذا وقوع الجملة خبر إن وقد جاء ظهور النصب

والجمل لا تعرب

لأن الناصب لا بد له من مرفوع وأجاز أبو الحسن إن قائماً أخواك
ولم يجزه أبو عثمان وإذا جاز أن تقع الجملة خبر إن فوقوع الفاعل أعني
أخواك نائباً عن الخبر أسوغ وأبو بكر مع أبي عثمان في هذا وقد
أجمعوا على أن الفاعل سد مسد الخبر في أقائم أخواك فكذلك
يسد مسد خبر إن في إن قائماً أخواك فهذا أشبه لأنه مفرد والجملة
لا تكون فاعلة ولا يكون أيضاً ضمير المبتدأ في حلو حامض
جميعاً لأن عمل الاسمين في فاعل واحد لا يجوز ولا يعمل عاملان في
معمول واحد فإذا فسد هذا ثبت أنه لا ضمير فيهما ولا في واحد منهما
لأنه ليس وحده خبراً وإذا جاء في الصفات ما لا ضمير فيه نحو مررت
برجل قائم أبواه لا قاعدين ومررت برجلين مسلم وكافر فهذا
أولى لأن خبر المبتدأ لا يلزم أن يكون فيه ضمير نحو زيد [illegible]

مسألة

مدين مفعل وصح للعلمية وليس بفعيل لأنه مفتوح الأول
وذكر أبو إسحاق أن ضهيأ فعيل وهو خطأ وكان يجب
أن يخرجه في المسائل ومن ثم كمدين

مسألة

قول النبي عليه السلام إنكم لترون ربكم كما ترون
القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته حذف المفعول الثاني
لطول الكلام وإفادته التأكيد أي يعلمونه متيقنا عن ذي
شبهة وأن يكون هذا الكلام أغنى غناءه وناب عنه

هذا رأي المعتزلة

مسألة

ذكاة الجنين ذكاة أمه حكى لنا عمن لا أتشكك إلى روايته
أنه قد روي ذكاة الجنين ذكاة أمه بالنصب فإن صح فهو على
ما يقوله أصحاب الأعرب والمصدر مضاف إلى المفعول والفاعل
محذوف كقوله من دعاء الخير وذكاة الثاني منتصب
بالمصدر الأول لأنه لا يجوز أن يكون انتصابه لأنه خبر أو في
موضع الخبر فتقديره أن يذكى الجنين ذكاة مثل ذكاة أمه
مشروع أو مأخوذ عليكم أو نحو ذلك كقوله كتب عليكم
الصيام كما كتب أي كتابة ككتابته على الذين من قبلكم
ويحذف خبر المبتدأ كما حذف المفعول الثاني في قوله ترون
ربكم ألا ترى أن ما ذكر من قوله ذكاة أمه تشبيه بخبر المبتدأ
وذكر لما يدل عليه كقوله كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون
في رؤيته فلما طال الكلام وأغنى غناء الخبر وسد مسده لم يحتج
إلى الخبر ومن رأى أن المفعول الثاني هنالك مضمر إذ كان
خبر المبتدأ مرادا عنده هناه

مسألة

قبح وصف القديم سبحانه بعلامة لقبح لفظ التأنيث قال
سبحانه إن يدعون من دونه إلا إناثا يريد اللات والعزى ومناة
الثالثة الأخرى ومن تأنيث اللفظ وما ذكر وإن كبر فأنثى
وقول العجاج وكل أنثى حملت أحجارا وأنشد أبو بكر
أن رأيت بني سلمى بمنزلة مثل القراد على حاليه في الناس
أي هو ما دام صغيرا قراد فإذا كبر صار حلمة والهاء لا محالة للتأنيث
لأنك لو سميت بعلامة لم تنصرف معرفة

مسألة

حكى الكسائي نعم الرجل يقوم وعندك وقال معناه
رجل يقوم ورجل عندك كان جائزا وإن حذف المنصوب المفسر

لم يجز لأنه للبيان وليس في صفته من البيان ما فيه لأن يقوم وعندك
لا يختصان برجل دون غيره من المذكرين وأما حذف المرفوع
وإقامة صفته مقامه لأنه إذا جاز حذفه البتة نحو نعم العبد كان حذفه
مع إقامة صفته مقامه أجدر والمنصوب إنما ذكر للبيان
ولا يليق به الحذف أو لا ترى أنك لو قلت نعم قام أو نعم عندك
وأنت تريد رجلا قام لم يجز لإشكال حال المحذوف وأما حذف
المخصوص المرفوع فكثير منه ومن آياته يريكم البرق وإن منكم
إلا واردها وغير ذلك ه قال بعضهم في حديث روي عن
النبي عليه السلم أنه أمر بعض أصحابه أن يشتري لفاطمة عليها السلم
سوارين عاج العاج الذبل ولا يكون إلا ما يخرط من الأنياب
لأنه ميتة ويدل على بطلان هذا قول الشاعر

ترى العبس الحولي جونا بكوعها لها مسكا من غير عاج ولا ذبل ه

فالعاج غير الذبل ه الطبري عن الأعمش قال قال رسول الله
صلى الله عليه إن الدعاء هو العبادة ثم قرأ ادعوني أستجب لكم
إلى قوله داخرين وروي عن الحسن في قوله ادعوني أستجب لكم

ح مسكا ك

اعملوا وأبشروا فإنه حق على الله أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا
الصالحات ويزيدهم من فضله ه **مسألة**
جلت العور متعلق بما في كان من المعنى كما يتعلق به الحال ه
ولا يجوز أن يكون جلة العور ومنجل جميعا خبرين كحلو حامض
لأن معنى الشعر إنما هو على تشبيهه بالمنجل لا على اشتغالهما في ذلك
المكان ولا يمتنع أن يكون جلة العور حالا من منجل كانت
أندبت منجل فجلة العور يكون منزلة فيها فأما رجل ويكون
العامل فيه أيضا كان لأنه كما انتصب الحال من اسمها كذلك
تنتصب عن خبرها لأنها تعمل فيهما جميعا فيكون الحال في
ذلك كالحال من الفاعل والمفعول ه وأنشد البغداديون
جلت العور فيكون جلت العور في موضع نصب على الحال مثل في
الدار قائما رجل لأنه صفة لمنجل في المعنى فإن قلنا إنه ماض فإنه
يكون على إرادة قد ويكون أيضا على إضمار اسم كما قال أبو الحسن في
قوله حصرت صدورهم أي قوما حصرت صدورهم

مسألة

قال أبو بكر لو كان المصدر مشتقا من الفعل لم يختلف كما لم
يختلف أسماء الفاعلين قا ففي اختلافهما واتفاق أسماء الفا
دلالة على أنها بمنزلة الأسماء الأول التي تختلف أبنيتها أنشدني أبو
علي إسمعيل الصفار قال أنشدنا أبو العباس لابن أبي الشيص

يهجو البحتري

فقلت ما آكل قال الذي يقتيت من لحم البدا زنج
فقام يحبو من قابازد كأنه ماء الصهاريج
كأنما نون غادة ذات حلي ودمالج

قيل إن بعضهم قرأ هو الذي جعل الشمس ضئاء يضعف أمر بدل
الياء المنقلبة عن واو الضوء بهمزة وقال هذا موضع
يهرب فيه من اجتماع الهمزتين نحو ذوائب فلا يجوز أن يهمز ما فيه
مصير إلى ما هرب منه وإنما هو على القلب فوزنه فلاع ولا يمتنع ضياء
وإن قبح ذآب لأن هذا واحد وذوائب جمع فضياء بمنزلة الناس أشبه
منه بذوائب لثقل الجمع حمزة إذا وقف في تراءى الجمعان قال
ترا وهذا غلط بين لأنه حذف العين واللام وليس ها هنا ما يوجب شيئا

من ذلك ٥ قيل إن بعضهم قرأ ويخش الله ويتقه وهذا يجيء على
سبسبا وكلكلا ولا ينبغي أن يقرأ به على أن أبا زيد قد أنشد
قالت سليمى اشتر لنا دقيقا ويجوز أن يكون جعل تقه مثل كتف كما
جعل طلق من انطلق كذلك ٥ وقيل إن بعضهم قال يا بني أنها وهذا
أيضا رديء وهو على سبسبا جعل الوصل بمنزلة الوقف ٥ وقرأ
بعضهم فذانيك برهانان فيه قولان إن شئت أشبع الكسرة كمساجيد
وإن شئت أبدل الثانية فإنك تكسر الأولى كقولهم لا وربيتك
لا أفعل حكاها أحمد بن يحيى وزعم أنها عمانية قال أبو
العباس ليلة عمى التي لا يرى فيها الهلال وأنشد رجزا أنشده

أبو زيد

وليلة مشتبه أهوالها ليلة عمى طامس هلالها

فا هذا مثل صلاة الأولى ومسجد الجامع فا عن ابن
جنيٍ وإن جعلت المثاني عنك واتبع تكون أجزاء وتكون
نعتا ٥

مسألة

الإضافة في بابه
بدرهم بمعنى اللام ولا تكون بمعنى من الا أن المعقود الذي هو

الدرهم ليس بعدد فتكون المائة بعضه كما أن الحديد في قولك
خلقة حديد جنس والحلقة بعض له فإذا لم يكن المعدود جنسا للعدد
وكان غيره لم يكن بعضا له وإذا لم يكن بعضا له لم يكن بمعنى
من وإذا لم يكن بمعنى من كان بمعنى اللام وإذا كان بمعنى اللام
كان تأويله أن هذه المائة لهذا الجنس كما تقول هذا العدد لهذا
المعدود على معنى الإضافة إليه من غير أن يكون بعضا له ٥ فأما
ثلثمائة درهم فينبغي أن يكون إضافة ثلاث إلى مائة على معنى من لأن
ثلث المائة بمعنى مئين والثلث من المئين وهي مئون كما أن الحلقة
من الحديد وهي حديد وإضافة مئة إلى درهم في ثلثمائة درهم بمنزلة
إضافة المائة إلى درهم في مائة درهم في أنه بمعنى اللام ألا ترى أن
العدد ليس من المعدود وإنك أردت أن هذا العدد لهذا الجنس دون
هذا الجنس الآخر الذي ليس بدراهم ٥

مسألة

الأخفش عندي في قوله ما كان حجتهم إلا أن قالوا أن يكون الاسم
أن مع صلته بدلالة أنه يشبه المضمر من حيث لم يستجيزوا وصفه كما لم

يستجيزوا وصف المضمر ٥

مسألة

حكي أن بعضهم قرأ تخلقون أفكا وهذا في المعنى ليس ببعيد يدلك
عليه قوله إن هذا إلا اختلاق ٥ أخبرني أبو علي إسماعيل
قال قال أبو العباس حدثنا الزيادي قال نظر الفرزدق إلى
قوم يتناظرون في المعاني فوضع لهم هذا البيت
إذا هي سالت فالنعيم تجيبها وإن لم تسل يوما علتها القواير
يعني السيوف ٥ أخبرني أبو علي قال حدثني أبو الحسن
الأخفش قال حدثني أبو عبد الله بن الجروي قال قيل لمصعب ابن
عيني البصري ما بالك كثرت عند البرامكة وقد كان معهم من
هو أجل منك قدرا وأعظم خطرا فقال إني لما وردت عليهم
قبضتهم وبسطتهم وجمعتهم وفرقتهم وعلمت أن ليس للبناء ما
للطراء فقربني منهم بعدي منهم وأدناني منهم نأيي عنهم وقد كان
يقال إن هذا الناس في عالم حين أنه وكنت كثيرا إلا التواه
شحيحا على الإملاء أنشدنا أبو علي إسماعيل

أنبذ على أعدائه ما إن يهون ولا يلين

فإذا تمكن منهم الغوة أحلم ما يكون

حدثني أبو علي قال أصبت بخط أبي العباس أحمد بن يحيى
كتابا دفعه إلي أبو عبد الله الحسن بن مقلة فقرأت فيه
وأبو زيد فابرك كالمؤتمة قال هي التي تقوم في المآتم وأبو زيد
يسهل ابن عمرو قال وأنشدناه أبو العباس محمد بن يزيد كالمؤتمة

مسألة

يدل على حسن القراءة وهو الذي يرسل الرياح نشرا أن النشر قد
استعمل للإحياء كما استعمل البعث في قوله كيف ننشرها
وقوله ثم إذا شاء أنشره كما استعمل البعث في قوله ثم بعثناكم
من بعد موتكم وقوله فهذا يوم البعث وقوله لا يبعث الله من
يموت وقد قال المرار

وجمت له عين القليب وأحييت له نديه تحيي المياه نسيمها

وبشرا حسن أيضا لقوله الرياح مبشرات النمر بن تولب

ولو أن من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الأعصما

الخبر محذوف أي في الوجود أو في العالم ومثله إن محلا وإن مرتحلا
أخبرنا أبو علي إسماعيل قال قال أبو العباس الابتهال الاجتهاد
يقال فلان يبتهل في الدعاء فإذا عني به الدعاء واللعن فإنما
معناه الاجتهاد فيما قصد له ولو قال قائل فلان يبتهل إلى
الله في طلب الشهادة أو في طلب الرزق لكان ذلك جيدا وقولهم
ما له بهله الله وعليه بهلة الله فهو يقول على ما جرى من الكلام وعلى
نيته أي عليه ما يدعى به من العافية ٥ وأخبرنا عن أبي العباس
يقال شأن فلان في جد فإن الأرض ويقال شأن نجد فإن
الأرض إذا بان في ناحية منها وجدن بين الأرض نواحيها

مسألة

قد يجيء قول من قال ويتقه على لم أبله كأنه لما حذف الياء
للجزم وبقيت الكسرة نحو قد حذفها للجزم كما حذف الحركة
من لم أبال فأسكن ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين وأصل هذا كله
لم أبل ٥ ويجوز أن يكون أجرى تقه مجرى كتف كما قال
انطلق في انطلق أسكن اللام لذلك ثم فتح القاف لالتقاء الساكنين ٥

مسألة

مما يقوي قول الخليل وسيبويه في اجراء الواحد مجرى الجمع في نحو
بيض وجود ذلك نحو مذاكير وعباديد مما لا واحد له وهذا ايضا
يقبح ضياء على قولهما لانهما لا يفرقان بين الواحد والجمع وقد قالوا ذوائب
فابدلوا فكذلك يقبح ضياء وهو على قول ابي الحسن سائغ
لفرقه بينهما ويقوي قول ابي الحسن قوله سبحانه بطرا ورئاء الناس ه

مسألة مساله

اذا جاز ان يكون جزء واحد من السواد يبلى في عشرة اجزاء من البياض
كذلك يجوز ان يكون فناء جسم واحد فنآء ليسا برهام

مسألة

القديم سبحانه مريد بارادة لانه لا يجوز ان يكون مريدا لنفسه لانه لو
كان مريدا لنفسه لوجب ان يكون مريدا لجميع المرادات كما انه لما
كان عالما لنفسه وجب ان يكون عالما لجميع المعلومات وقد ثبت
ان ههنا اشياء لا يجوز ان تكون مرادة له سبحانه فقد وجب
اذن ان يكون مريدا بارادة وتلك الارادة لا تخلو من ان تكون حادثة

بمحل او في غير محل فالقديم ليس بمحل للاشياء ولا تكون فيه ولا يجوز ان
تكون حالة في موات ولا حيوان ولا يجوز ان تكون حالة في الموات
وذلك ان الارادة محتاجة الى الحياة والى بنية مخصوصة فلذلك
لا تحل في اليد ولا في الرجل وان كانتا حيتين لانهما محتاجة الى محل
مخصوص وهو القلب ولا يجوز ايضا ان تكون في الحيوان لانها لو
حلته لكان مريدا بها كما ان العلم اذا حله كان هو العالم به ولا
يكون علما للقديم فكذلك لو حلته الارادة لكان هو المريد
بها لا القديم فقد ثبت اذن ان ارادة القديم في لا محل والدليل
على انها موجودة ه بيض

ع الزام على ما مضى اذا قلت انه لو كان مريدا لنفسه لوجب ان
يكون مريدا لجميع المرادات كما انه لما كان عالما لنفسه وجب
ان يكون عالما لجميع المعلومات يدخل عليه ان يقال فقد نجده قادرا
لنفسه ومع هذا فلا يصفونه بانه قادر على جميع المقدورات
فكذلك ما انكرتم ان يكون مريدا لنفسه وان لم يرد جميع
المرادات ومن جعلك بتشبيه الارادة بالعلم اسعد من غيرك

بتشبيه الارادة بالقدرة ٥ الجواب

انشدني ابو علي اسماعيل قال انشدنا لابن ابي عيينة

وعندي من البلوى ضروب كانما الى البلايا من معادنها نجبا

ولو ان دنيا للنصارى تعرضت اذن لادعوها دون اصنامهم ربا

لادعوها

ولو عمست في البحر والبحر مالح لاصبح ماء البحر من طيبها عذبا

تطيب دنيانا اذا ما تنفست كان فتيت المسك في دورنا نهبا

واحببتها حبا يقر بعينها وحبي اذا احببت لا يشبه الحبا

قال ابن دريد في الجمهرة لا يقال سمك مالح ولا يلتفت الى قوله يطعمها المالح والطريا

مسالة

قال قوله في ذا اسم رجل ذاء في اعلاله العين واللام غير خارج عن الاصول لان نظيره شاء وماء واذا كان قد قال في اسم رجل بلا من اللات والعزى لاء مع انه علم والاعلام في غالب الامر منقولة من الاجناس وهي ابعد من شبه الحروف واقرب الى المتمكنة واللات وذا جميعا من باب واحد في انهما لا

يعرف لهما اصل ولا استعملا تامين وان كنت قد اشتققته بالاسناد

لألاء

من باب لويت ولكن لسن المستدرك عليه كما ردته السماع لفظا

وكذلك اذا لم نسمعه تاما وان كنا قد ابتدأنا عليه بدءا ولا بد من قولهم ذان وسقوط الالف على زيادتها في ذا كما لم يدل سقوط اللام في ذوات مع علمنا بها في ذواتا افنان على كونها زائدة

مسالة

ان سميته بما الذي تريد به الاستفهام فوجه حكايته شبهه بالجملة من حيث كان عاملا ومعمولا فيه ووجه اعرابه ان عن مثل زيد ولا يكون في مرو ولم يغير الحكاية لان الاول ليس على وزن الاسماء كما كان عن على وزن زيد ومددت في عن ماء وان كان الاسم الاول دون الآخر من قبل انهم اجمعوا على تعريف شمس من عبد شمس لانه كانه هو المسمى به من حيث كان الاسم مضافا اليه فعرفت شمس بالنقل وان كان المسمى به في الحقيقة انما هو عبد وزال عنه تعريف اللام في الشمس من حيث كان مضافا

إليه ما هو علم وكذلك مذ بذت ما كأنها الاسم المسمى به ه

حدثني أبو علي إسمعيل الصفار قال كان أبو بكر رشد بن الإخشيد

يأتي أبا العباس يعني شيخنا رحمه الله ويسأله سائل هل رأيت ابن شقير

عند أبي العباس فقال ما رأيته عنده ولكن كنت أراه عند ابن كيسان ع

مسألة

يدلك على أن رجلا ونحوه من المفسر ينتصب عن تمام الاسم قولك

إن عشرين رجلا أتم وإن عشرين رجلا خير منك من عشرة ألا ترى أنه

ليس في هذا الكلام ما ينصب رجلا غير عشرين ه

مسألة

إن سميت رجلا بأعضض ونحوه قطعت الألف وأدغمت لحركة

الإعراب ولم تجر مجرى حركة التقاء الساكنين نحو اردد الباب

من قبل أن حركة الإعراب لازمة للاسم المعرب ألا تراهم يقلبون

لامات الفعل لها وإن لم يكن الاسم معمولا فيه ولا معه عامل فلولا

أنها عندهم في تقدير الثبات ألبتة لم تقلب اللامات ع حدثنا

أبو علي قال أملى علينا أبو العباس محمد بن يزيد قال وكتب

إلى أبي إسمعيل القاضي ه

لقد رأيت عجبا مذ أمسا ... عجائزا مثل الأفاعي خمسا

أمس هي الجارية الفصيحة ... قال

منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي

وطلوعها بيضاء صافية وتغيب في صفراء كالورس

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس

زعم الأصمعي أن هذا أول ما قيل ه فأما بنو تميم فإذا كان أمس

ظرفا بنوه كما يفعل غيرهم وإذا كان اسما عربوه وأعلوا بأنه خرج

عن موضع البناء ولم يصرفوه لأنه إنما نقل عن اسم ملازمه البناء فكان

ذلك مما أخرجه عن تمكن الأسماء فقالوا ذهب أمس بما فيه لما

أخرج إليه في الحرية في قولهم كان بمنزلة سائر الأسماء التي لا تنصرف

فأوقع عليها مذ التي هي حرف تعمل في الأزمنة عمل من في سائر الأسماء

فقال مذ أمس ولحقته الألف للإطلاق قال وأنشدنا أبو العباس ه

إذا المخازم أحيانا عرضن له لم ينب عنها وخاف الجور فاغتبا

قلت
الذي أعرفه منع البقاء وهو الأ
والأليق بالمعنى وفي الرواية
الثاني ومعها صفراء كالو
وهذه الأبيات مولدة

وشعر العرب لا يشترك به في [illegible]
الأول أن يسكت بقول ابنه
في عبد الله بن [illegible]
ذايل الكم النقل [illegible] وأنت اليوم
أمس
وأنت [illegible] الضعيف [illegible]
عبد شمس ه

قال أصحاب المعاني لم يثب عنها ولم يخف الجور فيعتب وقال
أبو العباس في ذلك إذا تحاربوا اجتنابه عن ضر لم يثب عنها مخافة
منها وخاف الجور فاعتتب فرجع ٥ وقال أبو العباس في المثل
إنما يعاتب الأديم ذو البشرة   الأدمة مما يلي الجلد من اللحم وإنما قال
يعاتب الأديم ذو البشرة إذا دلغونه فإذا رد إلى الدباغ صلح وكذلك
يعاتب من فيه فضل فإذا عوتب رجع وذو البشرة ذو اللحم ٥

وأنشد

هنا لكم تهدمت الركايا وضمنت الرجا فهوت بدم

يقول كالذي حفر بئرا وهو حين حفرها لم يقدر أنها تقع على
قيساد فلما أن حفرها وقع على قيساد فبناها على ذلك وتهدم ما بني
وكان قبل ذلك يأمل التمام لما يريد فمثل هذا لما أن مدح
مدح على رجاء تمام المدح فأخلف فهوى بدم   أنشدنا أبو العباس

الحميد

عفت مثل ما يعفو الطليح وإنما بها كثر أبداد القعب وهي ركوب

وصف الدار يقول كثر عليها الغشب كما كثر على الناقة

اللحم وركوب ضعيفة بعد أين لها مخ ٥

مسألة

من قال في التسمية بياء ضرب زب قال قد أيتم حذف الفاء
في عدة وبابها وقد احتجت إلى الرد فأحذف الفاء   ومن قال
شب قال هذا الحذف إنما هو في الفاء المعتلة فأما الصحيح فلا لأن
المعتل قسم قائم برأسه فاحذف العين وقد حذفت العين الصحيحة
في سه ٥   **مسألة**   قال
إبراهيم في قوله فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله   قوله
فبظلم من الذين هادوا أبدلت منه وهذا عندي فاسد لأن البدل
لا يكون بتوسط حرف العطف فإن قلت فيم يتعلق قوله فبما
نقضهم ميثاقهم فالقول عندي إنه محذوف كأنه لعناهم كما قال
في موضع آخر فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فأما قوله فبظلم فمتعلق
بحرمنا وحسن الحذف فيما ذكرنا لطول الكلام والدلالة على حذوف

مسألة

وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه اليهود بأسرها تدعي قتله لا تختلف

في ذلك وانما الاختلاف بين اليهود وفرقة من النصارى يقولون انه
لم يقتل فالاختلاف في قتله بين اليهود وهذه الفرقة من النصارى
دون اليهود وحدهم فاخبر الله سبحانه انهم في شك من ذلك
وما قتلوه يقينا اي انما توهموا ذلك للشبه منه الذي القي على الرجل
الطالب له المقتول على انه هو المسيح وقول ابي عبيدة ما قتلوه
يقينا كقولك قتلته علما اي بذلك لما علمته ومنه قتلت الخمر
بالمزاج وعلى انهم لا يقولون قتلته يقينا انما يقولون قتلته علما فكما
لا يؤمنن بان يقال قتلته معرفة كذلك يكون اليقين وان
ثبت عنهم قتلته يقينا كما يقال قتلته علما سقط هذا النفي
اعتراضا به ۞ **مسألة** ۞ بل رفعه الله
اليه لا ينافي قوله اني متوفيك ورافعك الي على انه مات لان الواو
لا توجب الترتيب ۞ **مسألة** ۞ وان من اهل
الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته عند الالجاء وزوال التكليف
بذلك والضمير الذي في موته يرجع الى احد المضمر الا ترى ان معناه
وان من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن به قبل موته ۞

مسألة

انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من بعده لان الذين
كانوا بعده ارسلوا الى امم وكثرة ومن كان قبله فقد كان
يرسل الى العدد القليل الايسر والثلاثة ۞

مسألة

وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله فقوله رسول
الله من وصف الله سبحانه له لا من قولهم ۞

مسألة

رسول الله وكلمته قال الجاحظ عن ابي بكر الاصم انه
كان يقول كان كلمة قبلها انبياء وذهب الجاحظ الى انه قد
بشر بالمسيح في كتب الانبياء فلما بعث قال كلمته اي التي
تقدمت البشارة بها ومثل كلمته قوله ثم قال له كن فيكون
اي هو كلمته ۞ **فا** وكان التقدير هو من كلمته اي
خلق بها ثم قال على التوسع هو كلمته فجعله اياها في اللفظ
[illegible]ة واخرى على التشبيه قال وفي آذانهم وقر وقال

كان في اذنيه وقرا وقولهم انت شرب الابل وذهب
ابو الحسن في قوله سبحانه خلق الانسان من عجل الى انه خلق لما
قال كن فكان ه ويكون قوله كلمة كما يقول
هذا البيان القوم لانه يبين كلامه فقيل كلمة على هذا ه

مسألة

انزله بعلمه حكي عن ابي العباس انه قال انزله وعلمه فيه كما
تقول من بنيانه والوجه انزله بعلمه اي ليس هذا المنزل
بمتعرض وكذب كما ادعاه الراد فز الذا يعون ه

مسألة

قيل في الاطفال وقت اغراق قوم نوح ان النساء عقمن فلم يلدن
ويجوز ان يكن ولدن الا انهم اخترموا بالموت وعوضهم من ذلك
كما يشمل العذاب من بعث اليه ومن لم يبعث اليه ه

ح
الضمير في اخترموا
يرجع الى الاولاد

مسألة

النبي صلى الله عليه افضل الانبياء والانبياء افضل الناس فهو
افضل البشر وذلك متلقى من دين المسلمين واجماعهم وقال

محمد بن عمر اقف في تفضيله على آدم لكن الخبر انا سيد ولد آدم واذا
كان كذلك فضلته على ولده وتوقفت في آدم نفسه ه

ح
بل هو افضل من آدم ايضا
لقوله عليه السلم آدم ومن
دونه تحت لوائي يوم القيامة

مسألة

حرمت عليكم الميتة المعنى اكل الميتة الا ان ذلك حذف
للدلالة عليه والدم هو المسفوح منه لقوله في موضع آخر او
دما مسفوحا فدم البراغيث على هذا كما ذهب اليه ابو حنيفة
ليس بمسفوح فهو طاهر ودم السمك ذهب فيه الى انه لما جاز اكله
بلا تذكية مع كون الدم فيه دل ذلك على انه ليس بنجس ه
والطحال والكبد لقوله احلت لي دمان وميتتان ولحم الخنزير
يتبعه الشحم والعظم ونحو ذلك لانه اذا قلنا اشتريت لحما لم يقع من
ذلك في العرف على شيء مما ذكرنا دون غيره وما اهل لغير
الله به النصراني اذا سمع يقول على ذبيحته باسم المسيح اختلف
في اجازة اكل ذبيحته فقائل باجازة ذلك وقائل بالمنع من ذلك
فان لم يسمع فلا اختلاف في اجازة ذلك ه ان قيل كيف
ذكرت من الاشياء والميتة تعم ذلك كله فانما قيل هذا وقيل

لأن الميتة قد تكون مما يموت حتف أنفه وهذه الأشياء محرمة
كتحريمها فإن جاء النهي في الموت حتف الأنف وكان ذلك
مما يفعلونه ويتفق عندهم فأعلموا التحريمة على هذا التفصيل ٥ وما
أكل السبع إلا ما ذكيتم تقديره هذا وما أكل بعضه السبع
وأدرك الذكاة وهو أن يرى لو ذبحه ينسحب الدم ويتحرك حركة
استطاعة لا على طريق الاختلاج كما يختلج اللحم وما ذبح على النصب
كانوا يذبحون على الأصنام أو الأوثان فيسيلون الدم عليها
والصنم ما كان ذا صورة والوثن يقع على ذي الصورة وعلى الحجر
غير ذي الصورة ٥ فإذا أخرج السبع الحشوة أو صيره بحال
يكون الأغلب أكل السبع وعمله لم تلحقه الذكاة والاستقسام
بالأزلام على ضربين أحدهما استقسامهم في قمار الجزور والميسر
والآخر ما كانوا يستعملونه في القداح التي عليها أمرني ربي
ونهاني ربي ذلكم فسق إشارة إلى جميع ما تقدم أن كل واحد
من ذلك في عينه فسق اليوم يئس الذين كفروا من دينكم
معناه والله أعلم من توهين دينكم أو تضعيف دينكم فلا

تخشوهم لأنهم قد قطعوا الأطماع وحسموا الرجاء من أن يغلبوكم ٥
اليوم أكملت لكم دينكم لأن الإسلام ضرب بجرانه

مسألة النمر

فكيف ترى طول السلامة يفعل إن جعلت كيف مستقرًا ارتفعت
طول والفعل ترى لوقوعهما بين المبتدأ والخبر ويكون يفعل على هذا
في موضع نصب حالًا والعامل فيهما كيف وإن جعلت كيف
حالًا جعلت يفعل خبر المبتدأ الذي هو طول السلامة ولم تحتج إلى العائد
ترى حينئذ لأنها مبتدأ بها وإذا ابتدئ بها لم تلغ ٥ بيض

مسألة

سبون لا يكون فيعلًا لأنه كان يلزم كسر العين لأجل الياء كسيد
ولا تقول أحمله عليه على الشذوذ كما حملت عينه على
الشذوذ لأن ذلك ليس بقياس ٥

مسألة

إذ قال هذا يوم قام بن زيد وذم الحجاج أمية الاسم مضاف إلى نفس
الفعل وليس بمضاف إلى شيء من هذه الجملة في موضعه لأنه لو كان

كذلك لكان المضاف معلقا وهذا لا يجوز كما لا يجوز تبقية حرف
الجر معلقا في نحو قولك اشهد بذلك وإذا كان كذلك علمت أن
المضاف إنما أضيف إلى نفس الفعل ونفس الجملة ويؤكد ذلك
بناؤك المضاف إذا أضفته إلى مبني نحو على حين عاتبت فاكتسابه
منه دلالة على إضافته إليه نفسه فهذا كاكتسابه منه التعريف
والتنكير وإذا ثبت بذلك إضافته إلى الفعل نفسه صح بذلك
أيضا إضافته إلى نفس الجملة من المبتدأ والخبر لأنها بمنزلة الفعل لأن
الفعل يلزمه الفاعل فيكون المبتدأ والخبر بمنزلته ويؤكد ذلك
أنك إذا أضفته إلى فعل معرب أعربته ألا ترى أن من قال
على حين عاتبت لم يقل على حين تعاتب فدل ذلك على أن الإضافة إلى
نفس الفعل فجرى مجرى قوله من عذاب يومئذ ه

مسألة

الأرنب الغريب قال وما كنت قلا قبل ذلك أرنبا
لا يكون إلا أفعل لأن أوله مفتوح فلا يكون فعلا
لأن ذلك لم يأت ه

مسألة

الحكم بزيادة الباء في جولاب أقربها من الطرف أشبه من زيادة
الواو ولأن سيبويه قال إذا كانت الزيادة قبل حرف
التأنيث لم تحذف معه غيره وذكر هذا الحرف وهذا نادر
لأن ما كانت فيه هذه الباء زائدة في هذا الموضع لا يكون أوله
إلا مكسورا نحو دحاية وعلباء ه

مسألة

لا يخلو المفعول به في انتصابه من أن يكون منتصبا بالفعل أو بالفاعل
أو بهما فلا ينتصب بالفاعل لأنه كان يلزم أن ينتصب
بالمبتدأ إذ كان كالفاعل في الإعراب والمعنى ولا يجوز أن
ينتصب بهما لأنه كان يلزم أن لا يجوز الفصل بينهما لأنه لا يجوز
الفصل بين العامل والمعمول كما أن الجزاء لما كان عاملا فيه
الشرط وجزمه لم يجز أن يفصل بالجزاء بينهما فإن قيل عامل الفعل
أضعف من عامل الاسم فلذلك لم يجز أن يفصل بين حرف الشرط والشرط
والجزاء وجاز الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول لقوة عامل الاسم

قيل لو كان الناصب به هو هما كما قال الخصم لكان
العامل فيه معنى لا فعلا لأنه مجموعهما لا الفعل وحده ولم ينصرف
فلا يكون لهذا فرق بين حرف الشرط ومجموع الفعل والفاعل ه

مسألة

قال سيبويه وقد قال قوم قب يعني في قب الذي يحكى به
صوت السيوف ووقعها قال فشددوا الباء لما ضموا وغيروا والوجه
في هذا أنهم لما غيروا أول الصوت بالضمة وكان حكمها الفتح
استجازوا أن يزيدوا حرفا وصار تغيير الحرف بالحركة موصلا إلى
ذلك فجرى مجرى حبنطى ه

مسألة

لاه وزنه
فعل فإن قلت فقد قالوا لهي أبوك فهلا دل ذلك على سكون
العين قبل القلب قيل هذا لا يلزم لأنه كأنه صيغة أخرى
وبناء آخر ألا ترى أنهم قالوا فوق ثم قلبوا فقالوا فقا وفي
بعض النسخ مما قرئ علينا وبلى وفقاهما كعراقيب قطا طحل
وقالوا فقي فأجمعوا على هذا فيه ه وبني لهي لتضمنه معنى حرف
التعريف وفتح لأن الفتحة تستخف مع الياء ه

مسألة

لم يعتد بحذف إحدى الياءين من حية في الإضافة لأنهما لم يبق الاسم
على حرفين الثاني حرف لين فإن قلت فليكن مثل شاة قيل
الفرق بين تاء التأنيث وياء الإضافة يظهر لك في تعاقبهما إذا قلت
في الإضافة ابنها بنائي في الهمزة وذلك أن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم
إلى اسم قبله ويدلك على ذلك عزة ما جاء من الأسماء على
حرفين الثاني حرف لين مضافا وعزة ما بني على ياء الإضافة كما
بنيت عرقوة ونحوها على التأنيث وإن كان قد جاء نحو كرسي ه
وإن كانت قد حركت العين في نحو رملية لم يحرك في نحو
حيوي وفي لفظ الكتاب بعض الإشكال في آخر
الفصل وهو متخرج على تقديرين أحدهما واستجازوا الحذف في
تحوي وإن لم يستجيزوه في حية لأنها كثرت بالزيادة فاستجازوا
ذلك إذ استجازوا أبوك وذو مال فشبهت تحية بحنيفة ه

مسألة

لما كان موضع الجار مع المجرور نصبا دل ذلك على أنهما كالجزء

الواحد فينتقد بذلك ثم يجوز تعليق حرف الجر وكذلك
قبح المضاف من الاسماء كقبح اشهد بالله وهو في الجر والجزم
وقبح انصاب في الاسماء لان فيهما معنى الامر ومعنى من ولانها عاملة عمل
حروف الجر وجيء شيئا قوله   جادت بكفي كان من ارمى البشر
على شذوذه كون النكرة عائدا عن الصفة على الموصوف تجري
المحذوف من اللفظ مجرى المثبت فيه فاما حذف نون التثنية
من قوله بكفي فلان النون قد تحذف مع غير الاضافة
قال   ان عمي اللذا   وكما قال من قال   خطانا   وكما
قال ابو بكر   منه القدما   وتحذف حرف الجر احيانا من تعليقه
وحذف ما يقتضي دخوله عليه الا ترى انه اذا حذفت الحرف ظهر له
عمل ولفظ يدل عليه   واذا حذفت المجرور لم يظهر ما يدل عليه
من ثم جاء في كلامهم الله   ولم يجئ حرف الجر معلقا في موضع ۝

مسالة قول عمر بن الاخيل

باتت تعانقه وبات فراشها   خلق العباءة بالبغاء فتيك

يدلك على ان الفراش هو الزوج   ومن جهة النظر ان خلاف الفراش من

خ ذا رحم محرم ما

كان ذا رحم من المرأة محرم يقال لهم النضد فيقال من نضد هذه
المرأة فيقال عمها او اخوها   حكى ذلك او نحوه احمد بن يحيى
وذلك اراد الاعشى في قوله
وقومك ان يضمنوا جارة   وكانوا بموضع انضادها
قال النضد خلاف الافراش والفراش كالكناز والعجان والنضد
كالبطل والجبن وان كان قد غلب حتى صار بمنزلة العبد ونحو
ذلك   ينظر في قوله الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم
الوف حذر الموت   الم تر الى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى ۝
الم تر الى ربك كيف مد الظل   الم تر كيف فعل ربك باصحاب
الفيل   الم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا واحلوا قومهم ۝
الم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا   افلا ينظرون الى
الابل كيف خلقت   اولم يروا الى ما خلق الله من شيء تتفيأ ۝
اولم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم من السماء والارض ۝   ابو بكر

للقلمس الازدي

نهاني ابن عمرو والذي ان اتاهما   فقلت دع التفنيد في الشرب للخمر

فلبثت على ما كان مني براكب حولا ما سواهما ما حييت يد الدهر
يد الدهر منصوب بحييت ولا يكون منصوبا براكب لأنه قد
نصب ما حييت ولا يكون لفعل ظرفا زمان كما لا يكون
له حالان ولا مفعولان بهما   ولا يكون بدلا من ما حييت
لأنك لا تبدل الأعم من الأخص فإن قلت فقد تقول الدهر والأبد
وأنت تريد بعض ذلك وكذلك جئتك شهر رمضان فإن
ذلك أيضا لا يجوز لأنه وإن كان كذلك فالمراد به التكثير
ع   هذا عندي أنا جائز غير منكر وذلك أن قوله أيضا
ما حييت المراد به الكثرة فإذا كان المراد بكل واحد منهما الكثرة
وشاع عنهم وضع البعض موضع الكل كان هذا أيضا جائزا
وقد شاع أيضا عنهم واطرد في استعمالهم لا أكلمك ما حييت
ولا أكلمك ما طار طائر وما بل بحر صوفة ونحو ذلك والمراد
بكل واحد من ذلك هو المراد بصاحبه وإن كنا قد نعلم أن
مدة طيران الطائر وبل البحر الصوف أطول وأشد امتدادا من
أطول أعمار ابن آدم وهذا واضح   ومن جهة النظر أيضا أنه معلوم

أن الإنسان لا يحلف أنه لا يفعل فعلا بعد موته وإنما المعتاد المألوف
في هذا أن يحلف الإنسان على ترك الشيء مدة حياته أو بعض ذلك
فأما أن يحلف الآن لا يكلم زيدا يوم القيامة وما بين ذلك من
أيام البلى وما وراء ذلك في جنة أو نار فليس ذلك مما يعرف
ولا يتعاطى ومع هذا فلا يحلف أنه لا يرتكب سوى ذلك
في قبره وفي وقت انقطاع التكليف عنه وعليه قول الهذلي
فوالله لا أنسى قتيلا رزئته بجانب قوسى ما مشيت على الأرض
وقول الآخر   أحب سليمى ما حييت أبدا   ولا يجوز أن يحلف
على أنه يحبها وهو واقف بين يدي الله للحساب ولا وهو في قبره
رمة يبحث هذا محصول الحال وعليه مدار المعنى ه قال
أبو بكر قال أنشدني الزيادي ه
جزيت فأجبت بنت كل أرومة فرعته فالمشكور والمستشكر

مسألة

أن حاذ لا يكون فعلا لأنه مثال لم يأت في أصول النكرات
نحو أفعلان فأما فوه وعينه من موضع واحد كأول على أنه

قد قال ابو عثمن او غيره في اما التي ان يليها الجواب بالفاء انها فعلى
وليست بافعل لئلا تكون الفاء والعين من موضع واحد وذلك
لانه انصرف به الى مثال موجود وهو فعلى وفعلان ليس موجودا
فينصرف بارجان اليه ولك ان تحمله ايضا على فعلان وتنابس
بقم وغيره من ابنية العجم نحو آجر وبغداد في اللغتين تكريت
فعليل ولا نراد الا هنا الابنيت ٥ مذهب سيبويه وابي
العباس في آليت حب العراق الدهر اطعمه مثل
مذهب النحويين في قول الفرزدق الم ترني عاهدت ربي لا اشتم الدهر
فسيبويه في بيت المتلمس لم يجعل آليت قسما وانما آليت
يتعدى الى حب العراق بحذف الحرف فوصل الفعل وهو ابين ٥
وفي قول ابي العباس بعض البعد لانه يلزمه ان ينصب
حب العراق بفعل مضمر يفسره المقسم عليه ولا نعلم فيما جاء
تفسير الشيء مضمر فاذا كان تأويله يؤدي الى ما لا نظير له وجب
ان يكون مطرحا ٥ **مسألة** تسميته زيدا
وتسميته بزيد عرفت عرفانا منزل والعريف والعرف

والعرف الرائحة الطيبة حتى اذا ما صار ذا اعراف والاعراف

مسألة

قولهم ظننت ذاك لا يخلو ذاك من ان يكون اشارة الى المصدر
او الى المفعول الاول او الثاني او الى معنى الجملة كما يقول
ابو عثمن فلا يكون للاول للزوم الثاني ولا الى الثاني للزوم الاول
ولا يجوز ان يكون اشارة الى معنى الجملة لانه لو كان اشارة اليها
وسادا مسدها لوجب ان يفيد ما يفيده فيقال ذاك كما يقال
زيدا اخوك وليس كذلك ظننت ان زيدا منطلق في الاقتصار
على مفعول واحد لان ان زيدا منطلق سد مسد المفعولين لتاديته
معناهما وليس ذاك كذلك ووقوعه في قوله سبحانه
عوان بين ذلك موقع الاسمين لا يوجب وقوعه موقع الجمل لان
ذينك الاسمين ليسا بمبتدا وخبر انما هما الفرض والبكارة تجري
مجرى قولك بين القوم وبين الجماعة فوقع ذلك هنا موقع الاسم
كما وقع في قولهم حبذا زيد وفي قوله وكلا ذلك
وليس من مواضع الجمل ويشهد ايضا على ابي عثمن انه قد قال

في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين أنه إذا تعدى إلى الثاني
لزم أن يتعدى إلى الثالث ولو كان ذاك كالجملة لجاز عنده أعلمت
زيداً ذاك فيقع موقع الجملة وفي امتناع ذلك دلالة على أنه لا يجوز
أن يسد ذاك مسد الجملة وجازت الإشارة إلى المصدر وإن لم
يجر له ذكر لدلالة فعله عليه كما جاز إضماره لدلالة فعله عليه

حكى الفراء

قد كنت خراجاً ولوجاً صيرفاً لم تلتحصني حيص بيص لحاص

مسألة

يقول الفراء في المفعول الثاني من ظننت وخبر كان أنه ينتصب
على الحال ويفسد هذا وقوعه معرفة مضمراً وبالألف واللام والحال
لا يجوز فيه شيء من ذلك ويقول أيضاً إن الظن وبابه
أصله الحكاية وكان على هذا من أولى الناس بأن يقول إن المفعول
الثاني ليس بحال لأن الحكاية حكمها أن يكون في الجمل
والكلام التام ۝

مسألة

لو قيل ذو
مال على ذلك للزم كسر الذال وقلب الواو ياء وكان لا ينفصل

الجر من الرفع وقد فصل بينهما في التثنية والجمع على حدها وعلامات
الضمير وكذلك يفصل بينهما هنا ولزم القلب في أذؤب وقلنس ولم يلزم
في الحول ودو مال لأن الواو هنا غير لازمة فجرى مجرى
صوغ وبابه والأول لازم فوجب قلبه ۝ ع إن قيل
قد يسوى بين المجرور والمرفوع في نحو القاضي وبابه قيل قد يقع الفرق
بينهما في بعض الأحوال وذلك نحو قوله سيصغي الحاشلره ۝
ولا بارك الله في الغواني هل ولو قيل ذي مال في الرفع والجر
لما اختلف في حال من سعة أو ضرورة وقولهم ذوات
يدل على فساد قول الكوفيين إن ذا حرف واحد بدلالة قولهم ذان
وليس في ذان دلالة على أن أصل ذا حرف واحد كما لم يكن
في ذوات دلالة على أن الكلمة ليست ثلاثية ألا ترى قوله ذواتا
أفنان وذواتي أكل خمط وكذلك لا يدل اللذان على
زيادة الياء في الذي وإنما حذفت لالتقاء الساكنين والحذف
في ذان واللذان أجوز أن يجاز في ذوات وهو متحرك ۝

مسألة

قولهم ذه بيك على قياد قول من يقول بالمغرب من مكانين الا ترى ان
الالف في ذات انما هي في موضع حركة بناء وقد تبع ما قبلها من الحركة
هذه الحركة التي هي الفتحة فذلك كشاة ٥ ع   ابين من هذا
قولهم هذه امرأة فتبعت فتحة الراء فتحة الهمزة وهي بناء لا محالة م

مسألة

الموقد ان صند المرأة لاختلاف موضعي الحركتين من التقديم والتأخير
ونحوه مثلات ومصباح للمجاورة واذا كان هذا من منه مبهم
فانظر اين موقع الحركة من الحرف المتحرك بهام

مسألة

قال اعلم الله هذا زيدا قائما العلم اليقين اعلاما العلم اليقين
على فعل آخر دلك عليه هذا لئلا يعمل فعل واحد في مصدرين
فكانه قال علم ذلك العلم اليقين وليس كذلك ادخل
الله عمرا المدخل الكريم ادخالا لان المدخل والادخال
واحد في المعنى فجاز ابداله منه كما تبدل النكرة من المعرفة ٥ قال
في هذا الباب سرقت عبد الله الثوب الليلة لا تجعله ظرفا ولكن

تجعله مفعولا ٥ ان سال سائل فقال اذا جعل الليلة مفعولا
فهل يجوز ان يعدى الفعل الى الليلة على انه ظرف   فالجواب
انه لا يجوز ان يعدى الى الليلة على انه ظرف من الزمان لقلة الفائدة
وذلك انه اذا عدي الفعل اليه على انه ظرف لم يفد الا ما افاده الذي
عدي الفعل اليه على انه مفعول   واذا كان كذلك قبح من
جهة المعنى وقلة الفائدة   ولكن ان عدي الفعل الى ظرف آخر
من الزمان جاز وتصير كانه عدي نحو اعلمت زيدا عمرا خير
الناس الى ظرف من الزمان لان هذا الفعل المتوسع فيه مشبه باعلمت
فيقول على هذا سرقت عبد الله الثوب الليلة العام شهر
كذا كانك قلت اعلمت زيدا عمرا خير الناس شهر كذا فان
جعلت الليلة ظرفا لم يستقم تعديته الى ظرف آخر كما لا
يعدى الفعل الى مصدرين في المسألة التي ذكرنا م   وما حكاه
ابو عمر من ان ظننت وبابه يصح ان يقتصر فيه على الفاعل وحده
وان لا يعديه الى مفعولين فيه بعض التقوية لقول سيبويه انه
لا يقتصر في هذا الباب على المفعول الاول   وذلك انه كان

يتبع الاقتصار في النقل بالهمزة كما كان يتبع الاقتصار قبل النقل
الا ان سيبويه قد اجاز هذا الذي استقبحه ابو عمر في قولهم ظننت
ذاك اذا عداه الى المصدر وقد وجدت في الشعر ما يشهد على ابي
عمر للكميت قوله

باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب

الا ان لابي عمر ان يقول انما احسن هذا شيئا لانه قد عدي قبله
ترى فاستغني عن تعديته هو كقوله سبحانه والحافظين
فروجهم والحافظات وما روي من قوله صلى الله عليه لا يقتل
مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده

مسألة

مما يدل على ان النظر اداة العين نحو المبصر قوله وتراهم ينظرون
اليك وهم لا يبصرون وقول ذي الرمة ناظر وقول الآخر

على انني في كل سير اسيره وفي نظري من نحو ارضك اصور

وقول المحدث كشغل المعنى ما انبرت مثلا البيت

مسألة

بردا بمنة خلقان   يدلك على انه ليس بعلم لان الاعلام لا تعرف
الا ترى ان من سمي بعمر ولا يجوز فيه عمر وان جاز قبل التسمية
وكذلك زيد وزيادة فكذلك اليمن لو كان علما لما جاز فيه يمنة

مسألة

اذا سميت رجلا بشاة لم تجمعه بالواو ولا لاجل التاء ولا بالالف والتاء
لانه لم يجمع بهما وهو نكرة فكذلك بعد النقل لانه لا
فرق بين الموضعين وايضا فانه لا تجوز الاضافة اليه لاجل الالف وجازت
في شية الالف والتاء لانه لما حذفت الفاء والقيت حركتها على
العين كانت الفاء لذلك في حكم الثابتة لانها والفاء قوية
فهي اقوى من ضعفه وليس في شاة شيء من هذا فقيل هلا لما اضيفت
الى شية لم ترد الفاء لان حركتها نائبة عنها والجواب
انه لا بد في الاضافة من فتح الشين فذهب حركة الفاء التي
كانت نائبة عنها ولو جاز ان تقر حركة الفاء المحذوفة لجاز
ان تضيف اليها من غير رد الفاء كما جاز ان تجمع بالتاء ولم تجز شي
تيا على ضعفي لاجل ثقل كسرة الياء على ان كسرة ضاد

صعقي إنما هي في تقدير التنحية ولكن لما كان الحرف الحلقي ٥
سبيل المفسر أن يكون من جملة غير جملة المفسَّر ولذلك لا يكون
كان أمك في موضع خبر كان المضمرة الرافعة لظني ألا ترى
إلى قوله لهم مغفرة وأجر عظيم وللذكر مثل حظ الأنثيين
وإضمار هذا الخبر وإبداله بمنزلة إضمار الفعل في نحو أزيد قام ألا
ترى أن الفعل المضمر الرافع لزيد يدل على حدث فيما مضى والخبر في كان
بمنزلة الحدث الذي يدل عليه الفعل فوجب إضماره لتفسيره
بكان المظهرة مع خبره ألا ترى أن الخبر في هذا بمنزلة الحدث
في سائر الأفعال وأنك إذا وليت بقولك قام زيد كان بمنزلة
كان زيد ذاهبا ٥ قوله أن زيدا ظننته ذاهبا فإن المفعول
الثاني محذوف لدلالة المفعول الأول عليه فقد يستقيم على هذا
التأويل أن يكون خبر كان في ظني كان أمك محذوفا
من وجهين أحدهما هذا الذي ذكرنا من الاكتفاء والآخر
أن الخبر إذا حذف كان بإزاء الحدث الذي يدل عليه الفعل المفسَّر
في قولك أن زيدا قام ولا يجوز أن يكون قولك أن زيدا ظننته منطلقا

فإذا كان كذلك لم يكن تفسيرا ٥ وأيضا فإن التفسير لا يجوز
أن يكون معرفا والتعريف في هذا غير ممتنع تقول أنت طالق الثلث
وأنت طالق الثنتين أو التطليقتين فإذا كان كذلك كان
ظرفا والظرف يكون تارة معرفة وتارة نكرة وقد تقول أنت
طالق من ثلاث ما شئت فيكون ما شئت معرفة كأنك
قلت الذي شئته فيكون معرفة ولو كان تفسيرا لم تقع المعرفة
في هذا الموضع ولا يجوز أن ينتصب على أنه حال لأنه لو كان
حالا لم يجز أن يقع خبر الابتداء في قوله الطلاق مرتان كما لا
يكون الحال خبر المبتدأ ولو قلت تمت خلفك فنصبت
خلفك على تقدير الحال أي ثمت ثابتا فيه لم يجز الإخبار عنه لأن
الحال لا يكون خبر مبتدأ فإن قلت يكون قوله والطلاق
عزيمة اعتراضا بين الصلة والموصول ويحمل ثلاثا على الطلاق الأول
قيل لا يجوز أن تحمله على الاعتراض كما أن قوله وأقرضوا الله
قرضا حسنا في قولنا اعتراض الآخري أن ذلك اعتراض بين الخبر
والمخبر عنه وكذلك قوله قل إن الهدى هدى الله اعتراض

من المفعول الذي هو أن يعطى أحد ولا تعرض من الطلاق وثلث
لأنه لا مثل له يشبه به فأما قوله والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم فقوله
جزاء سيئة بمثلها اعتراض وترهقهم ذلة عطف على كسبوا فليس
يلزم أن يكون جزاء سيئة بمثلها اعتراضا لكن يكون على وجوه
أحدها أن يكون قوله جزاء سيئة بمثلها دل على يجازون سيئة بمثلها
وإذا كان كذلك كان خبرا ولم يكن اعتراضا ويمكن
أن يكون المصدر في تقدير فعل مبني للمفعول كأنه يجازون سيئة
فذكر المصدر في موضع الفعل كما تقول إذا جرى ذكر
زيد عجبت من إعطاء درهم أي من أن أعطي درهما فتضيف المصدر
إلى المفعول ويحذف المفعول المسند إليه الفعل الذي المصدر في
موضعه كما يحذف الفاعل مع المصدر الذي هو في موضع
الفعل المبني للفاعل نحو قوله لا يسأم الإنسان من دعاء الخير وبسؤال
نعجتك ونظير هذا ما حكاه من قولهم عجبت من دفع الناس بعضهم
بعض إذا جعلت الناس مفعولين وأنشد أحمد بن يحيى

عن أبي الحسن

أبى القلب إلا حبها عامرية لها كنية عمرو وليس لها عمرو

فكأنه قال يكنى عمرا ويجوز أن لا يجعل جزاء في تقدير
الفعل من بدلهم ويحذف فيكون التقدير والذين كسبوا السيئات
لهم جزاء سيئة بمثل السيئة فيكون كقوله فعدة من أيام
أخر أي فعليه عدة من أيام أخر وقوله فجزاء مثل ما قتل
من النعم أي عليه ومن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ويكون الباء على
هذا التقدير متعلقة بمحذوف كأنه جزاء سيئة ثابت بمثلها كقولك
غلام لك في الدار فإذا احتملت هذه الوجوه لم يستقم لك أن تحمله
على الاعتراض فأما ذا الذي وأنت تعرف ما لك فضرورة
ولا يقاس عليه ولو لم يكن ضرورة لوجب أن لا يقاس عليه غيره
لأن القسم قد يدخل في مواضع لا يدخلها فيه غيره نحو إذن والله أزرك
فدل ذلك على أنه ليس بجار عندهم مجرى الجمل ولا يجوز من حيث
جاز الفصل بالقسم أن يفصل بغيره من الجمل وأيضا فإن القسم مثل الشرط
احتياج كل واحد من الجملتين إلى الأخرى حتى بعدهما يجري نحو من

قوله وأمّا إن كان من أصحاب اليمين فسلام فجرى لك
مجرى المفرد بل مجرى ما يجتلب للتوكيد نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
فلا يجوز على هذا أن يفصل بين الصلة والموصول بالجملة على هذا فيا سام

ع قد فصلوا بين الصلة والموصول بالنداء في قوله

فلا حشانك مشفقاً أو من وبين من الهبالة

والجواب عنه أن النداء ضرب من التنبيه فشابه المنادى ها
التي ينبه بها في مررت بهذا ونحوه وقد تراها معترضة بين الجار
والمجرور غير معتد بها فحمل النداء في ترك الاعتداد به فصار
مجرى ها هنا فاعرفه

مسألة

قال أبو بكر زيد أفعل الناس نحو أشرف الناس وأفضل القوم
إن هذه الإضافة في تقدير الانفصال لأن ما يضيفه من هذا القبيل
ينبغي أن يكون بعض ما يضاف إليه بدلالة امتناع زيد أفضل الحمير
فيجب أن تقدير الانفصال والأم لأنه لا يضيف الشيء إلى نفسه فإن
قلت فإن ما يقدر فيه الانفصال تجد فيه معنى الفعل نحو ضارب

زيد وليس في أفعل معنى الفعل قيل هذا وإن قصر عن فاعل فإن
فيه معنى الفعل لنصبه الظرف في بيت أوس أحوج ساعة ووصوله
تارة بالحرف وأخرى بنفسه نحو أعلم بمن وأعلم من وهذا مما يختص بالفعل
وليس كغلام ونحوه فإن قلت إذا قدرت فيه الانفصال
اقتصرت به على النكرة كضارب زيد وقد قال فتبارك
الله أحسن الخالقين فالقول في ذلك بيّن ع الجواب
عنه نعم وذلك قوله

ملك أضلع البرية ما يوجد فيها لما لديه البلاء

صوابه لما لديه كفاء

وأما قوله أحسن الخالقين فيكون مقطوعاً أي هو أحسن الخالقين لأنه موضع
ثناء أنشد أبو بكر عن أبي العباس في العطف على عاملين

أوصيت من برة قلباً حرا بالكلب خيراً والحماة شرا

وهذا قد يكون على غير ذلك بل على أنه حذف الحرف وكأنه
قد لفظ به لجري ذكره نحو بمن تمرر أمرر به

مسألة

وصيغة ليس في موضع ما لا يمتنع لأن أهل الصنائع قد يفرضون أشياء

ويضعون أشياء موضع غيرها مما يريدون تعليمه وتبيانه فإذا كان
ذلك كذلك وجاز ذلك في الشيئين غير المتشابهين لغرض
التعليم فهو في ما وليس أحد بأن كل واحد منهما قد أجري مجرى
صاحبه الا ترى الى قوله وإذ ما مثلهم بشر وقولهم
ليس الطيب إلا المسك

مسألة حصان

حصان رزان ما تزن بريبة وتصبح غرثى من لحوم الغوافل

لا ترى ه

حسن عندي أن يقول غرثى من اللحوم لما كان قد أجري على نقيضه
الأكل وذلك قوله أن يأكل لحم أخيه ميتا فهذا مما عرفتك
أنهم يجرون الشيء مجرى نقيضه وقد كثر حذف نحو رب وكم
وقلما وكثر ما ولا تكون ما فاعلة لأجل النون في قل ما
يقومن وهذه النون إنما تأتي مع ما إذا كانت زائدة لشبهها
باللام فهذا يدل على خلو كثر من قوله كثر ما يقولن من فاعل
لخلوها من قل ما هـ ونقيض الأكل الا أنه الا أن الغرث لما كان
عن الأكل جرى مجراه وهذا كقوله أي بكر أنهم يجرون

المسبب مجرى السبب

مسألة

ما كان فيها الجد خير منك فيها متعلقة بكان إذا نصبت خيرا
منك ومتعلقة بمحذوف إذا كانت مستقرا ويجوز أن تنصبها
بخير منك وإن تقدم عليه لشبهه بالفعل ولا يكون ساعة من
أحوج ساعة متعلقا بغير أحوج لئلا يفصل بين الموصول وصلته وليس
الفصل بينها إذا علقتها بخير منك بين الصلة وبينهما قبح لأن أبا الحسن
قد أنشد في المسائل الصغير فإن نحبها أجال مصاب القلب
ورواه الكوفيون مصاب القلب وأظنهم هربوا من الفصل فصبوا
مخافة أن يجري مجرى كانت زيدا الحمى تأخذ ورأى أبو الحسن بمسائل
هنا أن يفصل بينها بالظرف المتعلق بالخبر هـ

مسألة

خذ من أموالهم صدقة تطهرهم أي من مال كل واحد منهم فهو من
قوله والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
فاجلدوهم ثمانين جلدة فإذا كان كذلك كان أن ما بعد من الثياب

بين الشر بكثير لا يجب فيه شيء بظاهر قوله خذ من أموالهم ٥

مسألة

نظير قوله وتأرن في حذفه المضاف لذكره قوله كذلك
يطبع الله على كل قلب متكبر جبار لأن معناه على كل قلب
كل متكبر لقوله كذلك يطبع الله على قلوب الذين
لا يؤمنون وقال ويطبع على قلوبهم وليس المعنى أنه يطبع
على جميعه دون بعضه بدلالة الآي الأخر ٥ والعطف
على عاملين لا يجوز لأن الحرف قد قام مقام عامل واحد فإن
قلت ما أنكرت أن يكون قولك قام زيد وعمرو عمرو ولم
يرتفع فيه بالواو ولا بقام مقدرة كأنك قلت قام عمرو لأن الحرف
لا يرتفع مثل إنما وضعت العرب هذه الحروف مواضع الجمل
والأفعال اختصاراً نحو أستثني وأستفهم وكما ترفض هذه الجمل
هنا وكذلك ترفض أيضاً الأفعال وإذا قلت قام زيد
وقام عمرو فليس قام هذه الظاهرة هي قام تلك المقدرة التي أقيم مقامها
الحرف كما أنه إذا قال أنفي لم يكن أنفي التي قام ما مقامه

ولو كانت تلك لجاز أن توصل بها المعرفة ويوصف بها النكرة
فكنت تقول الذي قام أخوه زيد ونحو ذلك ويدلك على أنه
إذا قال قام زيد وعمرو أنه مرتفع بقام هذه الظاهرة قولك أقام
زيد أم عمرو واستفهاماً منقطعاً كما أنك لو قلت أقام زيد أم
قعد عمرو لكان استفهاماً منقطعاً وكان لا سبيل إلى الاستفهام
غير المنقطع في هذا الفعل وكون هذا عند النحويين والعرب استفهاماً
متصلاً دلالة على أنه لا حكم لذلك الفعل المحذوف
فهذا يشهد بأنه مرتفع بالفعل الأول وأيضاً فلو ارتفع الفعل الثاني
بفعل مقدر لوقع الاختلاف في الصفة في نحو قولك قام زيد
وعمرو كما يقع في قولك قام زيد وقعد عمرو العاقلان فإن لم
يكن في هذه المسألة ونحوها خلاف بل كان اتفاق الصفة في
نحو هذا على الإتباع دلالة على أنه ليس يرتفع بفعل آخر وأيضاً
وكان يجب إذا قال إن زيداً وعمراً قائمان أن يكون قد أعمل
أن مضمرة وأن لم تعمل مضمرة في موضع فإذا كان الحرف قد أقيم
مقام العامل لم يجز العطف على عاملين لأنه يكون الحرف

رافعاً وجاراً من وجهين مختلفين في حال واحدة ومثله أجحر الخطاء ولو جاز
ذلك في العطف لجاز أيضاً قبل العطف وكان قبل العطف
أجوز لأن الحرف قائم مقام العامل فلا يجوز أن يكون فيما يقام مقام
الأول ما لا يكون في الأصل فإن لم يجز أن يكون عامل رافعاً جاراً
ولا جاراً ناصباً دلالة على أنه لا يجوز العطف على عاملين ولو جاز العطف
على عاملين لجاز على عشرين وأكثره أنشد الجاحظ لامرئ فرق العطفا بنيه

ما ماء من أي ماء تقوله تجد زمن غر طوال الذوائب

ينبغي أن يكون تقول بمعنى تظن وأي نصب أحد مفعولي ظننت واعترض
بهذه الجملة بين المبتدأ والخبر لما فيهما من التشديد وبعده ما أطيب من كلام

مسألة

خالط من سلمى خياشيم وفا   الألف عين الفعل ولينبت بدلاً من
التنوين فيفتح كما ظن من ظن ولا يمتنع هذا أيضاً على قول أبي عثمان
لأن من قال   وآخذ من كل حي عصم   لا يلحق الألف التي هي بدل
من التنوين فإذا فعل هذا في الصحيح فعله في المعتل ه قال أبو
علي ألم الزرافة بالفارسية أشتركا وبلنك قال بلنك الضبع

لأن الضبع عرجاء وكذلك الأنثى والذكر يكون به خماع ه
قال فبلنك تفسيره على هذا بالفارسية به خمع قال والفرس
تسمي الأشياء بالاشتقاقات اشترمرك ع يعني النعامة واشتر
جمل ومرك طائر وكما قالوا ترش شيرينه

المعروف أن بلنك اسم النمر واسم الضبع كفتار بإجماع العرب ع

مرغ اسم الطير هو

مسألة

ليس الطيب إلا المسك

ليس الطيب إلا المسك حمله سيبويه على ما جئت كان الخبر مرفوعاً
ولم يستقم أن تجعل في ما ضمير القصة لموضع إلا وقد يجوز عندي أن يكون محمولاً
على المعنى لما كان معناه ليس الطيب إلا المسك ويجوز أيضاً أن تكون
إلا في غير موضعها ويكون في ليس ضمير كأنه ليس شيء إلا زيد منطلق
وكقوله   إن نظن إلا ظنا   وبيت الأعشى كأنه وما اعره إلا
الشيب ولن نحن إلا نظن ظنا   أبو ذؤيب ه

صوابه وما اعتره الشيب إلا اعترارا

نمان العقاب أن تمر بربده وتمري كدر دونه بالأجادل ه
هذا يدل على أنه أخرج عن الصفة إلى الاسم ه

مسألة

قوله لئن نصبت كفي وإني لنابض   فيه اعتراض لقوله ثرامي

وحذف مضاف أي وإن كفى لنا بيضة

مسألة

ع

ألقى علينا أبو علي

وإلا النعام وحفانه وطغيا مع اللهق الناشط

فقلت له طغيا هل صفة بمنزلة خزيا وصديا ولا تكون اسما لأنه
كان يلزم فيها الواو كفتوى وشروى فقال ليست صفة لأنه
اسم للبقرة الصغيرة وإنما هي اسم شذ عن الواو وخرج على أصله بالياء
وليس يمتنع عندي أنا أن يكون في الأصل صفة ثم نقل كأجدل وبابه
من نحو عبد وصاحب قلت له فيوجد عندك أيضا معنى
الوصفية فيه أنه قرنه بالناشط فبقي من معنى نشط فقال
ورواه أحمد بن يحيى عن الأصمعي وطغيا بالضم يجيء القنيا
والقنوى يجيء ذوات الياء نحو البقوى والبقيا والتقوى والتقيا
يدل على أن القنيا من ذوات الياء

طغيا بالفتح وروي

مسألة

ز أن يكون من في قوله شممت من ذاتي الرنجان من الطريق

ورأيت من منزلي البرق من السحاب من الثانية متعلقة بمعنى الرنجان
والبرق لرائحة الرنجان واعتماد البرق في هذا دلالة على الفعل

مسألة

رفعوا الجزاء بكيف مع أن معناه عزيز دافع له كما لم يستعملوا الماضي من
يدع ولا المصدر وإن كان القياس لا يمنع منه ومثله في أن لم
يجاز به كم ولين ألا ترى أن أين كمتى وكم في استفهام بمنزلة
كيف وأين ولو جوزي بكيف لكان جائزا والمعنى عليه
وعلى هذا يدل كلام سيبويه ولو جوزي به لم يكن الجزاء مؤديا إلى التخصيص
فيها ألا ترى أن لفظه لفظ الإبهام وإذا كان اللفظ لفظ الإبهام لم يبصر
فيه تخصيص وإن قصد قاصد إلى التخصيص ألا ترى أن المعنى الموجب
فيه للإبهام وتضمنه معنى الحرف قائم فيه في جميع أحواله فلو جاز
أن يقطع ذلك عنه لجاز أن يزول بناؤهما عنهما وكما أن رجلا لفظه
لفظ الإبهام والتنكير وإن قصد به قاصد إلى التخصيص ولفظ واحد
بعينه لم يصر مخصصا فكذلك كيف وإن جاز أن يصير مخصصا
نحو رجل بالقصد لجاز أن يوصف بالمعرفة للقصد به المعرفة وهذا

بين الفساد ولا يكون كذلك الا ان تجعل لقيت لواحد بعينه واذا
لم يصح الجزاء موضع كيف من قولنا كيف تخرج اخرج لا يكون
العامل فيه الفعل الاول لانه ان كان الاول بقي الثاني منقطعا
منه وليس المراد كذلك انما المعنى على اي حال خرجت اخرج
فهو لذلك متعلق بالفعل الثاني ولا يجوز اذن ان يعمل فيه الاول
فاذا كان كذلك كان متصلا به على جهة الصفة واذا كان
على الصفة لم يجز ان يكون كيف استفهاما في هذا الموضع لان
المستفهم به من هذا القبيل لا يوصف ۵ فان قلت فان لفظه
لفظ الاستفهام فلا بأس بذلك الا ترى ان من الاسماء ما لفظه
لفظ الاستفهام ومعناه الخبر ۵ كقولك ما ابالي اقام ام
قعد ونظير هذا قولهم ما تد فعلي اد وقولك في ان ما تدوم معمول
الفعل الثاني وان اختلفا في ان الفعل هنا صلة ومع كيف صلة
ونظيره ايضا كم لم يمتنع استعمالهم اياها استفهاما من ان استعملوها
خبرا ومثله ايضا اي في نحو مررت برجل اي رجل في انه
استعمل غير استفهام وكذلك قوله والدهر ايما حال فان

قلت ان كم في الخبر وان كان معناه الخبر فان لفظه لفظ الاستفهام
فان كلي التقدير من المقدرين في كم غير ممتنع من كيف فان قيل
ان كيف قد جرى مجرى الظروف وتضمن الضمير وعمل في الحال
والظرف فحمل على الفعل فهلا امتنع من الصفة كما لا يوصف الظرف
اذا صار صلة للموصول وكما لا يوصف اسم الفاعل ويعمل قبل
تصفه على المعنى الا ترى ان معنى كيف تخرج اخرج على اي حال
تخرجها اخرج فتجري الفعل صفة وكذلك اذا وضعت كيف هذا
الموضع حملت الصفة على الموضع كقولنا مررت بزيد القائم ابواه لا
القاعدين الا ترى ان خلو هذه الصفة من ضمير الموصوف
فكذلك ذلك تجري صفة على كيف لفظا وتكون صفة لما ذكرناه
معنى فان قلت فهلا جعلت الفعل بعد كيف صلة له كما
قيل هو بكم اشبه لاشتراكهما في الابهام وان كم لم يوصل
قط كما وصلت ما على ان الموصولات لا تأتي بهذه الاشاعة الا ترى
ان من لذوي العلم وما يكون للاجناس وكيف لا يخص حالا دون
حال ولا واحدا دون جمع فهو بكم لذلك اشبه الكميت

وكان الأباطح مثل الأثين وشبهه بالجفوة المستعمله

أي شبهه لنسبه المنتقل بالجفوة وأكثر ما يجيء من هذا النحو ما كان

حذفه من جهة الأمر وهذا محذوف الفاء

مسألة

وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا الجنة هنا الملائكة لاعتباره

وذلك لما كانوا يدعونه من أنهم بنات قال سبحانه اصطفى

البنات على البنين وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلا

والجنون مأخوذ من الجن دون الجنة كمر ومرن ونحو ذلك

الشهادة قد تقع على الخبر الذي يجري مجرى الاعتقادات

وما لا يقام عند الحكام يدل على ذلك قوله وجعلوا الملائكة

الذين هم عباد الرحمن إناثا أشهدوا خلقهم ستكتب شهادتهم

ويسمى هذا القول منهم شهادة كما ترى سأل سائل فقال

هل يجوز مثل زيد يوم الجمعة وذلك لا يجوز وإن كان معناه أشبه يوم

الجمعة وذلك أن هذا المعنى المعمل عمل الفعل لم يعمل إلا فيما كان

متعلقا بزيد كقولك هذا زيد قائما فأعملوه في قائم وهو متعلق بزيد

فيجب على هذا أن يعمل في يوم الجمعة وهو متعلق بزيد وذا لا يجوز لأن تعلقه

به لا يفيد وليس القياس أن يعمل معاني الفعل لأن القياس كان

أن يعمل الفعل نفسه لا معناه إلا أنهم رفضوا العمل به دونه فإذا كان

كذلك لم يعمل إلا فيما أعملوه فيه ولم يقس عليه غيره مثل

التعجب في أن لفظه يدل على معنى لا يدرك عليه غير ذلك اللفظ وهو

ما تأتيني فتحدثني أي لا يكون إتيان فحديث فلو قلت ما يكون إتيان

فحديث لم يدل على ما يدل عليه ما تأتيني فتحدثني فكذلك

التعجب لو قلت بدلك ما أحسن زيدا شيء أحسن زيدا أو ما يقوم مقامه

لم يجز ذلك

مسألة

لا يكون اللام في سقيا لك صفة لسقيا لأنه قد قام مقام الفعل كما

لا توصف الظروف إذا وقعت مواقع الأفعال في الصلات

وكما لا يوصف اسم الفاعل إذا أعمل ولا يصغر أيضا ورويد زيدا ادرع

مسألة

قرئ علي في بعض النسخ بخط ابن الكوفي عن أبي عمر أنه قال

إعمال الفعل الأول من الفعلين أجود من إعمال الآخر لأنه أشد احتواء
لما يراد من المعنى ولم يحك ذلك عنه أبو العباس فيما علمت
ولا سمعته من أصحابنا وأحسبه قد نص على ذلك في كتاب
الأخبار قال

ولو أن مثلها نظرا وجيدا ولا أم الغزال ولا الغزال الأعم

مسألة

إن قيل إذا قلتم في قوله أبيضهم سربال طباخ إنه لما تم بالإضافة
نصب وكانت الإضافة في نحو هذا إما من باب أفضل القوم
أو من باب الحسن الوجه ولم يك أبيضهم من باب أفضل القوم لأن القوم
ليسوا بيضا ولا من باب الحسن الوجه لأن القوم ليسوا فاعلين في
المعنى للبياض كفعل الوجه للحسن وكيف القول في ذلك
فالجواب أنه جاءت الإضافة هنا لفظا مجرى ما ينتصب ما
بعده من الإضافة كما أن قوله ولا مستنكرا أن تعقرا في
موضع عقرها فأجرى العقر حيث كان مضافا إلى مؤنث مجرى ما
يكون مؤنثا كذهبت بعض أصابعه وتلتقطه بعض السيارة

قال قطرب خلقت الشيء قدرته وحكى ذلك رواية عنهم واستشهد
ببيت زهير قال أبو العباس فقال بعض من أنكر هذا لا
يستقيم ذلك لقوله وخلق كل شيء فقدره تقديرا فمن الخطأ في
ذلك الظاهر ردّه السماع والرواية بالاستدلال وأيضا فإن قوله
وخلق كل شيء فقدره لا يبين أن خلق غير قدر لقوله فقيل كيف
قدر ثم قيل كيف قدر ولم توجب تكريره أن يكون قدر
الأول غير الآخر فكذلك قوله خلق كل شيء فقدره
تقديرا لا يمنع قوله قدره أن يكون خلق بمعناه وحسن التكرير
هنا لأن الثنوية ومن جرى مجراهم قد قالوا في الحية والعقرب
ونحوهما والخلق المستبشع إنها من خلق أهرمن والظلمة فكرر ذلك
لئلا يذهب ظان إلى مثل ما ذهب إليه الثنوية ونحوهم وقال
سبحانه واتخذوا من دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ٥
ولا يستطيعون لأنفسهم نفعا إلى قوله نشورا ألا ترى أن في قوله
لا يخلقون شيئا دلالة على أنهم يخلقون حتى لو لم يقل ذلك لعرف من
فحوى الكلام وإذا قيل وهم يخلقون علم أنهم لا يملكون موتا

على عدم ما يميت القديم ولا احياة ولا نشورا على وجه فخبر بتكرار
ذلك لاعتقادهم في تلك الالهة انها بمنزلة من يفعل هذه الاشياء
ليخرج ذلك من اعتقادهم فاما قولهم اختلقت الشيء واختصاص
الافتعال من خلق بالكذب فليس بمانع ان يكون خلق بمعنى قدر وقد
تختص بعض المثل بمعنى ولا تخالف ذلك اصل ما كان لها وايضا
فان معنى اختلقت الشيء قدرته على خلاف الحق وما هو عليه فالتقدير
اذن موجود فيه واستغنى بالاختلاق ان يذكر معه التقدير كما
يقولون هذا شعر مصنوع اذا قيل فيحله انسان لم يقله فاختص هذا
بان قيل له مصنوع وان كان الاخر المنسوب الى قائله ايضا مصنوعا
ويقوي ذلك قول الله سبحانه قتل الخراصون والخرص
في المعنى التقدير والحزر ومعناه هنا انه قد بان الحديث على مراده كذلك
الخلق ومثله تمنيت الشيء انما هو قدرته وقيل لابن داب
في خبر رواه اهذا شيء رويته ام تمنيته فالخلق والخرص والتمني
في استعمالهم في الكذب متقاربة المعنى وقالوا قلت
قولا وقالوا تقول كذا فاختص تقول ما كان غير حق ولم تخرجه

خلق واختلق بمعنى واحد
في القرآن قال
ان هذا الا اختلاق وقال
وتخلقون افكا

ذلك من ان يكون من معنى القول وكذلك لا تخرج الاختلاق
لاختصاصه بالكذب من معنى خلق اي قدر وقد قال سيبويه
شويت انضجت واشتويت اتخذت شواء وحبسته بمنزلة ضبطته
واحتبسته اتخذته حبيسا فقد يكون اختلقت اتخذته مقدرا
على جهة الكذب واختص بهذا كما اختص مصنوع بالانتحال
فاما احتملت وحملت فالمعنى فيه واحد وذلك
انه ليس يريد احتملته اتخذته حملا وقد انشد الاصمعي
واحتمل الشم فرخ النسره ونشر اليسروع بردى حبره
فقوله اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا اي ضعف فلم يضطلع بحمله

مسألة

قوله وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا اي شيئا معتدا به فحذف
الصفة وان كانت لما اي للايضاح لانه لا يريد النفي البتة وانما
اراد نفي الاعتداد به الا ترى انك تقول لما لا ترضى ليس هذا بشيء
وقد قال سيبويه انك ولا شيئا سواء ولا يجوز ان يريد به
نفي المعدوم لانه قد يسوى بينه وبين المخاطب الموجود وانما استويا

في ترك الاعتداد بهما وكذلك ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به

مسألة

إن قلت في قول أبي عمر ما كان أحسن زيدا ما يمكن من جواز
ذلك على ما ذهب إليه لما حكاه أبو عثمن عن أبي زيد من قولهم ما
خير اللبن للمريض فلم تدخل الهمزة هنا فكذلك لا تدخلها في كان
في المسألة قيل جاز خير هنا كما جاز في قولهم جميعا هذا أخير منه
وهذا أشر منه يدل على أنه في خير منك أفعل أن معناه موجود فيه فإن
قيل فهلا لم ينصرف لما أريدت الهمزة فتركت الصرف والصرف
للفظ ألا ترى أنهم صرفوا زهيرا وسويدا لزوال لفظ أزهر وأسود ومثله
ذلك وكذلك ما خير اللبن للمريض حذفت منه الهمزة كما
حذفت من خير منك لاجتماعهما في المعنى وليس كذلك
كان فلا يجب حمله عليه وأيضا فإن أفعل لم يبن من كان
الزمانية فيجب أن يرفض فيه أيضا فعل التعجب لأن كل واحد
منهما يجري مجرى صاحبه بدلالة ما خير اللبن حملا على هو خير منك
يدل على أن الأصل في خير أفعل قولهم الأخاير وذلك

في شعر جرير وفي قولهم ما خير اللبن للمريض ضرب من الإشكال
وهو أعل لأن عينه مع فتحه ونصب المعرفة بعده فيجب أن يكون
فعلا وإذا كان فعلا لم يخل أن يكون فعل أو أفعل فلو كان
أفعل لصحت عينه نحو أطول منه وأبيع منه ولو كان فعل
لقلبت الياء ألفا وأجيبه لم يقلب لأن الفعل هنا تصح عينه نحو
ما أطوله فلو صحت هنا لجاءت مخالفة للكل لأن فعل ما عينه
معتلة لا تصح فجيء به على لفظ هو خير منك لاجتماعهما في
المعنى وكما اجتمعا في حذف الهمزة ولا يكون المراد ما خير
اللبن فعل كصيد البعير وكلبس لأنه قد عدي إلى اللبن وفعل في
أكثر الأمر لا يتعدى ولو كان فعل ثم أريدت بعد بنيته لجاء
منقولا إلى فعل كشهر وشهرته وهذا الإشكال إنما هو في ما
خير اللبن فأما ما شر اللبن للمبطون فمدغم كشد ومد ولو
قلت إن خير أجري مجرى نقيضه شر لكان قولا أي في إشكال عنه
ولا ينبغي أن يكون شر في ما شر اللبن للمبطون بمنزلة خير في سكون
العين لأن المعنى الذي ذكرناه في خير أنه لو صح لخرج من أن يكون

له نظير في كلامهم غير موجود ألا ترى أن فعل من هذا الباب
يدغم نحو ردّ ومدّ فإن قال فإني أجعله بمنزلة نظيره حين لم
يستقم لأن ذلك المعنى غير موجود فيه

مسألة ذو الرمة

تغاليه في الأدحي بيضا بقفرة كنجم الثريا لاح بين السحائب
أي تغاليه في جاري الأدحي ويجوز أن يكون الظرف حالا من النكرة
ويجوز أن يكون متعلقا بقوله بقفرة وجاز تقديمه على أكل يوم
لك ثوب ويكون المعنى إلى بيض فلما حذف حرف الجر وصل الفعل ه

مسألة قال سيبويه

هو كائن أخيك على حد قولك هو ضارب زيد غدا قال وهو
قول الخليل موضع الإشكال من ذلك أن اسم الفاعل لا يضاف
إلى الفاعل كما يضاف المصدر إليه والأخ هو الكائن فكان ينبغي ألا
يضاف إليه إلا أنه لما نزل منزلة الأجنبي إذ نصب نصبه كذلك
أضيف إليه كما يضاف إلى الأجنبي ه وقال في آخر الباب
فالناصب يكون مبتدأ وبناء أو نحو هذا والناصب ينبغي عندي أن يريد به

المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى وكذا قول أصحابنا
إن الأخبار تتقدم ذلك إلا أنه قدم في نحو مدخل الظل رأسه
الثاني لما كان يقع من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولعل
بشاملا في قوله إن الناصب للمفعول الفاعل دون الفعل تعلق بهذا
الموضع أولا قوله وليس ينبغي ذلك لأن مذهبه عندنا على خلاف
ذلك ه أخبرنا أبو بكر الميموني قال سألت الرجل عبد
الله بن جعفر أن يروي كتاب ابن قتيبة فقال لا ومات ويته قال
ثم رأيته بعد ذلك بأشهر يرويه عنه حبسان ه

فلا تنكروا لعبا إذا ما نسيتم وهل من أديم ليس فيه أكارعه

قال سيبويه أنا زيد البيت مثله وهذا قول الخليل قال
وتقول ما أحسن عبد الله وزيد قد رأيته فلم يجز في زيد النصب
على الحمل على أحسن كما يجيز إذا قال زيد ضربته وعمرو أكرمته
النصب مستحسنا له لتشاكل الجملتين فقال هلا استجاز النصب
على العطف على أحسن وجعل أحسن بمنزلة ضربته كما جعل ليت
بمنزلة ضربت في قولك ليت زيدا لبيت مثله كما تقول أن زيدا ضربت

اخاه والجواب في ذلك بيّن قال يعقوب في
كتابه في التثنية نحو العمرين والقمرين يقول ابتعتها بدينين يقول
بعضها بثمن وبعضها بثمن آخر

مسألة

بلغني ان ابا الحسن علي ابن سليمان قال في قول الشاعر
زجرت بها ليلة كلها ان كلها محمول على موضع بها لانه في موضع
نصب وانه ليس كما يقول البغداديون انه تاكيد لليلة
النكرة ومثل هذا عند البغداديين قوله
عداني ان ازورك ان بهمي عجايا كلها الا قليلا

مسألة

من قال في تحقير حبارى حبيرة فقد اساء وذلك انه لا يخلو من ان
يكون تحقير الاسم وفيه التاء او ولا تاء فيه فبين ان حبارى لا تاء فيه
فلا تثبت في التحقير من حيث لم تكن في التكبير واذا لم تكن فيها وحذفت
الالف بقي الباب في كعناق وعناق لا تلحقه التاء في تحقيره ووجه
قول ابي عمر انه لما حذف الالف عوض منها التاء ولم تحذف

لحركتها ٥ مسألة قولهم ذان
وما يدلك على ان حرف التثنية لا يجري مجرى تاء التانيث اذ الكلمة
مبنية عليه فلهذا قلت في دجاجة علما دجيجة واجريت التاء
مجرى ذال جرد في الانفصال وقلت في ظربان وظربون
علمين ظريبان وظريبون فان قلت فان الف التثنية مزيدة
فانها على قولنا ليست تثنية ذلك الواحد على انها لو كانت مزيدة لما
امتنع الاسم من ان يكون على حرف واحد فاما شاة وشبهه فعلى
حرفين وهذا كقولك ذو مال فكما ان المضاف اليه منفصل
فكذلك التاء في شاة وشبهه في تقدير الانفصال فقد
بان ان التثنية اشد اتصالا ع يونس يذهب الى انها مذروان
وعقلته بثنايين ومقتوينا وخطوات واسم له نحو سندرات
وبصدة ترقوة وقمحدوة وابهام

مسألة

من الدلالة على ان الضمير في اسم الفاعل لا يعتد به اضافة اسم الفاعل ولو
اعتد بما فيه لم يجز كما لا تضيف الفعل وفيه الضمير وهذا يدلك

على ضعف جعل الفعل المفسِّر تفسيرًا للفعل الآخر في نحو أزيدًا أخوه تضربه
الا ترى أن من قال زيدًا ضربته قال هذا أخاه تضربه على نصب
الأخ بمضمر فكأنه قال أزيد تضرب أخاه تضربه فإذا أظهر لزمه أن
ينصب زيدًا كما ينصبه إذا قال أزيدًا تضرب أخاه كأنه قال
أتضرب زيدًا تضرب أخاه فيلزمه أن يجعل الذي نصب الأخ المضمر
تفسيرًا للمضمر الذي نصب زيدًا فإذا فعل ذلك جعل هذا المضمر تفسيرًا
للمضمر الأول ولا ينبغي أن يكون كذلك لأن هذا الفعل لم يستعمل
مظهرًا وإذا كان كذلك لم يكن له من التصرف ما لغيره
من الأفعال المظهرة فكما لا يعطف عليه كذلك ينبغي أن لا يجعل
مفسِّرًا وهذا عندي وجه قول أبي بكر لأنه كان يقول
إنه يكره أن يفسر المضمر بمضمر وقد أجازه أبو الحسن واحتج لإجازته في
الكتاب ٥

مسألة

أفعلوا معيشة
لشبهها وزنًا بالفعل فلما كُسِّر زال شبه الفعل لفظًا ومعنًى لأن
التكسير مما لا يلحق الفعل صححوا فقالوا معايش فهذا يوحش من إعلال
قولهم قواطنا مكة ونحوه شيئًا وكذلك أيضًا لو يعملوا

اسم الفاعل مصغرًا لبعده بذلك عن الفعل لأن فواعل أجري مجرى فاعلين
وفاعلات فأعمل كما أعملن فإن قيل هلا أعملته مع التحقير
وحملت على المعنى كما فعلت في التكسير فساقط لأنك إن
أعملته لم تخل أن تعمله لفظًا أو معنى فاللفظ قد زال والمعنى يمنع أيضًا
لأنه كالوصف فيه فكما لا يعمله موصوفًا كذلك لا يعمله
محقرًا وأعمال فعّال أشبه من فواعل لأنه لا تكسير فيه
وضارع بتكثيره باب مفعال

مسألة

إذ نزلت إذا منزلة الجزاء له في قولك زيدًا إذا أتاني أضرب قال
سيبويه لم يعمل في زيد كما أنه إذا كان جزاءً لم يعمله في زيد واعترض
أبو إسحق وأبو بكر في هذا الموضع فزعما أن ذلك لا يجوز
لأنه يصير الزمان فيه خبرًا عن الجثة فإن قيل هلا جاز هذا كما جاز
مع الشرط والجزاء نحو زيدًا إن أتاني أضرب فإن إذا في هذا الموضع لا
ينزل منزلة الجزاء لأنه ظرف وليس إن كذلك ولا بد له من
عامل فيه وذلك الفعل لا يخلو أن يكون الشرط أو

الجزاء أو فعلا ثالثا فلا ينصبه الأول لأنه مضاف إليه ولا
الثاني لأنه لا يجوز فيه التقديم ولأنه كان يعمل النصب في الاسم
المرفوع فينصبه وإنما وضع المسئلة على رفع زيد وسوى أيضا بين
أن يجعل الفعل الذي هو جواب بضمير وبين أن لا يشغله بضمير وإن
كان الأحسن أن لا يشغل وسوى بين أن لا يعمل في زيد كما لا يعمل في
إذ فكما لا يعمل في زيد كذلك لا يعمل في إذ إذا كان
غير مشتغل بالضمير ولا بد لإذ من عامل في إذ فليكن الحدوث
والكون ونحو ذلك كقولنا القتال يوم الجمعة فإذا
كان الأمر كذلك كان التقدير زيد ثابت إذ جاءني أضرب
أو نحو ذلك فيصير ظرف الزمان خبرا عن الجثة فهذه أوجه طعنها
في هذه المسئلة عندي

مسألة

يجوز زيدا
لن أضرب وزيدا لم أضرب ولا يجوز زيدا أن تضرب أضرب
وجاز في لن وإن كان الفعل بعد لن لا يجوز تقديمه عليها كما لا
يجوز تقديم الفعل الذي بعد أن للجزاء لأن لن نفي سيفعل فكما جاز
زيدا سأضرب جاز أيضا زيدا لن أضرب وجاز زيدا سأضرب

لأن السين وسوف بمنزلة حرف المضارعة يدلك على ذلك قوله
ولسوف يعطيك ربك فترضى فجرى هذا مجرى لتفعلن ومن ثم
أن يقع المضارع بعده لأنه لو لم يكن معه كالشيء الواحد لم يقع المضارع
موقع الاسم من حيث لا يقع الاسم بعد سوف وليس الأمر هكذا لكن
السين مع المثال واقع موقع الاسم فلذلك أن يقع والنفي يجري
مجرى الإيجاب كما جرى مجراه في أن لم يتلق الجملة القسم بل إذ لم يتلق
بالسين وصار بمنزلة لم من حيث كان نفيا للفعل كما كان
لم كذلك وإن شئت قلت أجري لم مجرى فعل فكما تقول
زيدا ضربت كذلك تقول زيدا لم أضرب وزيدا لا أضرب
أبعد في الجواز من زيدا لن أضرب ألا ترى أن لا نفي ما أوجب بالقسم
وليس لن تنفي ما أوجب بالقسم كما كان لا كذلك
وزيدا لا أضربن منصوص على امتناعه من الجواز فجوابه ونفيه ينبغي
أن يكون على قياسه فإن وجد شيء من هذا منتصبا لم يكسر هذا
القياس بل يكون على قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى
يومئذ للمجرمين وزيدا ما أضرب أمثل من زيدا لا أضرب

لأنه نفي فعل الحال وفعل الحال لا يدخل عليه اللام التي تختص بالفعل نحو
لا تفعلنّ وكما يعمل فعل الحال فيما قبله كذلك يعمل ما هو نفيه

مسألة

من اختصاص فعل الحال بشبه الاسم أن عوامل الفعل لا تدخله مع كونه
معرباً فدخلته لام الابتداء لذلك ولم تدخل المستقبل لتعرّيه من
الشبه الذي ذكرنا بدخول عوامل الأفعال عليه

مسألة

لم بني الماضي على الفتح لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً لشبهه بالاسم
فبان الضم أقعد في الفعل في شبه الاسم ولبين النصب كذلك
لأنه أخو الجزم في بعدهما عن فعل الحال المشابه للاسم فعدل عن
الضم في الماضي إلى النصب لذلك

مسألة

إضافة اسم الفاعل إلى الحال لم نعلمه جاء في شيء فلا نراه جائزاً
يؤكد هذا أن الحال كالظرف فكما أن الظرف لا يضاف إليه
وهو على ظرفيته كذلك لا يضاف إلى الحال فإن قيل هلا أضفت

إلى الحال كما أضفت إلى الظرف حين أخرجته من الظرفية لفظاً
والمعنى قائم فيه لأن إخراجك الظرف من الظرفية لفظاً لا يفارقه معنى
الظرف وأنت لو أضفت اسم الفاعل إلى الحال التبس ذلك
بالمفعول به ولا يمتنع إضافة اسم الفاعل إلى ظروف المكان قياساً
على ظروف الزمان ولو قيل إنه أجدر بذلك من الزمان من حيث
أشبه الاسم الذي حقيقة الإضافة أن تكون إليه لكان قولاً
ولا نخاف لبساً في ذلك كما خفناه في الحال لأن الظروف
معلومة متميزة مما هو غير ظروف ألا ترى أن الظروف منها ما كان
مبهماً وهذا حال منه معلومة بعد الإضافة علمها قبل الإضافة

مسألة

قولك هذا رجل ظريف كاتب الضمير في كاتب يعود على
الموصوف لا على الصفة وذلك أن الصفة على ضربين أحدهما ما هو باق
على كونه وصفاً والآخر منقول نحو عبد وصاحب وإذا ذكر
الموصوف مع الصفة لم يجز أن يكون في قسم عبد ونحوه فتضمن
الثانية الضمير كما تضمنه الأول لكون الموصوف معه

فأما عبد ونحوه فينبغي أن يخلو من ضمير الموصوف لأنه لم يذكر
معه فصارت هي بمنزلة الموصوف فأشبه ما كان من الأفعال
فعل اسماً نحو يزيد وعلى هذا كسر تكسير الأسماء نحو الأباطح
والأجارع وعبد وعبيد مثل كلب وكليب والباب
الآخر على كونه صفة فلا بد فيه من ضمير والذي كان يقوله
أبو بكر في هذا أن الصفة الثانية كلها صفة للمجموع وينبغي
أن يريد به المعنى أي أن الموصوف مع الصفة الأولى قد اختص فصارت
الصفة الثانية كأنها صفة للمجموع في باب التخصيص لا
في باب الضمير ألا ترى أنه لا يجوز أن تتضمن الصفة الثانية ضميرين
ضمير الموصوف وضمير الصفة ولا ضمير موصوف بالصفة الثانية م

ابن دريد

والليل من جند الهوى لكنه عون عليه لغفلة الرقباء

مسألة

مما يدل على تسويغ حذف المضاف إذا لم يلبس قولهم اجتمعت
أهل اليمامة فترك الاعتداد بالأهل يشهد بما قلنا ألا ترى إلى التأنيث

في اجتمعت لما كثر اجتمعت اليمامة فأعادوا الأهل لم يخلوا بالتأنيث
بحذفه فقد روعي فيه إذ عاد الأهل وكذلك قول الفقهاء
في الكناية الرجعية أنت واحدة إنما الأصل ذات تطليقة واحدة
فحذف المضاف وترك استعماله كما ترك استعمال أهل فيما
ذكرنا ثم أقيمت الصفة مقام الموصوف لكثرته في الكلام
فعلم أنه ليس الغرض الإخبار عن المرأة بأنها واحدة ليست بثنتين ولا أكثر
من ذلك فأوقعوا بهذا الكلام واحدة رجعية دون البائنة
إذ ليس لدخول البينونة مدخل في هذا اللفظ ولا مساغ م

مسألة

الكون المشتق منه كان المجردة من الحدث مصدر عبارة عن
الحدث وليس لذلك المثال مصدر وينبغي أن لا تتعدى كان المجردة
من الحدث إلى المصدر في القياس لأن الفعل إنما يتعدى إلا ما فيه
دلالة عليه ولا دلالة في هذه الأمثلة المجردة على الأحداث
فلذلك لا تجد شيئاً منه في كلامهم متعدياً إلى مصدر ولو وجد
شيء من ذلك لم يعترض على ما قلنا لأنه يجوز أن ينتصب بالمثال الآخر

الدال على الحدث لدلالة هذا المجرد من الحدث عليه من حيث اجتمعا في
لفظة واحدة ولأن دلالته على الحدث من طريق اجتماعهما في اللفظ
لا يكون أنقص من دلالة الحال عليه ويدل على أن أصل هذه المجردة
من الحدث أن تدل على الحدث أنا لا نعلم شيئاً منها إلا وقد استعمل دالاً
على الحدث م وقد جاء تعديتها إلى المفعول معه قال

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدي ع

وهذا لا يتكرر لاستعانته بتوسيط الحرف فتعدى بذلك ما لولا هو
لم يتعد من المعاني نحو القوم أخوتك إلا زيداً وأنت تعني أخوة النسب
فإذا جاء هذا فما في البيت أسوغ والنصب لما ذكرنا ألا للأفعال
التي تملك من الحروف عليها نحو استثنى ألا ترى أن النفي والاستفهام ونحو
ذلك لا يعمل وإن كان معنى هل وما عليهما ولو أعمل شيء من ذلك
لانتقض الغرض في الاختصار وعمل كان وأخواتها في المفعول له
لا يسهل من جهة المعنى ألا ترى أنك لو قلت كان زيد عندك
إكراماً لك على أن تنصب إكراماً بكان لكان معناه أن الزمان
كان للإكرام ونفس الزمان لا يكون لذلك فإن جاء شيء من ذلك

يعلى عنز هذا الظاهر وعملها في الحال والظرف أسهل لأن المعاني تعمل في
هذه الثلاثة وقد جاء ظرف الزمان عاملاً في مثله قال بيض
فأما قولهم كون زيد قائماً حسن فكلام محمول على المعنى لأن معناه
أن يكون زيد قائماً حسن فحمل على هذا المعنى ليس أن الكون نفسه دل
على زمن وخرج من أن يكون دلالة على الحدث ع

مسألة

فأضحى ولو كانت خراسان دونه رآها مكان السوق أو هي أقربا
هي لا تنخل فصلا في قول أصحابنا قبل نكرة فإذا كان أقرب
بمنزلة قريب لم يكن فيه فصلاً وإذا لم يكن فصلاً كان أو عطفاً على
عاملين محمد بن حازم

بينا الفتى في شر أحواله حياط خلقان على الطرق
صار أميراً لترى غبرة وقدرة ليس في الخلق

قال صعصعة بن صوحان الناس أصناف صنف شعراء وصنف
خطباء وصنف علماء وصنف تجار ورجرجة بين ذلك
تكدر الماء وتغلي السعر سعيد بن حميد

أمنت الدهر فيك ورب خوف طويل كان أوله أمان

سلبتك غادرا وسلبت مني وفيا لا يخبثه امتحان

فلا تر أنني المفجوع وحدي كلانا قد أضر به الزمان

مسألة حكي عن الأصمعي أنه قال

مهر فلان مفعلان من أبان وهذا فاسد

مسألة

أجاز الذي في شعر جرير فأول هذه الأجزاء لأبدك على أن خيرا

من فعلان ووزنه أفعل لأن الجموع قد زاد فيها وقد جيء بها القلة للآحاد

كحزة وأحزون وباطل وأباطيل وقولهم خيرة للمؤنث يدلك

على أنه ليس بأفعل قال الجميح

وأمكم خيرة النساء على ما جان منها الدجاج والأسم

قال ما هنا مصدر قال مالك بن خالد الخزاعي وهو خزاعة

ابن سعد بن هذيل

في رأس شاهقة أنبوبها خصر دون السماء له في الجو قرناس

أنبوبها طريقها وقرناس أنف تخرج من الجبل ودون السماء يكون

ظرف لله والمعنى أنه طويل ويكون متعلقا بخصر أي بارد دون السماء

ويجوز أن يكون خصر ودون السماء جميعا خبرا للمبتدأ كحلو

حامض فإذا كان كذلك كان متعلقا بمحذوف وموضع

الظرف على هذا كموضعه في قولك زيد خلفك وفيها

يبني الحشيف عليها كي توازيها نفسه وهو للأطمار لابس

فأزمن مرقب عجلان متنجما وذابه ريبة منه وإيجاس

قالوا تقول كأنه يرقب القانص نبصره وذابه من الغائض

نية متجما ما صبا قد أقحمه **قال** أضمر النون ولم يجر

لذكرها والعين لدلالة الحال عليهم

مسألة

اهتزت ردينية إن كان فيه ضمير دعا ذلك إلى حذف الفاعل

وذا لا يجوز فيجب أن لا يكون فيه ضمير وأن يتبع الصفة بأنها فاعل

لأنها صفة لفاعل ويقوي أن الموصوف هنا غير مراد دخول

حرف الجر عليه في نحو مررت بضارب وبحدثني وفي قياس

قول الكسائي أنه يجوز أن يكون فيه ضمير لأنه يجيز أن يحذف الفاعل

وإذا كان محذوفا كان مرادا هنا وإذا كان مرادا امتنع أن يكون
في دنيته ضميره ومن رفع هذه الصفة عنده بأنها صفة الفاء على
لأن المحذوف عنده مرتفع بأنه فاعل كما أن المبتدأ إذا حذف
كان مرتفعا بالابتداء ٥ حدثنا أبو عمرو السماك بإسناد
له عن وهب بن منبه قال سميت الريح العقيم لأنها تلقحت
بالعذاب وتعقمت عن الرحمة كتعقم الرجل عن الولد إذا كان
عقيما لا يولد له ٥ وحدثني أبو عمرو السماك قال يروى عن
الحسن أن إبليس كان من الخازنة قال وعندي هذا الخبر
بإسناد ليس يحضرني الآن ٥ حكى لي أبو الطيب بن شهاب
قال قيل للمشاخ إنك لتحفظ أو جيد الحفظ فقال وكيف لا
أفعل ذلك وأنا أشرب نبيذ الزبيب والعسل ٥

مسألة

ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون لم تدخل النون هنا لأنها إنما تدخل
لتفصل هذه اللام من لام الابتداء ولا حاجة هنا إلى الفصل لأن تقدم
اللبس لأن الداخلة عليها اللام هنا فضلة ولام الابتداء لا تدخل

الفضلات وكذلك لم تدخل في ولسوف تعلمون لأن سوف
تدل على أنها ليست بلام ابتداء فالموضعان سواء

مسألة

حكى سيبويه ثماني حجج حججتهن بيت الله فحمل الضمير فيه على أنه على
الاتساع ومنتصب انتصاب المفعول به وإنما يعمل ذلك
لأن الكلام قد انتصب فيه اسم آخر على المصدر فلا ينتصب مصدران
فإذا كان كذلك كان ما قاله أيضا من قوله أعلم الله زيدا
عمرا خير الناس العلم اليقين إعلاما يدل على أن العلم اليقين ينتصب
بفعل آخر وعلى هذا إن جاء في كلامهم شيء فيه مستثنيان حمل
على أنه المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بتوسط حرف وينتصب
الآخر على الاستثناء كما فعل ذلك في ثماني حجج حججتهن بيت الله

الأخطل

في أي شيء أقل الله خيرهم لا أن لهم ذمة فينا ولا نسوتهم
أنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم ٥ وقال أبو عمرو أيضا
الأرزبة الرباعون وهي شاعمبة والواحد إرزب قال

إذا قارنكم عبد ودّ فإنكم أرانبة ترعون دون الأعاجره

أنشدني إبراهيم قال أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي

لحى الله بيتا ضمني بعد هجعة إليه دجوجي من الليل مظلم

رفعت إلى شيخ لهم بين آبهم هو العير إلا أنه يتكلم

فجاء بزق الدبا بنفي آبائه ولم يك في زق الدبا لي مطعم

فقلت له يا غذا أباك وأعزك فماذا وهذا لا أبالك مسلم

قال أبو عمرو في قوله فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية المعنى فحلق ففدية أي فعليه فدية وهذا صحيح مثله وأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست أي فضرب فانبجست ومثله مما يحذف للدلالة عليه كثيره

مسألة

القول عندي في قوله وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله فيمن لم يجعلها زائدة أن يكون في موضع جر بإضمار الجر لأنها إن كانت نصبا كانت كخلاف ظرفا وإن مع صلتها لم يستعمل ظرفا من زمان ولا مكان فأما ما ينسب فيهم فإنها ظرف زمان وعلى ضرب من التوسع وليست ظرفا من المكان فلا يجوز أن يكون حرف الجر

من إرادته وهو معنى الظرف لأن هذا أمر قد رفضوه ولم يستعملوه وإن جعلته حالا على أنه لو ظهر حرف الجر لكان يكون في موضع الحال مع الموصول بصلته كان أيضا ممتنعا لأن الحال ينبغي أن تكون نكرة وأن يكون ذا الحال ويبين ذلك وإن كان معينا بمنزلة العراك وعلى ونحوه ألا ترى أنه لا يستعمل في الموضع الذي يستعمل فيه

أبو بكر للطرماح ٥ بيض

يطفن بحوزي المراتع لم يرع بواديه من قرع القسي الكنائن

مسألة

بين اعتراض من اعترض في قوله ألا علالة أو بداهة قارح بأن المضاف إليه محذوف يدافع أن يكون بمنزلة ما شبهه به من قوله لله در اليوم من لامها لأنه قد ولي المضاف غير المضاف إليه وإذا وليه غيره في اللفظ فقد وقع الفصل به بينهما كما وقع الفصل بينهما في اللفظ في قوله لله در اليوم وإذا كان كذلك فقد ساواه في القبح للفصل الموقع بينهما وزاد عليه فيه أن المضاف إليه محذوف وفي لله در اليوم مذكور فلا يخلو الأمر من أن

يكون اراد المضاف اليه فحذفه لدلالة الثاني عليه او اراد اضافته الى
المذكور في اللفظ وفصل بينهما بالمعطوف وكيف كانت
القصة فالفصل حاصل بين المضاف والمضاف اليه واعترض من اعترض
بان قال لو كان على تقدير الاضافة في الى قارح الظاهر لكان
الا علالة او بداهة قارح لا يلزم لانه يجوز ان يكون الا علالة قارح
او بداهة قارح فيظهر المضاف اليه موضع الاضمار مثل ولا مثنى
معز فحذفه من اللفظ ولا تذكره كما جاز عند من خالف سيبويه
ان يذكر علالة وهو يريد الاضافة فحذف المضاف وله ان يقول
ان تقدير الحذف اسوغ ولكن احذفه بعد ان قد جرى ذكره وحذف
ما جرى ذكره اسوغ لتقدم الدلالة عليه ابو بكر عن احمد
ابن يحيى ان الاصمعي قال في قول الشاعر

الا ملكيما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره

المعنى فيه التقدير كانه ابوه ما امه من محارب ه فقال
سيبويه تقول عجبت من ضرب اليوم زيدا ولا يكون على هذا لله درّ
اليوم من لامها فتضيف درّا الى اليوم لان درّا بمنزلة قولهم لله بلادك

فليست تجري مجرى المصدر ولا تعمل عمل الفعل قال ابو عثمن فلو
اضفت درّا الى اليوم لبقي قولك من لامها لا موضع له لانه ليس كالضرب
فيكون الثاني في موضع نصب بالمصدر فيكون بمنزلة عجبت من
اعطاء زيد درهما فاذا بقي لا موضع له لم تجز الاضافة في درّ واذا لم
تجز الاضافة في درّ الى اليوم جعلته فاصلا بين المضاف والمضاف
اليه وجعلته متصلا باللام ومعمولا له ولا يكون معمولا للامها
لان ما في الصلة لا يعمل فيما قبله حكى لي ان احمد بن علي
الشطوي سال ابا شعيب البرذعي في العصير لم زعمت انه لا يحل
حتى يذهب منه الثلثان ويبقى منه الثلث دون ان يكون يذهب
منه اقل من ذلك فقال ابو شعيب لو كان يحل
بجزء يسير ينقص منه لكان اذا وضع في الشمس يحل وذلك
انه معلوم ان الشمس تاخذ منه شيئا فقال احمد اذا اخذت
الشمس منه شيئا لم يحل وذلك ان الشمس لا تاخذ منه شيئا
حتى يغلي واذا غلا صار خمرا واذا صار خمرا فاخذت الشمس منه شيئا
لم يحل كما انه اذا صار خمرا ثم طبخ لم يحل بالطبخ فقال

ح
البرذعي الفقيه استاذ ابي
الكرخي قتل في طريق مكة
في جملة من قتل من الحجيج
لكن في زمن المكتفي عند ظهور
القرامطة وكانت سنة ...
والملاك وخرج المكتفي
فلا قاتلهم وظفر بهم فاهلكهم

أبو سعيد الذي يعول عليه في هذا قول عمر وهذا حده أو نحو هذا فقال
له تقا يسني حتى إذا بلغنا موضعا نبع القيابين ونحج يقول عمر وقولك
وقول عمر عنبسي واجد فهلا قلت ذلك من أول الأمر

مسألة

قال الله سبحانه الحج أشهر معلومات إن شئت كان على أشهر
الحج أشهر معلومات وإن شئت الحج حج أشهر معلومات
ولا يكون على شعر شاعر ورجل عدل إذا جعلته هو هو لأن
الرجل فاعل في المعنى والأشهر ليس بفاعلات في المعنى فهذا إنما
يجوز فيما كان فاعلا في المعنى ولا يجوز فيما هو مفعول وإن كثر
الفعل في الأشهر ومن هذا قوله الخمر من هاتين وأشار إلى التمر
والعنب وإنما المعنى من أحدهما وهو العنب وعلى هذا يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان فإن قلت فهل يستقيم على هذا أن يكون
ما قاله سيبويه من قوله سير عليه شهرا ربيع وأنت تريد أن السير في
أحدهما فإن ذلك لا ينبغي لأن ذلك للتكثير وإذا كان
للتكثير لم يجز أن يريد أحدهما ويدل على أنه على التكثير أنه بالتثنية

قد زال عنه تعريف الواحد الذي كان يجري مجرى العلم وإذا زال ذلك
التعريف عنه خرج من أن يكون في جواب متى وصار في جواب كم
وإذا صار في جواب كم لم يجز أن يكون العمل في أحد ذلك
دون الآخر يدلك على ذلك أنك لو قلت كم سير عليه فقال
يومان لم يجز أن يكون العمل في أحدهما وكذلك لو قال كم
سير عليه فقال المحرم لم يكن في جواب متى في قول أبي بكر
وما كان يقوله من أن ذلك مذهب سيبويه فقولك
شهر ربيع وإن كان في التثنية معرفة كما أنه في الإفراد معرفة
بدلالة قوله به البتة شهري ربيع كليهما فإن التعريفين مختلفان
كما أن تعريف زيد والزيدان مختلفان فتعريف شهر ربيع من باب
عبد الملك وزيد مناة وتعريف شهري ربيع من باب غلامي
زيد وإذا كان كذلك كان حقه أن يكون في جواب
كم وإذا كان في جواب كم وجب أن يكون العمل فيهما جميعا
وأما ما كان يقوله أبو بكر من أن مذهب سيبويه أن المحرم
ونحوه إذا لم يضف إليه الشهر كان في جواب كم وإذا

أضفت إليه الشهر كان في جواب متى فكان يستدل
على ذلك بظاهر قول سيبويه ويقول إن حجته في ذلك استعمالهم
إياه على هذا ولعمري إن ظاهر قول سيبويه كما ذكر وكان
أبو إسحق يخالفه في ذلك ويدل على أن الإضافة إذا وقعت في
الشهر كان أولى بجواب متى منه إذا لم يقع فيه الإضافة لأن الإضافة
بابه التخصيص وما كان في جواب متى كان مخصصا فإذا
كان كذلك كان اللفظ الموضوع عندهم للتخصيص
أولى من اللفظ الموضوع لغير التخصيص فإن قلت فإن هذه الأسماء
إذا لم تضف ففي بعضها الألف واللام وهما أيضا للتخصيص قيل الإضافة
بالتخصيص أولى من اللام لأن وضعها والقصد بها له وليست
اللام كذلك ألا ترى أنه قد جاء فيه إني لأمر بالرجل مثلك
فيراد به الشياع وغير المعين وفيها أيضا باعلام العمر من أسبرهام
وقلما تجد ذلك في هذا الضرب من الإضافة وإذا كان كذلك
فدلالة القياس أيضا يعضد هذا الذي كان يذهب إليه
فأما ما لم يكن فيه لام المعرفة من هذه الشهور نحو رجب وصفر

فإنه إذا لم يكن الشهر مضافا إليه كان في حكم الشياع وإن كان
قد جرى معرفة معينا ألا ترى أن ذلك قد جرى في نحو زيد وعمرو
يدل على ذلك قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
فعلمت بالإضافة أنه أخرجه من حكم العلم وأدخله في حكم الشياع ه

مسألة

حكي أن الأعمش قال لأبي يوسف لم لم يقل صاحبك
إن بيع الأمة طلاقها وهو قول عبد الله فقال له لما رويت
أنت أن بريرة لما اشتراها خيرت ولو كان بيعها طلاقها لكان
الطلاق قد وقع بالبيع فلم يكن للتخيير معنى فقال أنتم
الأطباء ونحن الصيادنة

مسألة

هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فمن رفع
اليوم في الموضعين فهو فعل للحال ويجوز أيضا إضافته إلى المبتدأ
والخبر لأنه للحال وليس للمستقبل ولو كان للآتي لزمت
إضافته إلى الفعل والفاعل كإذا ألا ترى أن التي تضاف إلى
الزمن الآتي بمعنى إذا كان في موضعه إذا جاز في الشعر أن

تجاريه ولن تجاريه وهو للجلال مجال فاذا كان محالا لم
يمتنع اضافته الى المبتدا والخبر كما ذكرنا لخروجه عن معنى
اذ وامتناع المجازاة به في الضرورة لو كان اذا ه

مسألة

الدليل على ان القلقال والزلزال ونحو ذلك من مضاعف
الرباعي ليس من الثلاثة وانما هو جنس على حدة بحيئه مفتوحا
واستمرار ذلك فيه فاختصاص هذا البناء في هذا القبيل وامتناعه
من غيره دلالة على انه صنف براسه كما ان اختصاص كينونة
ونحوه بالثلاثة المعتلة دلالة على انه قبيل منفصل من الصحيح ولو
كان من الثلاثة كان كالسرهاف ونحوه ولم تختص بهذا
البناء ه قال يعقوب في كتابه في المثنى نحو العمرين
اتبعتها بذنبين يقول بعضها ثمن وبعضها ثمن الاخر ه

ذكره ولم ... في كتابه

مسألة

لو قال قائل في لد ولدن ان احد الحرفين بدل من الاخر
لان النون كهذه الحروف ويقوي ذلك قولهم كد وددا

ودددن ويتعاقب النون وحرف العلة واستعملا ايضا مجد وقبن
لكان وجها ه مسألة في احدى النسخ
في تحقير اسم رجل برني وفي الاخرى برني فوجه الاول
انه على قول من قال في بضع بوبضع وفي هار هويار
ومن قال في احوى احي لم يقل هنا الا برني لان الهمزة تخفيفها
قياسي فهو كالملفوظ بها فلم يجتمع لذلك ثلاث ياءات ه
فاما النسخة الاخرى برني فعلى بضيع لم يرده من حيث لم يحتج
اليه وما صح مثال التحقير ومثاله من التحقير فعيل ومن
التصريف فيل ولم يعرف للزيادة ه

مسألة اعلم ان اوي افعل من اويت

مسألة

يوم من ذات يوم انه عقيب الليلة وضحى النهار دون الذي هو
عبارة عن البرهة وذات صفة محذوفة الموصوف
اي مرة ذات يوم ومرة ذات زمان لا يفيد كما لا يفيد مرة في
زمان واذا كان ضحى النهار خصص وافاد كم

مسألة

قال سبحانه يغوث ويعوق ونسرا فهو علم وقد قال الشاعر
وبالنسر عندما يجوز أن يكون عُرِّف بشيئين أحدهما باللام
والآخر بغيرها كفينةٍ والفينة والإلاهة وإلاهة فاعتقب
عليه تعريفان وليس هذا كما ذهب إليه أبو بكر في قوله
سبحان من علقمة الفاخر لأن هذا قد صار معرفة بعد أن
كان نكرة وصار سبحان علما للمعنى كما أن خضارة
اسم للبحر كالعلم ولا كما قال سيبويه من أن بعضهم
يقول هذا ابن عرس مقبل ولا على حد هذا بعلي شيخ لأن هذا
أيضا إنما دخله ضرب واحد من التعريف ويجوز أن يكون اللام
في النسر زائدة فأما بنات الأوبر فيجوز أن يكون جعل
أوبر نكرة كقوله هذا ابن عرس مقبل ويجوز أن يكون أوبر
استعمل معرفا باللام مرة وبغيرها أخرى فيعتوره تعريفان مختلفان
ويجوز أن يكون اللام زائدة وأن يجعله من باب فينة أشبه
لئلا يحكم بالزيادة ومن قال في الحارث والعباس حارث

وعباس لم يقل الذي سمي باسم نكرة غير صفة بالحاق لام التعريف ألا تراهم
لم يقولوا في اسم رجل الثور ولا اليربوع ولا نحوه فأما الفضل
فللوصف بالمصدر لأنهم جعلوه الشيء بعينه أنشد أحمد بن يحيى
فأي امرئ في الحرب أنت وأيه إذا الحرب أبدت عن نواجذها العصل
القول في هذا الضمير عندي أنه لا يريد به واحدا بعينه ألا ترى أن حكم
أي أن يكون بعضا من كل نحو كقولهم هو أحسن الفتيان وأجمله

مسألة قولهم سواء من قوله

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
يمنع أن يكون ويمدحه وينصره في الصلة لأن سواء لا يقع على الواحد
فمن إذا نكرة ويهجو صفة لها وحذفت بعد وأقيم الفعل
بعدها نائبا عنها كقوله جادت بكفي كان من أرمى البشر

عمر بن أبي ربيعة

وشرتب فاستشرى وإن كان قد صحا فؤاد بأمثال الدمى كان مولعا

وله

ألم ترنب أن البين قد أفد فما قل الثواء لئن كان الرحيل غدا

مسألة

إذ الناس إذ ذاك من عزّ بزّا — لا تتعلق إذ الثانية بمحذوف بعد
الناس لأنه ظرف الزمان لا يتضمن الجثة ولا بما بعد من عزّ بزّ لأن
الشرط لا يعمل فيما قبله وإذا كان كذلك كان متعلقا بما
يدل عليه قوله من عزّ بزّا كأنه إذ الناس إذ ذاك
يتغالبون ونحوه ولا يجوز أن يكون بدلا من إذ الأولى لأن الجملة
المضافة إليها إذ الأولى لم تتم فإن قلت فأضمر للناس خبرا
كأنه متغالبون وأبدلها من الأولى وأضمر لذاك خبرا أيضا كان
غير ممتنع فإن قلت هل لا يجوز أن أعلقها بشيء قبل قوله
إذ الناس فإنه ۝ ببعض ۝ أنشد ابن حبيب لجرير

ولما أن نعى الناعي عميرا ... حسبت سماءهم همت بليل
وكاد النجم يطلع في نهار ... وخاف الذل من من سهيل

ع — يجب عندي أن يكون على حذف المضاف كأنه حسبت
سماء نهارهم ولا أفيد المعنى ۝ أنشد الفضل بن محمد اليزيدي
عن ابن الأعرابي

أما ودماء لا تزال كأنها ... على قنة العزى وبالنسر عندما
وما سبّح الرهبان في كل بيعة ... أبيل الأبيلين المسيح بن مريما
لقد هزّ مني عامر يوم لعلع ... حساما إذا ما عضّ بالهام صمّما

مسألة

أضرب عنك الهموم طارقها — ليس على الوصل ولا على الوقف فهو
كقوله ۝ وماله من مجد تليد

مسألة

لا يجوز أن يكون أبينون تحقير أبناء أفعال فانصرف عنه إلى
أفعل كما قالوا في صبية وغلمة أصيبية وفي الحديث
كان يلطح أغيلمة بني عبد المطلب فأفعلة كأفعل من أفعال وإلى
هذا ذهب الفراء وإنما لم يجز لأن أفعل لو كان مجموعا بالواو والنون
وإذا لم يجئ لم يجعل أبينون المتنازع فيه أصلا كما لم يجز أن يجعل
مقصورا من أفعال إذ لم توجد أفعال مقصورة فثبت إذا
أنه اسم صيغ في التحقير كعشيشية وأنيسيان ونحو ذلك
فلذلك حكم سيبويه على أنه أفعل كأعمى فأما قوله ترل

أُبَيْنِيكَ إلى غير راعٍ   والياء فيه الياء التي هي علامة الجر ولام

الفعل ساقطة لالتقاء الساكنين

مسألة

قولهم أناسيّ ولم يقل أناسين كثيرًا جيّد يدلّك على أن الألف والنون
كالألف والنون في سكران وإذا كانوا قد قالوا في إنسانٍ [illegible]
أنه على وزن الملحق وغير الملحق أجدر أن لا يجوز أن تثبت الياء والنون
في تكسيره على حدّ سراحين بهذا يدلّ على فتح الكراوين
وأنه إنما جاء بضرورة القافية فإذا صحّ ضعفه فيه كان لا يجوز إلا
كرّان ولا تقول كراوين من أجل ما جاء من قوله
جيف الجبابات والكراوين   إلا أن تثبت ذلك في غير هذا الموضع

مسألة

جاءت الهندات حسنٌ وجاءت هندُ قبيحٌ   وذلك أن الواحد يجب
في القياس أن يكون في مؤنثه العلامة ليفصله من المذكر
وليس كذلك الجمع وقد يكون الألف والتاء في المذكر
نحو حمّامات وإنما أردنا تأنيث الجماعة لا الواحد   ولا يجوز

عندي جاءت الزيدون تريد الجماعة لأن هذا الضرب لم يجئ في تأنيث
كما جاء في حمّامات مما ذكرته لك ولا يكون ذلك
إلا على حدّ واحده المذكر وتثنيته   فأما سنون فالجمع فإن
فيه لبسًا على مذهبهما في الزيدون ألا ترى أنه قد تغيّر بعض حركاته
وليس شيء من هذا في الزيدون ونحوه   ع   قد جاء نحو جاءت
الزيدون عندي مجيئًا كثيرًا منه قول الشاعر النابغة
قالت بنو عامر خالوا بني أسد   وقول الآخر   فما شُبّيت
أبي ولا شُبّيت   وهو كثير

مسألة

أنشدنا أبو العباس في الكامل

إذا ما قلت أيّهم لأيٍّ تشابهت المناكب والرؤوس

ينبغي أن يكون أيّ كناية عن العلم كأنه قال أيّهم
لفلان فأجيب بأمرهم ومن الذي يشبههم أي لم تر للرؤساء على من
دونهم مزية كقول الآخر

وأنك لو رأيت عبيد تيم وتيمًا قلت أيّهم العبيد

وكقوله   سواسية كأسنان الحمار   وكقوله

لهم مجلس صهب السبال أذلة سواسية أحرارها وعبيدها
ونظير كون أي هنا كناية عن علم قول الآخر
وأسماء ما أسماؤه ليلة أدلجت إلي وأصحابي بأي وأينما
كنى بأي عن بلده وطلبا للسلم بصرف فإن قلت هل يجوز أن يكون تقديره
أيهم لأي بسعود فتضمر هنا الفعل للدلالة عليه ه ببض ع

مسائل مكتوبة في آخر المجلدة

مسألة

قال أبو عمر في مختصره كنت وعمرا حديثا للناس وقال
أبو الحسن تقول كنت وزيد كالأخوين قال ولا يجوز كنت
وزيدا قائمين على الخبر أو كلاما هنا محصوله وجوازها قال
أبو عمر أن الحديث لما فيه من الإشاعة والعموم صلح أن يكون
خبرا هنا ألا تراك تقول كان زيد حديثا للناس وكان أخوال
حديثا لهم وأصبح أخوتك حديثا عنهم فلما صلح لشياعه للواحد
فما فوقه صلح أيضا في المسألة التي هي كنت وعمرا حديثا
للناس ولما لم يجز كنت وزيدا أخوين لأنه ليس معك اسمان

من العموم والشياع صح

لكنت فيكون لهما خبران وإنما معك اسم واحد وهو التاء في
كنت فأما المنصوب بعده فليس اسما لكنت معطوفا على
الأول وإنما هو أحد المفعولات ولا محالة أنهن فضلات فلا يجوز أن
تخبر عن الفضلة كما تخبر عن صاحب الحديث فلما قلت
كالأخوين اجتمع لك فيه أمران لا بد من كل واحد منهما أحدهما
أن الكاف ليس في لفظها علم التثنية والآخر أن مفادها مفاد
التثنية فلما سلم اللفظ وصح المعنى جاز ولو قلت كنت وزيدا
أخوين لصححت لعمري المعنى وأفسدت لا محالة اللفظ فلهذا أعدل
إلى الكاف لسلامة اللفظ بها والمعنى جميعا ومنه جاء قولك
حديثا للناس لأن الحديث لما فيه من الشياع والعموم يصلح للواحد
وما فوقه كما أن الكاف كذلك ألا تراك تقول زيد كعمرو
والزيدان كالعمرين والزيدون كالعمرين وهذا واضح ه ونقول
على هذا كانت البقرة وعجلها إقبالا وإدبارا قياسا على قولها
فإنما هي إقبال وإدبار ألا تراك تقول البقرتان إقبال وإدبار
والبقر إقبال وإدبار فلما شاع في الواحد فما فوقه جاز أن تقول

كانت البقرة وعجلها اقبالا وادبارا وتقول على هذا كان فرعون
وذريته طاغوتا من حيث كان الطاغوت في الاصل مصدرا
ألا ترى الى وقوعه على الجماعة في قول الله تعالى أولياؤهم
الطاغوت وعليه تقول كانت الناقة وفصيلها اكلا وشربا
ولا تقول آكلين ولا شاربين فان رفعت فقلت كانت
الناقة وفصيلها آكلين وشاربين صحت المسألة كما لو قلت
كنت وزيدا اخوين اذا رفعت زيدا على ضعف رفعه الا ان تؤكده
غير انك ان رفعته على ما فيه ثنيت فقلت اخوين وتقول تركت
زيدا واخاه عبرة للمعتبر لان العبرة مصدر والمصادر لشياعها
تقع للواحد فما فوقه ولو قلت تركت زيدا واخوه عبرتين جازت
التثنية والافراد اما التثنية فعلى ان تضع التعبير هنا نوعا لا
جنسا واما الافراد فعلى ارادة مذهب الجنسية والعموم
وتقول جاء البرد والطيالسة جميعا ان جعلت جميعا مصدرا
فلا سؤال لما تقدم وان جعلته اسما على صفة قوله
عهدي بها الحي الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام

ففيه النظر وقياسه عندي الجواز وان لم يكن مصدرا وذلك ان
ان جميعا ليس هنا خبرا فيمتنع جوازه وانما هو حال والحال قد يحمل على
المعنى دون اللفظ ألا ترى انك تقول مررت بزيد مع عمرو
قائمين وان كنت لا تجيز مررت بزيد مع عمرو القائمين على الصفة
وانما ساغ ذلك في الحال من حيث كانت تأتي مؤكدة دخولها
كخروجها ألا ترى قوله كفى بالنأي من اسماء كاف وقوله
وهو الحق مصدقا وانا ابن دارة معروفا لها نسبي وانما جاز
ذلك فيها لانها زيادة في الخبر والزيادة تحتمل من الاتساع ما لا
يحتمله ما لا بد منه فان قلت فقد جاءت الصفة زائدة مؤكدة
كامس الدابر والمدبر وكقولهم عام اسنة ومناة الثالثة الاخرى
وقوله فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة قيل هذا الموضع
انما اتى الصفة من قبل الحال اذ كانت شبيهة بها ومنقولة عنها اليها ألا
ترى انك تقول مررت برجل واقف فاذا عرفته قلت مررت
بالرجل واقفا فمن اجل ذلك من الشبه بينهما ما جاء من زيادة
الصفة ولولا ذلك لما كان مبناها الا على الفائدة وان لا يكون

أحد الزيادة وبعد فكل ما جاز أن يقع خبرا عن الواحد فما فوقه بلفظ
واحد فجائز أن يكون خبرا عن المرفوع مع المفعول معه وما لم يقع
إلا للواحد فلا يجوز أن تثنيه على أن تجعله خبرا عنهما لما قدمنا
والمسائل من هذا الضرب كثيرة متصلة فامض فيها على علبه
تصب بإذن الله

مسألة

قول الله سبحانه فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون فيه
دلالة على شدة اتصال الصفة بالموصوف ووجه ذلك
أن استحقاقهم الويل لم يكن لأنهم مصلون وإنما استحقوه لسهوهم
عن الصلاة ألا ترى كيف كان الاعتماد على صلة الصفة لا على
نفس الموصوف وكيف يجوز أن يستحق الويل عن الصلاة وهو مستحق
عن تركها والسهو عنها ومع هذا فإنه لا يجوز فيما بنا عليه أحق
الناس بمال أبيه ابنه البر به من قبل أن حكم الجزء الذي هو
خبر المبتدأ أن يكون مفيدا لأنه هو الجزء المستفاد من الجملة وابنه
لا يفيد في هذه المسألة إجماعا فلم يغن عنه مجيء الصفة بالبر بعده

وليس كذلك المجرور ألا ترى أنك إذا قلت نزل أبوك على جعفر فالجزء
المستفاد من الجملة المعقود عليه الخبر إنما هو الفعل وأما المجرور فضلة
فيه منها بد ولا غنى بالفاعل عن الفعل فكذلك قوله عز اسمه
فويل للمصلين وذلك أن اللام هنا متعلقة بما هو الخبر في الأصل
هو اسم الفاعل كأنه قال ويل ثابت لهم ثم لما حذف اسم الفاعل أقيم
الظرف مقامه نائبا عنه والمفاد في الحقيقة إنما هو الكون والاستقرار
فاعرف ذلك ه وقال الأخفش في الاسمين اللذين يجعلان اسما
الأول منهما مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف
في النكرة ولو سميت رجلا بخمسة عشر قلت هذا خمسة عشر قد جاء
وهذا خمسة عشر آخر ومررت بخمسة عشر مقبلا ومثل ذلك
حضرموت وبلال اباذ تقول هذا بلال اباذ وهذا بعلبك
ورامهرمز قال ومثل ذلك بيت بيت ومعد يكرب إلا
أن معد يكرب أسكنت فيه الياء لثقلها ومن العرب من يضيف هذا
كله إلى آخره فيجره إلا أن يكون أعجميا فلا ينصرف نحو
هذا بلال اباذ وهذا رام هرمز في لغة من أضاف ه وقال

اعلم انه لا يصلح ان تجعل مثل مدائن محاريب ولا مثل مساجد محاريب
ولا مثل جلاجل سلاسل اسما واحدا مثل حضرموت لانه لم يجئ شيء
من هذه الابنية اسمان جعلا اسما واحدا فان قلت فان جاء فكيف
ينبغي ان يكون في القياس فانه ينبغي ان يكون مصروفا في النكرة
لانك قد حولته الى باب ينصرف في النكرة وخرج من حد البناء
لانك انما كنت تركت صرفه لانه على مثال لا يجيء في الواحد مثله
وانت الآن لا يمنعك البناء الاول الا ترى انك اذا ادخلت في الجمع الهاء صرفته
في النكرة نحو صياقلة وجحاجحة لما دخل في غير بابه فان قلت
ما بالي اذا سميت رجلا بمساجد لم اصرفه في النكرة قلت لانه
على بناء يمنعه من الصرف ولم يزل ذلك البناء حيث سميت به ٥
واذا سميته بمساجد محاريب وجعلته اسما واحدا فقد صغته صياغة
غير الذي كان وبنيته بناء آخر وكذلك لو جاء اسم على
واحدة حمراء اي تجعل واحدة مع حمراء اسما وواحدة بشرى
او رجل بصباء وانت تريد ان تجعله اسما واحدا مثل حضرموت
انصرف في النكرة لان الالف ليست للتانيث في هذه الحال الا

ترى انك لو رخمته حذفت الالف الآخرة من الاسم الآخر ولم تكن
تحذف الهاء وينبغي في القياس ان تثبته ان تهمز فتقول واحدة
حمراءان ورجل بصباءان لان الالف ليست للتانيث
في هذه الحال ٥ من الاوسط

هذا باب النون كيف صارت من مخرجين

وذلك ان النون الخفيفة نحو منك وعنك ليس لها مخرج من الفم
انما هي من الخياشيم ونون عن خالد من الفم وكيف صارت هذه
التي من الخياشيم نونا وليس موضعهما بواحد وذلك ان الصوتين
اشتبها كما انك قد تضرب بالشيء فيجيء له صوت ثم تضرب
بغيره فيجيء له صوت كصوته فلا تنكر ان يشبه الصوت
من موضعه صوتا من غير موضعه لم يجئ في الحروف شيء هكذا
غير النون وانما صارت النون مدغمة في بعض حروف الفم
وهي خفيفة مخرجها من غير الفم لان صوتها كصوت التي من الفم

والنون التي من الفم لا تجنب الراء واللام فلذلك أدغمت النون في
اللام والواو والياء وبقيت غنة فإن قلت أليست ضربت
النون لما أدغمتها حرفا غير النون والغنة لا تكون إلا في النون
فإن تلك الغنة هم منك بالنون كما تهم بالحركة حين تقف
فتقول هذا عامر فيعرف السامع أنك تريد الرفع لما ترى من تهيؤك
لذلك وكذلك ما ترى من هذه الغنة ومثل ذلك ما بقي من
الإطباق إذا أدغمت الطاء والظاء والصاد والضاد في حرف ليس
بمطبق فيبقى الإطباق وذلك لأنك هممت بالحرف المطبق
ثم لم تجئ به وقال إن قلت ما بال الحروف
التي من مخرج واحد تكون مختلفة تكون الطاء والدال والتاء
من مخرج واحد وهي مختلفة فالذي تخالف بينها وهي من مخرج
واحد الإطباق والهمس والجهر والرخاوة والشدة
وقال الرخو ما تجري فيها الصوت واسترخت عليك
إذا مددتها نحو السين والزاي والفاء والثاء والشديدة ما لم تجر
فيه الصوت نحو الدال والتاء ونحو الميم والنون إلا أن النون

والميم صوتا ولكنه لا تخرج من موضع لفظك بهما فلبس الصوت
لهما ولا تجتنب أنهما رخوان هما شديدان فإذا أردت أن تعرف شدة
الحرف من رخاوته فضعه موضعه ثم اعتمد عليه فإن جرى فيه
الصوت وخرج الصوت من موضعه فهو حرف رخو وإن لم تجر
له الصوت فليس هو رخوا هو شديد م وقال
المطبقة إذا تكلمت بها أطبقت وسط لسانك إلى ما حاذاه من
الحنك فحصرت الصوت ٥ هنا وهناك ثم هنا وثمه وهل
يجوز أن يقال ثم هنالك فقيل ذا وذاك وهذا وهنالك
وقالوا هنا وهنالك وها هنا فالقياس أن يقال ها هنالك
كما قيل هذالك إلا أنا لسنا نعلم ها هنالك مسموعا كما علمنا
وقلنا له هذالك فاستعن بالقرآن وقد يجوز في القياس ما
لا يجيء في الاستعمال ألا ترى أنه لم يجئ ودع وإن كان
قد جاء يدع

مسألة

أفعل منك صفة معناها إذا قلت مررت برجل أفضل منك

انه يزيد فضله عليك فالواحد والاثنان والجمع والمؤنث في ذلك
سواء في اللفظ كما كنت تقول مررت برجلين يزيد
فضلهما عليك وبرجال يزيد فضلهم ولا تثني المصدر ولا تجمعه
وان شئت ثنيت وجمعت فلما كان المعنى هذا وكانت
الصفة غير تامة لم يجز ان تثنى ولا تجمع الا بعد التمام وانما تمامها
بمنك لانك اذا قلت زيد افضل منك واطول منك
فانما انت تثبت ابتداء فضله وطوله فهو لم ينفرد بفضل ولا طول
انما له هذه الصفة بالاضافة اليك ومن قبلك اكتسب هذه
الصفة فكانك اذا قلت زيد اطول منك قلت زيد
يطول منك لانك انت بسبب طوله فلو قلت يطول منك لاحتمل
هذا المعنى وغيره فجعل افعل منك لهذا المعنى لا يتعداه فاذا
ادخلت الالف واللام فقلت الاطول والافضل صار
افعل اسما لانه انما يكون صفة اذا كان معه منك واذا كان
معه منك فلا يكون الا نكرة واستغنى عن منك لما دخلت
الالف واللام لانه قد عرف بالاشارة اليه بهما فقال

حينئذ الافضل والفضلى وانما قال سيبويه ان الافضل
والفضلى اسماء لان الالف واللام لم تدخل على افعل صفة ولا على
فعلى لا يقال امراة فضلى انما يقولون اذا ارادوا ذلك افضل
من كذا ولو كان مثل انثى وخنثى اللذين تذكرهما وتعرفهما واصلهما
مستعمل بغير منك لا يقال امراة ولا شاة انثى من كذا فلهذا
صلح ان تقول انثى والانثى وخنثى والخنثى ولا يصلح ان تقول
في الفضلى فضلى واصل الصفات انه لا يكون شيء يوصف به
المذكر الا ويوصف به المؤنث بعلامة تانيث فتقول
ضارب وضاربة هذا فيما كان جاريا على الفعل واما ما لم يجر
على الفعل فللمذكر بناء وللمؤنث بناء فيه علامة التانيث
نحو احمر وحمراء والاحمر والحمراء واصل الصفات للنكرات
لان المعارف الوصف بها عارض فيها اذ كان حق المعرفة ان تغني
معرفته عن صفته ولكن ربما عرض لبس فاحتيج الى الفرق فاذا
كانت صفة لا تنفرد بالموصوف لم يجز ان تؤنث نحو افعل منك
فان جاءت افعل بركنيها فعيل او فاعل جاز فقلت

مررت برجلين أكبرين وأفضلين وأدخلت الألف واللام وتصرف
تصرف غيرها أنشدنا محمد بن العباس رحمه الله عن ابن حبيب

للفرزدق

قعيدكما الله الذي أنتما له ألم تسمعا بالبيضتين المناديا

قال ابن حبيب قعيدكما قيم كأنه قال بعبادتكما
الله الذي أنتما له عبدان من العبادة وأنشد

قعيدك أن لا تسمعيني ملامة ولا تنكأي قرح الفؤاد فييجعا

مسألة

فاعل نحو ضارب وقائم يكون لما مضى ولما أنت فيه ولما تستقبل
إلا أنه إنما يعمل منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل كما أعرب
من الأفعال ما كان في هذا المعنى فإذا قلت الدار أنت نازل
فيها فإن أردت الاستقبال والحال جاز النصب فقلت
الدار أنت نازل فيها وإن أردت الماضي رفعت فقلت الدار أنت
نازل فيها كذلك قلت أنت نحل فيها وكذلك أزيدا
أنت مشتر له ثوبا وإن أردت الماضي قلت أزيد أنت مشتري ثوب

له والكوفيون يقولون إذا أردت بفاعل الماضي قلت أنا لك
ضارب لتكون اللام عقيب الإضافة كما تقول أنا لك غلام
فإن قلت أزيدا أنت اشتريت له ثوبا أو الدار أنت نزلت فيها
نصبت فإذا قلت هذا رجل قائم فيها فجائز أن يكون للأزمنة
الثلاثة وكذلك إذا قلت مررت برجل قائم فيها وقائم
فيها وإذا أردت الماضي فأن تذكر كان أوضح فتقول
مررت برجل كان قائما فيها وكذلك إذا أردت الاستقبال
أن تذكر ما يدل عليه أولى لأن كل موصوف إنما يوصف
بحاله التي هو فيها كذا حقه متى وقع شيء سوى هذا فقدر له تأويل
يعود إلى هذا

مسألة

لم صارت ألف الوصل تدخل على الماضي ولا تدخل على المستقبل
المعرب إلا أن يكون من نحو فعل الأمر والجواب
في ذلك أنهم إنما أدخلوها على المبنيات من الأفعال دون المعربات
لأن المعربات مضارعة للأسماء وليس بابها الدخول على الأسماء وإنما

بابها الدخول على الافعال فلما لم يكن من شانهم ادخالها على الاسماء
امتنعوا ايضا من ادخالها على ما ضارعها ومع ذلك ان حروف
المضارعة متحركة فقد اغنت عن الف الوصل وانما كان
بعرض الادغام متى دخلت تاء على تاء المضارعة نحو تتفعل لو جاز
الادغام لكان اتفعل ولكن امتنع الادغام لما ذكرناه

مسألة

لم قدر النحويون وزن جعفر وما زاد على الثلاثة بتكرير اللام فقالوا
وزن جعفر فعلل ولم يقولوا فعلف او فعلع اذ كانوا انما جعلوا الفاء
والعين واللام مثيرات الاصول فلم كانت اللام اولى بالتكرير
فقد كان بعض اصحابنا سالني عن هذه المسألة فانبئتها في موضع آخر

مسألة

قال سيبويه لا تدن من الاسد ياكلك قبيح ان جزمت
وليس وجه كلام الناس لانك لا تريد ان تجعل تباعده من الاسد
سببا لاكله فان رفعت فالكلام حسن وان ادخلت
الفاء فحسن وذلك قولك لا تدن منه فياكلك وليس كل موضع

تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء الا ترى انه يقول ما اتيتنا فتحدثنا
والجزاء هاهنا محال وانما قبح الجزم في هذا لانه لا يجيء فيه المعنى
الذي يجيء اذا ادخلت الفاء هـ مما يسال عنه في هذا
ان يقال لم حسن مع الفاء النصب وقبح في الجزم اما الذي
اراد سيبويه بحسن فانه مستعمل وبقبح انه غير مستعمل ولم
يفصل بينهما شيء **والجواب** في ذلك ان الفرق
بين المنصوب والمجزوم انك اذا جزمت انما تقدر مع حرف
الجزاء مثل ذلك الفعل الذي ظهر ان كان امرا قدرت فعلا
موجبا وان كان نهيا قدرت فعلا منفيا الا ترى انك
اذا قلت قم اعطك فالتقدير ان تقم اعطك واذا قلت لا تقم اعطك
فالتقدير ان لا تقم اعطك فالايجاب نظير الامر والنفي نظير النهي
لان النهي نفي فمثلت في الجزاء على ما يوهم ينقل فيه فعل الى الاسم ولا استدل
فيه بفعل على اسم ثم عطف عليه واذا قال ما تاتيني فتحدثني
فما بعد الفاء في تقدير اسم قد عطف على اسم قد دل عليه تاتيني
لان الافعال تدل على مصادرها وكذلك اذا قال

لا تفعل فأضربك فالتاء ويدل على ما قال سيبويه أن المنصوب
معطوف على اسم كأنه قال ليس إتيان فحديث ولا يكن فعل
فضرب وهذا تمثيل وتقدير هذا وقواه ويدل على أن الثاني المنصوب
من الجملة الأولى وإن كان بناء الأولى سببًا له قال اعلم أن ما
ينتصب على باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد وكل
ذلك على إضمار أن إلا أن المعاني مختلفة كما أن يعلم الله يرتفع
كما يرتفع يذهب زيد وعلم الله ينتصب كما ينتصب
ذهب زيد وفيهما معنى اليمين ٥ قال فالنصب ههنا كأنك
قلت لم يكن إتيان فأن تحدث والمعنى على غير ذلك كما أن معنى
علم الله لأفعلن غير معنى رزق الله فأن تحدث في اللفظ مرفوعة
لأن المعنى لم يكن إتيان فيكون حديث فقوله مرفوعة
يدل على أن الفاء عاطفة عطفت اسمًا على اسم والكلام جملة واحدة
ومن شأن العرب إذا أزالت الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه
أو حذفوا منه شيئًا أو ألزموه موضعًا واحدًا ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل
ويكون ذلك دلالة على أنهم خالفوا به أصل الكلام فقد دللنا

سيبويه على أن النفي والنهي إنما وقعا على المصدرين اللذين دل
عليهما الفعلان ٥ ويقوي أن الفاء للعطف إذا نصبت ما بعدها
الواو وأن قصتها قصتها في النصب وهما للعطف ٥ فإن قال
قائل فلم جاء يفعل بعد الفاء وهم يريدون الاسم قيل لأن الظاهر من
الذي عطف عليه فعل وكان الأحسن أن يعطف فعل على فعل
ويغير اللفظ فيكون المعنى دليلًا على المصدرين ألا ترى أنهم في النفي
لما قالوا لا أبا لك فأرادوا الإضافة إلى المعرفة أقحموا اللام لشبه
النكرة والمعطوف بالفاء وغيرها على ما قبله يجوز أن يكون ما
قبله سببًا له ويجوز أن لا يكون سببًا له مثل إذا كان لفظه كلفظه
نحو قولك يقوم زيد فيضرب ويقوم زيد ويضرب وزيد يقوم
فيقعد عمرو فيجوز أن يكون القيام سببًا للضرب ويجوز أن لا
يكون إلا أن الفاء معناها اتباع الثاني للأول بلا مهلة فإذا
أرادوا أن يجعلوا الفعل الأول سببًا للثاني جاؤوا به في الجزاء
أو ما ضارع الجزاء وجميع هذه المواضع يصلح فيها الفاء بالمعنى الذي
فيها من الاتباع ألا ترى أن الشاعر إذا اضطر فعطف على الفعل

الواجب الذي على غير شرط بالفاء وكان الأول سببا للثاني نصب
كما قال

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

جعل اللحاق بالحجاز سببا لاستراحته فتقديره لما نصب كأنه قال
يكون لحاق فاستراحة وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء
إلا أنه قبح النصب في العطف على الواجب الذي على غير شرط لأنه
قد جعل لهذا المعنى آلات وكان حق الكلام أن يقول
لو كان في غير شعر وألحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت أو وإن
ألحق أسترح ومع ذلك فإن الإيجاب على غير شرط أصل الكلام
وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول
لأنها أدل على المعاني ألا ترى أنهم جازوا بحروف الاستفهام
والاستفهام ولم يجازوا بالأخبار والأفعال المستفهم عنها فقالوا
أين بيتك أزرك لأن قوله أين بيتك تريد به أعلمني
والعطف بالفاء مضارع للجزاء لأن الأول سبب للثاني وهو مخالف
له من قبل أن عقده عقد جملة واحدة ألا ترى أنهم مثلوا ما تأتينا

فتحدثنا في بعض وجوهها إنما تأتينا محدثا فإذا قلت
لا تعص فتدخل النار فالنهي هو النفي فهو بمنزلة قولك ما تعصي فتدخل
النار فقد نفيت العصيان الذي يتبعه دخول النار وكذلك
قد نهيت عنه فالنهي قد اشتمل على الجميع لأن عرفته من المعنى في النصب
ما ذكرنا فإذا قلت قم فأعطيك فالمعنى ليكن منك
قيام يوجب عطيتي وكذلك اقعد فتستريح أي ليكن منك
قعود يتبعه راحة ويقرب معناه من الجزاء إذا قلت قم أعطك أي إن
تقم أعطك وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة وهي
في غير الجزاء عاطفة إلا أنها تخصها أنها تتبع ما بعدها ما قبلها في كل
موضع وقال الشاعر في جواب الأمر وإنما تسميته جوابا
تشبيها بالجزاء

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

فقد جعل سيرها سببا لإراحته وكأنه قال ليكن منك
سير يوجب راحتنا وهذا مضارع لقوله أن تسيري نستريح
وكذلك إذا قال ادن من الأسد يأكلك فهو مضارع

لقوله أدن من الأسد فيأكلك لأن معنى ذلك أن تدن من الأسد
يأكلك ومعنى هذا ليكن منك دنو من الأسد يوجب أكلك
أو يتبعه أكلك إلا أن هذا مما لا يؤمر به لأن من شأن الناس
النهي عن مثل ذا لا الأمر به فإن أردت ذلك جاز فإذا قلت
لا تدن من الأسد يأكلك لم يجز لأن المعنى أن لا تدن من الأسد
يأكلك وهذا محال فإذا قلت لا تدن من الأسد فيأكلك
جاز لأن النفي مشتمل في المعنى على الجميع كأنه قال لا يكن
منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه أكلك وكذا
قال ما تدنو من الأسد فيأكلك هو مثل لا تدنو إلا فرق بينهما
وفي الجزاء قد جعل نفي الدنو موجبا للأكل

مسائل في آخر الجزء

مسألة

قال في قولهم في جمع عناق عنوق إنما جاز ذلك من قبل
أن الحرف الرابع لما لحا وأن الثلاثة شابهه تاء التأنيث ولذلك
لم تصرف نحو سعاد وزينب لشبههما بطلحة وحمزة فلما كان

كذلك كسر عناق على عنوق كما كسر ما فيه تاء التأنيث
من الثلاثي على فعول نحو بدرة وبدور ومأنة ومؤون ألا تراهم
جمعوا أرضا على أرضون فكانت الواو والنون فيه عوضا مما
كان يجب فيه من تاء التأنيث فجرى ذلك مجرى ما عوض من
لامه نحو سنة وسنون ومائة ومئون وهو كما ذكرهم

مسألة

إن بنيت مثل اسحنفر من ضرب أو قتل ونحو ذلك مما لامه راء أو
لام ففيها نظر أما على قول عامة النحويين فإن ذلك
لا يجوز وذلك أنك لا تخلو إن أنت بنيت ذلك من أحد أمرين
إما أن تظهر نون افعنلل أو تدغمها فإن أظهرتها لزمك
أن تقول اضنربب واقنتلل وذلك لا يجوز لإظهارك النون
ساكنة قبل الراء واللام وقد قال صاحب الكتاب
إنه ليس في الكلام مثل قنر وعنل فإظهارك ما لا تظهره
العرب فاظهاره مثله خطأ وإن أنت أدغمت لزمك أن تقول
اضّربّ و[illegible] [illegible] ذلك بمثال اطمأن في قولهم من

صبر وقتل ألا ترى أنهم يقولون في مثال اطمأن من ضرب اضربب
ومن خرج اخرجج فإذا كان الأمر في هذا لا يعطيك من إظهار ما العرب
على اجتناب إظهاره لثقله أو التباس مثال بمثال جرى في الامتناع
مجرى بنائك من ضرب وعلم نحو عنسل وعنبس ألا ترى أنك
لو أظهرت للزمك أن تقول ضنرب وعنلم فتظهر ما إظهاره
مخيف معيب ولو أدغمت للزمك أن تقول ضرّب
وعلّم فيلتبس فعّل بفعّل وكذلك لا تبني من نحو ضرب وقتل
افعنلل نحو احرنجم واسحنفر واحرنطم فهذا قياس قول النحويين
إلا أبا الحسن فإنه يجوز عندي على قياس مذهبه أن تبني مثل احرنجم
واسحنفر من صبر وقتل ونحوهما مما لامه راء أو لام فتدغم
النون في الراء واللام فتقول اصبرّر واقتلّل ولا تخاف
لبسا على رأيه ومذهبه ألا ترى أن أبا عثمان المازني حكى عنه أنه كان
يقول في نحو اطمأن من ضرب اضربب فيدغم اللام الوسطى في
الآخرة فإذا كان الأمر في هذا على هذا لم يلتبس اصبرّر واقتلّل
بمثال اطمأن منهما لأن قياسه فيهما أن تقول اصبرّ [illegible]

فيدغم الأول ويحرك الثاني والثالث معا خلافا على رأيه في
اضربب إذا أراد مثال اطمأن منه وذلك أنه إنما فعل ذلك
إذا أراد مثال اطمأن لما كان هناك ثلاث لامات وفي اصبرّر
واقتلّل إنما معه لامان إزاء الفاء والراء من اسحنفر فأما الأول
من اصبرّر واقتلّل فإنما هي نون أدغمت في الراء واللام فصارت
في اللفظ ثلاثة أحرف من جنس واحد وهي على الحقيقة نون بعدها
حرفان من لفظ واحد راءان ولامان وأدغمت النون فيهما لما لم
تخف لبسا كما أدغمت في احرمّز واخرمّس ألا ترى أن أصلها
احرنمز واخرنمس فجاز الإدغام لما لم تخف لبسا ألا ترى أنه ليس في
بنات الأربعة أصل على مثال [illegible] واطمأن فيلتبس به احرمّز
واخرمّس وكذلك القول عندي أن تبني مثال اسحنفر مما
لامه نون نحو حزن وعلن لأنه كان يلزمك على قول كافة
النحويين أن لا يجوز لأنك تصير فيه إلى أن تقول احزنّن واعلنّن
فيلتبس عندهم بمثال افعللّ نحو اطمأن من حزن وعلن لأنهم
يقولون فيه أيضا احزنّن واعلنّن كما يقول [illegible]

ضرب اضربب ولكنه يجوز على قياس قول ابي الحسن ويقول
فيه اجرنن واعلنن فلا يلتبس بغيره فان قلت هنك قلت على
قول ابي الحسن في اضربب واقلل ان الحروف الاول في
اول الحروف انما هو نون وما بعده راء او لام فجاز لي ان ابني اصله
ولا التزم فيه ما التزمته في اضربب فاقول اضررر
واقلل لاختلاف الحروف وليست في اضربب مختلفة في الاصل
افلا تعلم ان الحروف الثلاثة في اجرنن واعلنن متفقة ليس فيها
حرف قلب الى حرف فهلا قلت فيها اجرنن واعلنن على قياس
ابي الحسن في اضربب مثل هذه الاحرف وان لم يكن فيها بدل
وكانت نونات كلها فانا نعلم ان النون الاولى من اجرنن هي النون
الزائدة في افعنلل نحو احنفر واحبنجر واخرنطم واخرنجم وليس
كذلك اضربب لانه ليس فيها حرف يعتد زايدا اعتداد
حروف الزيادة انما فيها تكرير اصل كباء جدبب وقاف
حرقق وهاء مهقط وانما فعل ابو الحسن في اضربب ما فعل لما
كانت حروفه كلها لامات وليس الاولى منها نونا بدله

كنون جحنفل وشرنبث ولكن قال لو قال ابو الحسن مثال
اطمان من ضرب وقتل وعلن لوجب على قوله في اضربب ان يقول
اضبرر واقتلل واعلنن فان قلت فاذا كان ابو الحسن عندك
على ما عللت به مذهبه في شرحك تصريف ابي عثمن انما عدل عن
قول كافة النحويين في اضربب الى قوله الذي هو اضربب لما كرهه
في قول النحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين معا اجتمع
من استكراه ثلاث لامات متفقات الى ان قال هو اضربب
فاسكن اللام الوسطى وادغمها في الاخرى فرارا من توالي مثلين
متحركين مع اجتماع ثلاثة امثال هنالك وفصلت هنالك
بما فصلت به بين العينات في نحو ندبد وفلل وبين اللامات على
قوله حتى صار الى اضربب فهلا وجب ايضا عندك على قياس
مذهبه ان يهرب اذا بنيت مثل احبنفر من ضرب وقتل وعلن
من اضبرر واقتلل واعلنن لاجتماع احرف من لفظ واحد
وتوالي اثنين منها متحركين الى ان تقول اضربب واقتلل واعلنن
كما هرب من اضربب الى اضربب لما ذكرت من اجتماع الامثال

وتوالي اثنين منها متحركين **فالجواب** أن الحرف
الأول من الأمثال في قوله اضربب واقتلل واعلنن قد تقدم
القول على أنه حرف من حروف الزيادة بمنزلة واو كوثر
وياء صيرف وليس كذلك اضربب لأنه لا زائد هنالك
وإذا كان الأول زائدا جاز من احتماله ما لا يجوز مع الأصل
أو تكرير الأصل يدلك على ذلك عندك ويشهد بصحته لك
اجتماع النحويين في جواب من قال لهم ما مثال حبنطى
وشربث وعرند من الفعل على أن يقولوا فعنلى وفعنلل
وفعنل فيتكلفون إظهار النون ساكنة قبل اللام لما كانت
زائدة ولو كانت أصلا لم يجز لأنه ليس في كلامهم نحو قنر وعنل
والفرق بين فعنلل وبين أمثلتهم من ضرب وعلم أن هذا
تمثيل للصيغة وضرب وعلم جار عندهم مجرى أصول كلامهم
وقد أوضحت هذا في كتابي في شرح التصريف فاطلبه هناك

آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين

من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين

أبو عبد الرحمن العطوي

أجارتنا بعدنا عن قريب فلا تلقيه بالوجه القطوب
ولا تتعجبي أن هام كهل على طي بطالعه نسيب
ولا عجب ولا أمر بديع جنايات العيون على القلوب
لعل عذالك أن أخنى زمان على بكلكل وبنات دبيب
وإن جسما وجهت رحلي خططت به على واد جديب
فقد صد قبلك نفسك غير أني من العلياء في كنف رحيب
أرقع عيشتي وأصون وجهي ويقنعني محادثة الأديب
وكم قالوا تمن فقلت كأني يطوف بها قضيب في كثيب
وندمان يعاطيني حديثا كلحظ الوعد أو غض الرقيب
وكيس أعجز وحموك بكر على ذا فاعلمن أرب الأريب

مسألة

قال سيبويه إذا حقرت خيرا منك وشرا منك حقرت
على اللفظ ولم تأت بالهمزة فا وهذا لأن اللفظ كذلك

وبناء التحقير قد تم وإذا كانوا يقولون في مازن مويزن وفي ضبع ضبيع
ونحو ذلك فلا يرد من الأصول فأن لا يرد الزائد أولى فإن قلت
فهلا رددت ذلك لأن المعنى على زيادة الهمزة قيل هذه المعاني إنما
تقابل لتثبت بها الأصول لا تجتلب بها الزوائد فإن قلت
فقد قال جرير في بعض أبياته الأخاير فهل يدلك على أنه هو
الأصل فكما كثر عليه فهلا حمل عليه ويستدل بذلك على
أن الهمزة مزادة في الواحد فلا يجوز أن تكون الهمزة مزادة في
الواحد لأنهم قد أنثوه وهو صفة بالتاء قال وأمكر خيرة
النساء على وهذا يمنع أن تكون الهمزة مزادة فيه لأن ما فيه الهمزة
من هذا من الصفات لا تدخله التاء ألا ترى أنك لا تقول أحمرة
فإن قلت فالهمزة إنما تزاد في الواحد المذكر قبل اجتلاب
التاء فإذا اجتلبت لم ترد فإن ذلك فاسد لأن التاء إنما تدخل
فيما تؤنث بها على حد ما كان قبل دخولها لا تغير لدخولها النظم
الذي كان قبله وليس كالعلامتين الأخريين فثبت أن التاء
عشر من أوجه في خير منك وشر منك فأما الأخاير فإن هذه

الهمزة إنما جاءت كما تجيء في التكسير الزائد وإنه لم تكن في الواحد
نحو باطل وأباطيل وعروض وأعاريض ونحو ذلك

أنشد الأصمعي

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصهاب هامدة كأمس الدابر

وقال

هبلت غزالة قلبه بفوارس تركت فوارسه كأمس الدابر

أن كان الدابر صفة لم يحسن لأن حكم الصفة أن تكون زائدة على
الموصوف وليس في الدابر معنى أكثر من معنى أمس فإذا كان
كذلك حملته على أن الزمان الدابر والحين الدابر ثم أقمت
الصفة مقام الموصوف مثل صلاة الأولى فإذا كان كذلك
لم يكن في مجيء هذا متصلا بأمس ما يجوز تصغيره وعلى أيضا [illegible]
لأنه يجري مجرى أمس من حيث كان خلافه وفي غالب
ظني أن الأصمعي قال يقال ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر
ثم أنشد وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم فإذا كان كذلك
فظاهر الدابر أنه صفة فإن قلت فكيف وجه ذلك فقد يجوز

أن يكون حمله على المعنى لما كان أمس وقتاً. وقد جاء

برجز مسحنفر الروي ... مستويات كنوى البرني

فقال مستويات أراد الأبيات وجاز أن يصف أبيات الرجز بالاستواء وإن كانت مستوية في الزنة فحسن ذلك للزحاف المنكر أن يجيء فيه، ولأن الاستواء أيضاً يمكن أن لا يراد به الوزن لكن استواء المعنى وجودته، ألا ترى أنهم قد يصفون الأبيات بعكس ذلك فيقولون شعر ولا كالدر ينظم مع أبعار الظباء. وقد حكي عن بعضهم ذلك في شعر ذي الرمة، فلهذا حسن أن يوصف به الأبيات. ومما الثلاثاء والأربعاء ولا يبعد أيضاً لأن صيغته وضع الأعلام وهو وإن كانت فيه ألف ولام فإنه كأسامة. والاختلاف الواقع في أشخاص هذه الأيام لا يخرجه من أن يكون كأسامة، كما أن اختلاف أشخاص الأسد لا يمنع أن يكون أسامة تجري عليه على حد ما تجري الأعلام على المسميات، فكذلك الثلاثاء والأربعاء.

مسألة

فأمضي لم تقف الباء لالتقاء الساكنين لكن لأنها رابعة ألا ترى بيضه

مسألة

إنما يقول النحويون إن التقدير في الأسماء الواقعة بعد أما أن تلي الفاء يريدون هذا مما كان مقدماً من الجملة التي دخلتها الفاء التي هي جواب أما. فأما ما لم يكن من الجملة التي تدخل عليها الفاء فإن هذا التقدير فيه غير سائغ، ألا تراهم قالوا أما يوم الجمعة فإني ذاهب فأوقعوا بعد أما ما لا يستقيم أن يلي الفاء لأنه ليس من الجملة التي تدخل عليها الفاء، وإنما عمل فيه ما في أما من معنى الفعل، فكما فصلوا بهذا ولم يجز أن يلي الفاء حيث لم يكن من الجملة التي تدخل عليها الفاء كذلك قوله إن كان من أصحاب اليمين لا يلزم أن يلي الفاء لأنها ليست من الجملة التي هي جزاء كما لم يكن ما انتصب بمعنى أما من الجملة التي هي جزاء أما، فلا يلزم من هذا أن يصير تقديره مهما يكن من شيء فإن كان من أصحاب اليمين فسلام لك فبقي الشرط بغير فاء في جوابه في حال السعة

مسألة

أنهم لم يجيزوا إضافة اثني عشر ولا الإضافة إليه من حيث كانت
عشر في موضع النون فكان يجب من هذا وقوع الإعراب في وسط
الاسم الآخر لما أضافوا نحو زيدان وعشرون حذفوا علامة الإعراب
لئلا تقع حشوا وفتحوا الراء من اثني عشر كما فتحوها مع سائر
أخواتها من حيث كانت دلالته على العدد كدلالة أخواته
وحسن ذلك حيث كان الاسم الثاني ليس له من الاتصال
بالاسم الأول ما للياء في الإضافة بالاسم المضاف إليه ألا
ترى أنه لم يكسر الاسم لها كما كسر لها في نحو جولي
وجوالي ولا يكون ذلك في التاء وحسن ذلك أيضا أن الإعراب
ليس على حد الإعراب في الآحاد التي هي الأصول وإنما هو انقلاب
الحروف وقد جاء ذلك في نحو هدي وعصي وهي حروف إعراب
قد انقلبت ومع أنهم قد جعلوه بمنزلة اسم واحد فقد قالوا خمسة
عشر فجعلوا حرف التأنيث في الاسم الأول وهي لا تكون إلا
في آخر الاسم وهذا كله في تقدير الانفصال ولأن وقوع
العلم في الاسم الآخر قد صار فيه تفريق بين مختلفين هم

مسألة

هذا ضويرب زيدا أقبح من هذا ضارب ظريف زيدا لأن التحقير هو في
نفس الكلمة والصفة قد لا يتبع الموصوف فإن قيل فلم لم تخرج
بالتحقير من شبه الفعل كما لم تخرج ما أفعله ونحوه من شبهه
قيل لأن المحقر من الأفعال لا مناسبة بين الأسماء المعملة
عمل الفعل وبينه ألا ترى أن ما كان من أسماء الفاعلين للمضي
لم تعمل وهذه الأفعال التي حقرت هي الماضية ٥ بيض

مسألة

سأل سائل أيما أفضل أزيد أو عمرو والقول فيه أن ما
ينبغي أن يكون بمنزلة رجل كأنه قال أي رجل أفضل ولكن
لا يجوز بأو بل بأم لأنه ينبغي أن يكون بدلا من أي فيجب أن يكون
على حده فكما أن أي على معنى الهمزة وأم كذلك ينبغي إذا أبدلت
منه ألا ترى أنك إذا قلت زيدا أو عمرو فلم تدخل حرف
الاستفهام لم يستقم لأنك كنت تخرج البدل من حكم المبدل منه
وعلى هذا القول وهو قول أبي عمر أيضا كم رجلا أتاك أثلاثة

أم أربعة فتبيك أثلاثة أم أربعة من كم وتعطف عليه بأم
دون أو فإن قلت أقول زيدا أو عمرو واجعله بدلا من أفضل
كان فاسدا لأنه يصير إلى أيهما أحدهما وهذا لا يجوز لأنه لا
فائدة فيه لأن الخبر لم يرد على الأول ألا ترى أن أيهما هو أحدهما
ولو أبدلت من الضمير في أفضل فقلت أقول أيهما أفضل أزيدا أو
عمرو فأبدلت زيدا من الضمير لكان المعنى يصير أيهما أفضل أحدهما
وهذا بيض ٥

مسألة

قالوا ليلة ليلاء وأنشد ابن الأعرابي بيتا فيه ليائل فهذا على أنه
قلب ليال ويجوز أن يكون ليائل جمع ليلاء وكسر لأنه مثل
صحراء ونحوه ألا ترى أنه ليس له أفعل فليس كحمراء تأنيث
أحمر فإن قلت فقد جاء والليل مختلف الطلائق أليل
فإن أليل صفة لليل وليس الليل على حد ليلة ولا هو مذكره
ألا تراهم استعملوا الليل في معنى التكثير وأجروه مجرى الدهر
والأبد في قولهم سير عليه الليل والدهر والأبد فنعلم بذلك أن الليل

ليس على حد الليلة فإذا كان كذا لم يكن أليل من ليلاء بمنزلة أحمر
من حمراء وإذا كان فقد جاء أجمع وجمعاء مجيء الاسمين مع أن جمعاء
مؤنث أجمع ولم يمنعهما من ذلك أن يجريا مجرى الاسمين ولا يجريا مجرى
الصفتين فأن لا يجري أليل مع ليلاء هذا المجرى لاختلاف معنييهما
وأن أحدهما ليس على الآخر أجدر وأولى

مسألة

لحقت الهاء في دويرة وقديمة ونحوهما من قبل أن التحقير قد يرد
فيه الشيء إلى أصله في ترك الحذف وقد جاءت بنات الياء مجرى
الأصل نحو ثبي وثبة وسنون ومئون فكما ترد اللام في
هني ودمي كذلك ترد في دويرة ونحوها وأما الحرف
الرابع في عقرب فضارع بطول الكلمة به حرف التأنيث فلم يدخله
تأنيث وقد سووا بين الأصل والزائد في أماكن منها حذفهم نحو لم يرم
ولم يخش ولم يدع كما حذفوا للجزم الحركات الزوائد ومنها
مرامي كجبابي والرابع شابه الزائد ألا ترى أنه لا يخلو من حرف
من حروف الذلاقة ولذلك مثل النحويون نحو جعفر بفعلل

وكذبوا الأمارا أبرة ٥

مسألة

جاز أصحابي أخوتك إلا زيداً لأنك تجرد من هذه الجملة معنى الفعل فتعمل في المستثنى بحرف الاستثناء لأن ما لا يعمل بنفسه قد يعمل إذا أعين بالحرف نحو قام القوم إلا زيداً واستوى الماء والخشبة وهذا مار بزيد أمس ٥

مسألة

جاز أن يقتصر في استوى الماء والخشبة على فاعل واحد حملاً على المعنى لما كان معناه ساوى كما اقتصر على الفاعل من خبر المبتدأ في قولهم أقائم زيد لما كان معناه أيقوم زيد وكقولهم حسبك بهم الناس ٥

مسألة

الظرف مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل في إقامته مقام الفاعل دونه ٥

مسألة

بني الآن لأنه مشار به إلى وقت حاضر وليس معه حرف إشارة فلما تضمنه بني فإن قيل فهلا كانت اللام فيه مثلها في مررت بهذا

الرجل ويا أيها الرجل فعرف باللام مع الإشارة قيل لا يجوز أن يكون الآن متعرفاً باللام على جهة الإشارة هنا لأن التعريف الحادث بالإشارة في هذا القبيل لا يكون حتى تجري صفة على مبهم فلما كان كذلك وجب أن يتضمن معنى الحرف فيبنى وليس الآن كذلك لأنه لم تجر صفة على مبهم فلذلك ضمن معنى الحرف فبني فإذا أضيف أعرب لأنه قد زال عنه تعريف الإشارة وحصل تعريفه من قبل الإضافة فكان إعراب أمس إذا أضفته لزوال التعريف اللام المرادة عنه وصار بمنزلة سائر النكرات وكأنك أضفت أمساً من الأموس ٥

مسألة

هذان اسم صيغ للتثنية لأنه لا يمكن تنكيره فليس كزيدان ورجلان فإن قلت ما أنكرت أن يكون التثنية إنما توجب تنكير ما يمكن تنكيره والمشار به لا يمكن تنكيره قيل كيف تصرفت الحال من كان الاسم يمكن تنكيره أو لا يمكن تنكيره متى ثني فشورك في اسمه صار نكرة ومن هنا قال الخليل

في قوله يا هند هند بين خلب وكبد أن هندا هنا نكرة
ولو جاز لقائل أن يقول إن التنكير فيهما الا بتنكر لا يحدث
بالتثنية لجاز لآخر أن يقول إنه لا يحدث فيه بالإضافة فيجيز
إضافة المبهم إذ لا فصل بين الإضافة والتثنية في أن كل واحد منهما
يوجب تنكيرا وفي امتناع إضافة المبهم دليل على امتناع
التثنية فيها واجتماع الناس على أن الكاف في هذاك
ونحوه لا موضع لها وثبوت النون في ذانك دليل على أنها لا تضاف
بل التثنية أشد ذهابا في التنكير من الإضافة وذلك أنه قد
يجوز أن يكون واحد لا ثاني له فينزل في الإضافة منزلة واحد
من أمة والتثنية قد يحصل بها الزيادة على الواحد ودخول
اللام للتعريف كالنكرة البتة في نحو الزيدان والعمران ولا
بد للانقلاب في هذان وهذين على أنه تثنية لقولهم كلاهما
وكليهما وأخوك وأخاك وأخيك وكقولهم منين فإذا وصلت
قلت من يا فتاه **مسألة** فيما بين قول
سيبويه وفيما بين قوله فلا لغو ولا تأثيم فيها أن يكون خبرا

عن الاثنين وهو في موضع رفع كما أنك إذا قلت لا رجل
وغلام فيها كان فيها خبرا عنهما ألا ترى أن لا مع رجل في موضع
اسم مرفوع على قول سيبويه وخبره مرفوع كما يرتفع خبر
لا رجل ظريف في الدار وفيما بين قول أبي الحسن أن لا يكون
فيها خبرا عنهما جميعا لأن خبريهما مختلفان ألا ترى أن خبر لا تأثيم
يرتفع عند أبي الحسن بلا دون كونه خبر المبتدأ وخبر لغو مرتفع بالابتداء
فلا تجمع بين خبريهما إلا أنه لا يعمل في اسم واحد عاملان مختلفان
فلكل واحد منهما خبر إذن فيكون خبر الثاني على خبر الأول
كقوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض ويجوز أن يكون فيها
خبرا عن الأول ويحذف خبر لا تأثيم ويدل عليه خبر الأول

مسألة

في نسخة قال أبو عمر قال الزيادي مرة منعت النكرة التنوين
في باب النفي كما منعت المعارف التنوين في النداء ولابن عمر
أنهما جعلا اسما واحدا قال والأكثر عليه أنه يكون ووصفه
كالشيء الواحد يحكى عن العرب لأنه بمنزلة اسم واحد فـ

ينبغي أنه لم يجز هذا فيه ألا ترى أن الصفة في النداء ليست مع المنادى
كالشيء الواحد ولم يبن معه وقد بني مع المنفي على الفتح فلولا أن لا
تعمل ذلك في المفرد لم يجز أن تعمله في الموصوف فلما صارت الصفة مع
الموصوف كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر قال إن لا المبني
مع رجل كما كان لا رجل ظريف كذلك ولا مصرف لظريف
إلا إلى البناء مع لا دون شبه النداء لأن النداء لا يكون مع الصفة
كالشيء الواحد قيل لأبي عثمان أفرأيت شيئا معملا في شيء يكون
وما بعده بمنزلة شيء واحد قال نعم أردت أن أضربك كأنك
قلت ضربك قال وإنما شبه بخمسة عشر لأنه جواب
شيئين جعلا شيئا واحدا لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد
فجعل الجواب شيئين بمنزلة شيء واحد كما كان الذي هو جوابه
بمنزلة شيء واحد ٥

مسألة

قال الأخفش لم يرد سيبويه أن يصف لا رجل أجمع كما يصف خمسة عشر
أجمع وهو قد شبهه بها في أنهما اسمان جعلا اسما واحدا قال
أبو عثمان لا يلزمه ذلك لأن خمسة عشر اسم لشيء له معنى إذا وصف

ولا رجل ليس باسم لشيء إذا وصف كان له معنى م

مسألة فا

من الحروف العاملة المجعولة مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد
كذا وكأي وحبذا في قول النحويين وكذلك
كأن وبه شبه أبو الحسن حبذا م

مسألة

قال أبو عثمان لم يجئ في باب النفي مثل لا أباك مضافا بغير لام
إلا هذا وحده وأنشد لا أباك تخوفيني ولا أباك بجلد م

مسألة

من قال في الجمعة جديد إنه فعيل بمعنى مفعول قلنا الكلم تدخله
الهاء فهو غالط وكذلك إنه مأخوذ من الجدة التي هي خلاف الخلوقة ولا
معنى للقطع في هذا قال يا لهف نفسي كان جدة خالد م
ولو كان كذا الكلم تدخله التاء وقد حكى سيبويه جديدة
وهذا من الشاذ عن الاستعمال وإن لم يكن شاذا عن القياس لأن
القياس كان أن تدخله التاء كطريفة وشريفة إلا في أحرف

نحو سيدين وحريق وكينونة خفيف

مسألة

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والأقتاب والحلس

عطف الرحل على العنس وإن لم يكن المعنى على ذلك كما جاء ذلك
في الصفة قال كأن غزل العنكبوت المرمل وكما جاء
متقلدا سيفا ورمحا ويجوز أن يكون حمله على المعنى لأن قوله يا ذا
الضامر العنس ويا صاحب العنس الضامرة واحد ومثل هذا في
باب إضمار اسم الفاعل للدلالة عليه قوله من بين منضج صفيف
شواء أو قدير أي أو مقدر قدير فجاز إضماره لتقدم ذكر اسم
الفاعل قبله واشتراكهما في بين ونحوه ونار توقد وقوله
على كل قلب متكبر إلا أن هذين أحسن

مسألة

لا تكون الواو في أخوك ونحوه إعرابا لأنه لا يبقى الاسم على حرفين
أحدهما حرف لين أو على حرف واحد نحو ذو ومال وفو زيد فإن قلت
فهو مضاف فقد أمن فيه الإجحاف به قيل يجب أن يكون في الإضافة

على حال الإفراد وأيضا فإن ذو ولا يضاف إلا إلى المظهر وهذا يدعو
إلى فصله لانقطاع النفس وغيره من الفصل بينهما كالظرف والحال
ونحو ذلك فيفرد على حرف ومن ثم جاز عطف الظاهر المجرور
على الظاهر المجرور ولم يجز عطف الظاهر على المضمر المجرور فإذا كان
كذلك فالواو هي اللام وإن لم تواك في كلامهم ما أعل العين واللام
يتوالى فيه بين حذفين أحدهما ولو كانت الواو في قول
إعرابا لكنت قد حذفت العين واللام فإن قلت فقد قال بعض
النحويين في م الله إنه ايمن الله فالمحذوف هنا إنما هو فاء ولام
ولم يتوال البناء وأما قول ابن مقبل وأن لا يستحيي وفي
الحو مستحيا فإن ذلك شاذ في القياس ولا يبعد أيضا أن يكون شاذا
عن الاستعمال ألا ترى أن الذي في القرآن إن الله لا يستحيي أن
يضرب مثلا على أن مستحيا ليس يتوالى فيه حذفان لأن ما حذف
لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما أن ما يحذف للجزم كذلك
وأيضا فإن حركة العين ملقاة على الفاء فكأنها موجودة ألا ترى
أنه قد جاز من ذلك لما كانت الحركة باقية فأما

قوله خياشيم وفا نزدد وقيل انه لحن ووجه الشبهة انه فصله
على حدا اضافته لما كان المضاف الى المظهر في تقدير الانفصال
ففصله على ذلك للضرورة ولم يلتفت الى بقاء الاسم على حرف واحد
ان كان لغته رأيت رجلا وان كان على قوله وآخذ من كل حي عصم
فانه بقي الاسم على حرفين احدهما حرف لين وليس هذا في كلامهم

شاعر

وافلتنا هجين بني سليم يفدي المهر من حب الاياب
فلولا الله والمهر المفدى لابت وانت غربال الاهاب

يقول على هذا مررت برجل غربال الاهاب كما تقول مررت
برجل حسن الوجه وهذا كما حكاه من قولهم مررت بقاع
عرفج كله وبرجل خز صفته وقد اجاز ابو عثمن فيما حكى
عنه عن ابي العباس مررت برجل حجر الراس ولا يجوز مع هذا
تانيث هذه الاشياء فلا تقول غربالة الاهاب حملا على حسنة
الوجه لانها ليست صفات على الحقيقة وانما هي موضوعة موضع
غيرها يدلك على ذلك ما انشده ابو عثمن مبترة العرقوب اشغى المرفق

فلم يؤنث اشغى ويؤكد عندك ان هذه الاشياء لم تتمكن في
الوصف ان اشغى افعل وقد قال ان افعل لا يأتي في الصفة
فا من كتاب ابن مقسم

اجمع حسنا كلما يوما يجتنه عن ظهر غيب اذا ما سايل سالا

فا رفع وقال زعم اصحابنا ان كما تنصب فاذا حيل
بينها رفعت وقال كما تكون تشبيها وتكون جزاء فالجزاء
كما قمت قمت والتشبيه قمت كما قمت وتكون بمعنى
كيما وكيلا وانشد

يقلب عينيه كما لا اخافه تشاوس قليلا انه من تأمل

فا ينبغي ان يكون لا زائدة ع الرواية في هذا
كما الاخافة منصوبة بان مضمرة ه فرادى واحد فرد وفرد
وفرد وفردان وفرادى وفراد لا يجرى وانشد عن الفراء

ترى النعرات الزرق تحت لبانه فرادى ومثنى اصعقتها صواهله

قال ابو العباس قال اسحق الموصلي دخلت على الاصمعي
اعوده واذا قمطر فقلت هذا علمك كله فقال ان هذا من حق لكثير

أنت لحانا أولك ضارب بالياء الفراء ويجيزه الكسائي وآخر
ضارب وما أشبهه يجيزه الكسائي

مسألة قال رؤبة

أليس يوم سمي الخروجا أعظم يوم رجة رجوجا

أراد سمي يوم الخروج لقوله ذلك يوم الخروج

مسألة

ولات حين مناص حذف المرفوع وإن كان ارتفاعه ارتفاع الفاعل
والفاعل لا يحذف ولم يضمر في لات لأنها حرف وليست كليس
وذلك أن أصل هذا إنما هو الابتداء والخبر ولا يشبه هذا ما
يرتفع بكان لأنها فعل متصرف فبقي على الحال معنى الابتداء لما
لم يزل معنى الابتداء فإن قلت فالنفي قد غير المعنى قيل
النفي لا معتبر به في هذا الباب وإنما يتغير المعنى بأن يدخل معنى فعل
والنفي لا يحدث معه هذا الأثر ألا ترى أنه لا ينتصب عنه وهذا شاذ
نادر لا نعلم له نظيرا

مسألة

منه في الشرط إذا لم يكن فعل وما بدلا من الألف فإنها حرف بمنزلة
إن وليست منه التي معناها اكفف لأن الجمل لا تجزم الأفعال
وهي إذا جعلت التي يسمى بها الفعل جملة فإن قلت تجزم بعدها
كما تجزم بعد اكفف في قولك اكفف آتك فممتنع لأنه لم
يكن على هذا الجملة الثانية التي هي الجزاء معنى ولا كانت
تتعلق بشيء لأنك لو قلت اكفف آتك تحصل بعد لأنه لم
يكن ليضمك شيء بجزمه ولا يجوز أن يكون بدلا من الأول
ولا يجوز في زدني آتك أن يكون الجزم في الثاني بالجملة الأولى لما
ذكرنا من أن الجمل لا تعمل في ألفاظ الأفعال ولا الفعل وإنما العامل
فيه الشرط المحذوف كأنه زدني إن تزدني أزدك فاستغني
عن ذكره لكون ما ظهر بدلا منه لما كان غير واجب كما أن
الشرط المحذوف كذلك فترك استعمال إظهاره كما ترك
استعمال الفعل المضمر في أزيدا ضربته وخبر المبتدأ بعد لولا وأن
مع الفاء يدلك على ذلك امتناعهم من إجازة لا تدن من الأسد
يأكلك فلو كان العامل هذا الظاهر لم يمتنع هذه المسألة فثبت أنه

جواب شرط محذوف ولذلك يحذف القسم كثيرا في نحو ولئن
أرسلنا ريحا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد ولئن أتيت الذين
أوتوا الكتاب مع أنه لم يذكر معه شيء مشابه له في الكلام
ولما دلت عليه الحروف والقسم مثل الشرط فالواجب إذا ذكر
مع الجزاء ما يكون مشابها للشرط في أنه غير موجب وأنه جملة
أن لا يذكر معه وإن تعاقبا في اللفظ فأما الجازم للجواب
فحروف الشرط والفعل جميعا ولا يكون الحروف وحده لأن حرفا واحدا
لا يجزم فعلين ولا يكون الفعل لأن الفعل لا يعمل في الفعل ويكون
هذا في عوامل الأفعال نظير الابتداء في عوامل الأسماء كما كانت
أدون في عواملها نظيرة ظننت في عواملها فإن قلت فهلا جزمه الفعل
الأول لمشابهته هذا المعرب لا له قوله وأما إن كان من أصحاب
اليمين فسلام لك ألا ترى أن الفصل بين أشياء بجوابها لا يكون بالجمل
فأشبه الحرف بافتقاره إلى ما بعده افتقار هذه الأدوات إلى ما بعدها
أبو علي إسمعيل بن محمد الصفار قال قال أبو العباس
أصل الابتهال الاجتهاد يقال فلان يبتهل في الدعاء فإذا

عني بالدعاء واللعن فإنما معناه الاجتهاد في ما قصد له ولو
قال قائل فلان يبتهل إلى الله في طلب الشهادة أو طلب الرزق
لكان ذلك جيدا وقولهم ما له بهله الله وعليه بهلة الله هو مقول
على ما جرى في الكلام وعلى نيته أي عليه ما يتعاقبه من العاقبة وقال
أبو العباس بن شاذان في جعفر من الأرض إذا شاء في ناحية منها وجعافر
الأرض نواحيها قال أبو عمر إن ندبت من يغزو ومن
يرمي قلت وامن يغزوه وامن يرميه ولم يجز أن تقول
وامن يغزاه فيلتبس بباب يخشاه إن قيل فهلا فتحت فقلت وامن
يرمياه وامن يغزواه بحركت فالفتح لالتقاء الساكنين قيل
هذه العلامات لا تحرك لالتقائهما لكن تحذف له ألا ترى أنك تقول
هو يغزو القوم وهو يرمي القوم ولو حركت الياء والواو لالتقاء
الساكنين ففتحت فقلت وامن يغزواه وامن يرمياه لقلبت
الألف في يخشاه إذا قلت وامن يخشاه فذهبت وهو يخشى
القوم وأيضا فإن الياء والواو في موضع إعراب وإذا كانا في
موضع إعراب لم تجز تحريكهما بحركة البناء تقول أنهب إذ هب

وأذهب النوم وعذاب أركض فلا يجوز أن تجمع بين الإعراب
وبين ما هو للبناء فأما تخفيفه هو بغير وبال ويرمي جال فتحركهما
واللام معربة فلأن تقدير حركة الهمزة أن يكون في الهمزة بدلا لو
مررت لك وضوء ولئن في التقاء الساكنين حرف تكون
الحركة في التقدير له فإذا لم يجز تحريكهما بالفتح لالتقاء الساكنين
وجب حذفهما كحذف الواو في قولك واظهر هوه ووانقطع
ظهر هبه وكذلك تحذفهما وتقلب الألف على ما قبلها واوا وياء
لئلا يلتبس باب تخشام

مسألة فلنبه

إذا جارة شلت لسعد بن مالك لها إبل شلت لها إبل لكن

تأبط شرا

وقالوا لها لا تنكحيه فإنه لأول نصل أن يلاقي مجمعا

فا

أي نقتل أول ما يلاقي حربا لأنه يتعرض للموت
قد يكون قوله أن يلاقي مفعولا له أي لا تنكحيه كراهة أن يلاقي
مجمعا فإنه لأول نصل فإن قلت هل يجوز أن يكون أن يلاقي

مجمعا بدلا بيض قال أبو عمرو وإن ندبت أذرعات
قلت وا أذرعاتاه فحركت التاء بالفتح وإن كانت هذه التاء لا
تحرك بالفتح ٥ قال أبو عمرو في جمبر وعلبق وسنور
منهم من يحذف الباء والواو للترخيم ولم يحك سيبويه هذا وجهه
اجتماع هذا مع سنور بالزيادة والسكون فلما اشتبها من الوجهين
حذفا معا يدلك على ذلك أن من حذفهما لا يحذف نحو هبيخ
وقنور لتحرك الحرف الأخير ٥

الهبيخة الجارية الممتلئة والغلام هبيخ شبه كالبارع
القنور بتشديد الواو الضخم الرأس بعير قنور

مسألة

يجوز في قوله لا بد أن يكون لا مؤكدة لأنها إذا حذفت
لا بد فيكون كقوله وهو الحق مصدقا ابن المعتز
ترى مواقعه في الأرض لائحة مثل الدراهم تبدو ثم تستتر

وله

وأدمع الغيث لم تكبر كأنها بدراهم في مبتثر

ابن الرومي

لطفت فقد كادت تكون مشاعة في الجو مثل شعاعها ونسيمها

مثل قوله

فكاد الجنينان اللذان تأوبا ويأبطه اني لو ان الشوق طائر

قول ابي بن سلمى بن ربيعة في الحماسة

فلو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر ٥

اول الثالث العشرين ع

مسألة

قوله ما رأيته مذ ان الله خلقني يحتمل ان ان تكون في موضع
جر كأنه ما رأيته في زمان خلقني فاضاف مذ الفعل الى المصدر
والمراد به الوقت مثل خفوق النجم ويجوز ان تكون مذ مبتدأة
وان الله مرفوعة خبر مذ ويكون المضاف محذوفا ايضا
لان مذ اذا كان لتعريف ابتداء الوقت وآخره يدخل على
زمان موقت كأنه لما قال لم أره قال له متى اول انقطاع
الرؤية قال مذ خلق الله اياي اي مذ زمن خلق الله ٥

مسألة

فاعل يشعركم ضميرها ولا يكون فاعلها انها اذا جاءت
الا ترى انه قد جاء هنا ما لا يكون فاعلا البتة وهو قوله

وما يدريك لعله يزكى وما يدريك لعله يذكر وما يدريك
لعل الساعة تكون قريبا وموضع لعل وما بعدها نصب
لان الفعل لما دخله معنى العلم علق عما بعده وجاز تعليقه لانه
بعد الاستفهام الا ترى انه بمنزلة الاستفهام في انه غير
خبر وان ما بعده معلق عما قبله ولا يعمل فيه واذا كان
كذلك لم يمتنع ان يقع موقع المفعول كالاستفهام نحو
علمت ازيد في الدار وهذا ينبغي ان يكون على قول
من قال علمت ازيد في الدار فاقتصر على هذا الا ان ابا بكر حكى
ان قوما لا يجيزون هذا حتى يقولوا ازيد في الدار ام لا وحكى
ابو العباس ان في بعض المصاحف وما يشعركم لعلها اذا
جاءت لا يؤمنون ٥ وقيل ان معنى لعل ما انشده يعقوب
في كتاب القلب والابدال

اريني جوادا مات هزلا لانني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا

قال يريد لعلني وانشد ايضا

هل انتم عائجون بنا لانا نرى العرصات او اثر الخيام

وأظن يعقوب ذهب إلى أن الهمزة بدل من العين والنون بدل
من اللام وهذا بعيد لأنه يلزم منه أن تبدل الكلمة بأسرها لكنه
اتفاق لفظين مع اختلاف المعنيين كأخوات غيره

مسألة

مما يؤكد شبه ليس بالفعل مجيئها على مثال الفعل ومجيء آخرها
على حد أواخر الأفعال الماضية والشبهان يعطيان ما هما فيه
حكم ما يكون الشبه منه كباب ما لا ينصرف
فيستقيم أن نقول على هذا إن قلت إن اتصال الضمير به يشاركه
فيه ما ليس بفعل نحو هاؤ أو هاؤن ٥

مسألة

ينشد العذيون كقوله لعزة موحشا طلل قوله

فليت أميرنا وعزلت عنا مخضبة أناملها كعاب

فقوله وعزلت عنا اعتراض لما فيه من التشديد لأن دعاءه بالعزل
له عنهم يوافق التمني الذي يتمناه

مسألة

قال أبو الحسن أقول هذا مذعور وابن بور فأميل الضمة
ولا أميل الواو وقال سيبويه لا أميل الضمة ولكن
نفس الواو وجه قول أبي الحسن أنهم قالوا من المنقر فأمالوا الضمة
نحو الكسرة لمكان الراء كما تمال الفتحة نحوها وقالوا ابن عمرو
ولو كان بينهما حاجز كما أمالوا الضمة التي تلي الراء من المنقر
كذلك أمال التي في مذعور كما أمال الفتحة التي في الضرر
أما الهاء في قولك من عمرو ولم يعتد بالحاجز الساكن بينهما كما
لم يعتد به في عمرو وكذلك لم يعتد بالساكن في مذعور
فأمال العين كما كان يميلها من المنقر فإن قلت
فهلا أمال الواو أيضا لإمالته الحرف الذي قبلها كما أنه إذا
أمال الفتحة قبل الألف أمال أيضا الألف فله أن يفرق بأن
ما قبل الواو لا يلزم أن يكون منهما كما يلزم ذلك في الألف
فإذا كان كذلك جعل واو مذعور كميم عمرو فكما
لم تمل إلا إمالة الفتحة إلى الكسرة مع الحاجز الذي هو الميم فكذلك
الواو ولا تمنع إمالة الضمة من مذعور ولم تمل الواو وكذلك

المنقر بضم الميم والقاف
بئر صغيرة ضيقة الرأس
في بقعة صلبة [illegible]
والجمع المناقر

كما لم تمل الميم من عمرو لاجتماعهما في السكون وجواز اختلاف
الحركات قبل كل واحدة منهما ومخالفتهما الألف في ذلك
ع ولأن الواو كالميم في كونها من الشفة ولأن في الميم
غنة وهويا في الفم كما أن في الواو استطالة ومدا ولم يمل
سيبويه الضمة من مذعور وفصل بينه وبين الميم لأن الواو وإن
كانت تتعاقب الحركة على ما قبلها فإنها الآن لانضمام ما قبلها
بمنزلة الحركة ألا ترى أنه لو وقع تور مع مذعور لكان أقبح
من جنبا مع لا تدرينا وإذا كان كذلك
كانت زيادة المد التي في الواو بمنزلة الحركة وإذا كانت
بمنزلة الحركة امتنعت الإمالة من ضم العين التي هي عين لكون
المد بمنزلة الحركة امتنعت إمالة الفتحة من الفاء في الضرر
لحجز الحرف المتحرك بينهما وبين الراء المجرورة فكذلك
تمنع الإمالة في عين مذعور للحجز وإذا كانت مدة واو
مذعور التي فيها بمنزلة المدة التي في الألف فلو أمالها للزمه
أن يميل الواو كما أنه إذا أمال الفتحة قبل الألف أمال الألف

نحو الياء لكون الواو هنا بمنزلة الألف كما قد نص على ذلك
فلم يمل الضمة للحجز الذي ذكرنا ولأنه لو أمال للزمه أن يميل
الواو أيضا ولكن نحا بالواو ومن مذعور نحو الكسرة لأنها تلي
الراء كما نحا بالفتحة في العين من الضرر نحو الكسرة حيث كانت
تليها وفعل ذلك بالواو ولأن المدة التي فيها بمنزلة الحركة فكأنه
إذا طلب بها الكسرة كما أماله الفتحة من العين في الضرر
لأن مدتها بمنزلة الحركة التي تكون في الحرف المتحرك
وإن كانت المدة لا تنفصل من الواو إذا انضم ما قبلها فكان
ذلك أولى من قول أبي الحسن لأنها أقرب إلى الكسرة من
إمالة الضمة التي تحجز عنها بمنزلة حرف متحرك وإنما نحي هنا
بالضمة من المنقر نحو الكسرة لأن الواو بمنزلة الضمة فكما
قلبت الواو إلى الياء إذا وقعت ساكنة قبل الياء كذلك
أميلت الضمة إلى الكسرة في المنقر لمجاورتها الكسرة وهذا مما
يدل على أن الحركة في الحرف المتحرك كأنها قبل الحرف
ألا ترى أنه لو لم تكن هكذا لم تمل الضمة نحو الكسرة لأن الحرف

كان يفصل بينهما كما ان الواو الاولى لو فصل بينها وبين الياء بشيء
لم تنقلب ويجوز لقائل ان يقول ان هذا لا بد لانه بمنزلة
الامالة قد يكون مع فصل الحرف نحو مقلات

مسألة

اعلم ان قول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا لو كان حرف
الروي من الشعر الالف كقوله انعت جونات معا جعن المسنا
لكنا نقطع ان الالف بدل من عين الكلمة وانه على قوله
وآخذ من كل حي عصم لان الالف التي هي بدل من التنوين لا تكون
رويا فقد يحتمل اذن ان تكون التي هي بدل من التنوين وبين الـ
الاسم على حرف واحد ويمكن ان تكون عينا فتكون مع التي
هي بدل من التنوين وصلا وقد جاء بعدوا بها عندوا ا حج
بان يكفكف ان نطير وقد نا ا هذا لا يلزم ابا عثمن في قوله
ان يقف على نحو رحى في الاحوال الثلاث بالالف التي هي بدل
من التنوين ولم يجز ان يكون البدل من التنوين رويا لانه غير لازم
وكان يغني البيت بلا روي وهو قد شدد ولي في حرف

الروي لا يثبت في اكثر الامر قد الزموه الوصل والزموا الوصل
الخروج فلم يكونوا ليؤكدوه هذا التأكيد ثم يحذفوه ولهذا
قلت الياء والواو رويا لان الحذف يطرد فيهما في الفواصل وفي
الاطلاق في القوافي فلما لم يلزم لم يكن رويا لانه قد يقع الف
البدل من التنوين ووجه مجيئه رويا انه لازم وكثر نحو المطا
لا من يحذفه ولا يجوز لنا ان نأتي بالف النصب رويا لانه لا يلزم
ولان قوما قد حذفوه نحو عصم

مسألة

وبلد يظل فيه ركبهو وشاور ليليا ولا تعصهي

الصواب يضل

ينبغي ان لا تكون الواو والياء هنا كالتي في قولك هذا لهوا فتا
ومررت بهي يا فتى لان هذا يحذف في الوقف ولكن هذا يثبت
للاطلاق ويحذف ذلك كما انه في الندبة في قولك واظهرهوه
ووا انقطاع ظهرهيه قد حذفت تلك التي تلحق في الوصل
واثبت التي في الندبة فكذلك هنا حذفت تلك واثبتت هذه
التي للاطلاق

مسألة

ينبغي ان يكون

الالف في حسبانا لبينت التي في رأيت زيدا ولكن قال سبسب

فشدد على حد قوله ثم ألحق كما أطلق عيهل ولو كانت التي هي بدل من

التنوين لم يلزم التشديد للوصل ألا ترى أن من قال هذا فرج لم يقل

رأيت فرجا ولكن يحذف لأن التي هي بدل من التنوين تتصل

به الكلام ولا يجب التشديد معه

مسألة

سمعت ابن مجاهد وقد قرئ عليه كتابه فقال عن بعض القراء

ثم شوى لمطا بعد الميم بياء ووجه هذا أنه خفف الهمزة فانقلبت

ألفا كما أن ثم أبدل من الألف الياء على حد قفيكا وهدي

ونحو هذا ٥ **مسألة** إذا جاز في

الصفة نحو طلب المعقب حقه المظلوم كان هذا في البدل

أجوز نحو قول طفيل ومنا رباط الخيل كل مطهم على معنى

يربط كل مطهم **مسألة** قد دللنا على

أنه لا يعمل في معمول واحد عاملان فإن اقتحم ذلك مقتحم فالذي

يرده عليه حكايتهم الجمل إذا سموا بها نحو تأبط شرا

مسألة

قال أبو عمر تقول إن قريبا منك زيدا ولا تقول إن بعيدا منك

زيدا فتجعله ظرفا كما جعلت القريب ألا ترى أنك تقول إن قربك

زيدا ولا تقول بعدك زيدا ٥ **قال** وهذا الذي قاله

حسن ويجوز أن يكون تأويل قول سيبويه قالوا أشد تمكنا

في الظرف من البعد ٥ **مسألة** التزام أبي

الأسود اللام في قوله لزيد هب تحابي هنالكا كالتزام

الآخر الراء فيما أنشده أبو زيد من قوله

ألا آذنتني بالتفرق جارتي وأصعد أهلي منجدين وغارت

وفيها وآزت وميثارت ونحو ذلك والألف فيهما جميعا تأسيس

مسألة

من لحق حامض لا يخلو أن يكون الضمير في أحد الاسمين أو في كل

واحد منهما أن يكون فيهما ضمير واحد أو لا يكون في واحد

منهما ضمير فلا يكون في أحدهما لأنه ليس لتخصيص الخبر من صاحبه

ولا يكون في كل واحد منهما ضمير لأنه ليس هو الغرض في

الأخبار لأنك تصير كأنك أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد
من اسمي الفاعلين حتى كأنك قلت بخلاف حمض ولبس
الغرض كذلك إنما هو أنه قد جمع الطعمين معاً ألا ترى أن أبا عمر قال
في تفسيره تز شيرين فإذا كان كذلك كان مؤدياً إلى خلاف
المعنى ولا يجوز أن يكون فيهما جميعاً ضمير واحد لأنه يجب أن يعمل
الصفتان جميعاً فيه وذلك ممتنع كما لا يعمل فعلان في فاعل
واحد فإذا خلا من هذه الوجوه ثبت أنه لا ضمير فيه ووجب
أن يكون الضمير الذي فيه عائداً على المعنى كقوله مررت برجل
قائم أبواه لا قاعدين ونظيره أيضاً من المبتدأ قوله سواء عليهم
أأنذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى أن الذكر العائد منها على المبتدأ إنما
يعود على المعنى والحال في الجمع واحدة فإن قلت فما تقديره في
الإعراب فالقول إن الاسمين وقعا موقع المفرد كما تقع الجمل
موقع المفرد ونظير هذا في أن الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض
الوجوه تسميتهم بعاقلة لبيبة امرأة ورجلة ألا ترى أنما تحكى
حال الانصراف فيهما في حال النكرة كما تفعل ذلك

في الجمل جاز وقوع هذين الاسمين موقع خبر المبتدأ كما تقع الجمل هناك
وإن لم يكونا جملة وإن امتنع أن تقع الجملة فاعلة وكذلك لا يقع
الاسمان في موضع الفاعل وجاز أيضاً أن زيد أبوه منطلق ه بيض ه

مسألة

ينشب في المشعل واللهاء أنشب من مآشر حداء
أنشب صفة مصدر أي نشباً أنشب من مآشر ه ع قد
يجوز أن يكون أنشب حالاً من الضمير في ينشب أي ينشب جاذاً
ماضياً ه وإذا جاز البدل في حداء مع الفصل كان مع الاتصال
في بيت العجاج الجمي أسهله

مسألة

إن قلت هلا ثبت تحقير البدد فقلت البديد ليعلم أن مكبره
كان ملحقاً ويكون البيان دليلاً عليه قيل لا يجب هذا
لأن التحقير بناء على حدته ألا ترى أنك إن حقرت تضارب اسم
رجل لقلت تضيرب فلم تصرف وإن كان المكبر مصروفاً فكذلك
هذا ألا ترى أنه لو كان أبيم رجل لم تصرفه وكذلك القول في

الباب إذا حقرته ومن صرف الباب إذا سمي به وهو قول أبي الحسن على أن
ذلك للإلحاق واستدل على ذلك بالإظهار وأنه قد زال
بذلك عنه شبه الفعل وليس ذلك بالقوي من وجهين أحدهما أن
أفعل لم يأت للإلحاق في موضع لقولهم أيم وأشد والآخر أن
العلة التي بها شابه الفعل موجودة فيه ثابتة في البيان ثباتها في
الإدغام وإنما هذا كتهلل في الشذوذ ويقابر هذا القول
إذا حقر الباب لا يصرفه لأنه يلزمه أن يدغم لأن التحقير لا يلزم أن يبين
فيه كما بين في التكسير لأنه بناء على حدته وإذا شذت الكلمة
في موضع لم ينبغ أن يتجاوز مكانها ويقاس غيرها عليها فينبغي لك
أن يدغم وإذا أدغم لم يصرف كما لا يصرف أصم

مسألة

تقول في إعمال الثاني في ظننت وعلمت ظن أو علم زيد منطلقا
إياه فتضمر الفاعل في ظن قبل الذكر كما تفعل ذلك في هذا
الباب في غير هذا الفعل فإذا أضمرته فلا بد من أن تعديه إلى
مفعول أول هو الثاني في المعنى إذا أسندت الفعل إلى الفاعل

وإذا لم يكن من ذلك بد ولم يجز أن يضمر المفعول في هذا الباب قبل
الذكر كما يضمر الفاعل أخرت ذكره إلى أن تعمل الفعل
الثاني ليقع إضماره قبل ذكر مظهره

حاشية ينبغي بعد ذكر مظهره

مسألة

يدل على أن أفعل في التعجب ليس باسم بناؤه على الفتح ولو كان اسما
لم يفتح لأنه ليس فيه شيء يوجب بناءه ويدل عليه أيضا تعديه
إلى المتكلم باتصال النون به نحو ما أحسنني ويدل
عليه أيضا انتصاب المعرفة بعده نحو ما أحسن زيدا ولو كان
اسما لم ينتصب هذا الضرب من الأسماء عنه ألا ترى أن أفعل الاسم إنما
ينتصب بعده النكرات نحو هو أحسن وجها ونحوه إلا أن يكون
من الصفات المشبهة باسم الفاعل نحو الحسن والشديد وليس هذا
منها ألا ترى أن قولك مررت برجل حسن الوجه ليس هذا
أصله وهو حسن وجهه وليس كذلك أفعل في التعجب
فإن قلت فقد قال والآمرونه فليس هذا بشيء لأن النون في
الفاعلونه إنما هي التي تأتي بعد الواو في الجمع والتي في ما أحسنني هي التي

في نحو ضربني والآمرونه ضعيف خبيث وزعموا أن الشعر
مصنوع وضعفه من القياس أن الزيادتين في آخر الاسم لا تجتمعان
كالتنوين وعلامة الندبة فأما إثبات التنوين مع علامة الإنكار
فلأن علم الإنكار لا يلزم ولأنه قد يكون مكانه علم آخر نحو
أنزيداً إنيه فأشبه لذلك ما هو مستقبل بنفسه فإن قلت
فعلامة الضمة لها أيضاً علامات تنفصل نحو أنا فهلا جاز اجتماعهما
فالفرق أن علامة الإضمار المنفصل لما لم تقع موقع المتصل صار
المنفصل بمنزلة المظهر ولم يكن كان والتنوين ألا ترى أن
كل واحد منهما يقع موقع الآخر ٥ بيض وكان
الآمرونه إنما وقع المضمر موقع المظهر كما وقع المنفصل موقع
المتصل في قوله حتى بلغت إياكا كذلك المتصل في
الآمرونه وقع موقع المنفصل ولا يجوز على هذا أن تتصل الضمة
باسم الفاعل المفرد مخصوصاً بسكون التنوين وحركة النون
لأن العلامة في فاعل بمنزلة علامة الندبة مع التنوين ٥

مسألة

يعقوب ملكت بها كفي أي شددت وملكت العجين أي شددت
عجنه ٥ فـ وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها وقيل
ملاك كما قيل عقدة النكاح وملك الشيء اختصاص
المالك به وحجره بذلك عن الإباحة نحو إباحة الشرب وإباحة الدارم

وقال

فملك بالليط الذي تحت قشرها كغرقئ بيض كنه القيض من عل ٥
ملك أي شدد أي ترك من القشر شيئاً على قلبها تماسك به وتركها
لئلا يبدو قلب القوس وإلا انشقت ٥ فـ ينبغي أن يكون
موضع الذي نصباً لأنه مفعول ملك ولا يكون جراً على أنه
صفة الليط لأن الليط فوق القلب ليس تحته والمعنى ملك بالقشر
الذي فوق القلب الذي تحت القشر ليصون القشر القلب ولا ينشق ألا
ترى أن يعقوب قال إذا لم يبق عليها القشر صنعوها عقبة ٥ فـ
كان العقب يصون القلب كما يصونه ما ترك عليه من القشر ويدلك
على ذلك تشبيهه بالقيض والغرقئ ٥

مسألة

حتى اذا فتحنا عليهم بابا ذا عذاب شديد اذا هم فيه مبلسون وحتى
اذا اخذنا مترفيهم بالعذاب اذا هم يجأرون اذا الثانية جواب
الاولى كما كانت جوابا للجزاء في قوله وان تصبهم سيئة اذا
هم يقنطون وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون وموضع حتى
مع اذا نصب اذا كانت حتى جارة على احد الامرين اما ان
ينتصب باذا الثانية لما فيها من معنى الفعل واما بمضمر يدل
عليه اذا هم يجأرون ولا ينتصب بالفعل الذي اضيف اذا
اليه ه ومثله ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي
خلق جديد واذا الثانية منصوبة في الايتين بالفعل الذي
بعدها ولا يجوز ان ينتصب اذا الاولى بالفعل الذي بعد اذا الثانية
لانها بمنزلة الفاء وهي تستانف ما بعدها فهي بمنزلة اما م

تبيض ه **مسألة** التشبه الذي بين

حديث وما وانما زيد هو ان القياس يوجبه لقيام الشبه الموجب
له عمل ليس وهو نفي الحال والدخول على الابتداء والخبر الا انه في
بعض لتشبيههم ما بان فلم يتقدم خبرها على اسمها كما لم يتقدم خبر

ان على اسمه وتعمل عملها اذا تاخر الخبر وكذلك جميع الحروف
التي هي مثله شبهت بفعول فلم تؤنث في ترك التانيث كما شبهوه
به في ان اوقعوا واحدة في موضع الجمع نحو وحين لولاك
تلقيا وعن اليمين وعن الشمال قعيد وما النجوى من صديقها كما
قال لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء واطرد ذلك في
الاستعمال اطراد ترك نصب خبر ما متقدما وان كان القياس
على ما ذكرنا يوجبه فصار تدخل الهاء فيه بعد استعمال
الكلمة وليست فيها بمنزلة نصب الخبر مقدما وان كان ضرب من
القياس يوجبه كما يوجب دخول الهاء في جديد وخلق
فقد اجتمعا في الشذوذ عن الاستعمال وان كان هنا قياس
يوجبهما ومن قال ان ذلك لانها من الجد اي مجدودة فقد
اخطا لان الجدة ليست من الجد ويؤكد ذلك دخول الهاء
فيها في بعض اللغة ولو كان بمعنى مفعول لم تدخل التاء الا
ترى ان كف خضيب ولحية دهين لم تدخلهما الهاء في موضع الا
في قولهم امراة حميدة قال سيبويه شبهوها بشديدة ه

مسألة

قول الله سبحانه هل أدلكم على تجارة تؤمنون يغفر لكم فيغفر جواب
تؤمنون لأنه في معنى آمنوا وكذلك هو في بعض القراءة آمنوا
وهذا يفسد قول أبي عمر في قوله سبحانه وقل لعبادي يقيموا
الصلاة أنه بنى لوقوعه موقع أقيموا فكان يجب من هذا أن يقال
هنا تؤمنوا بالله ورسوله وتجاهدوا

مسألة

مثل قوله ومجوفات قد علا ألوانها قول الآخر ٥
حباء وقد نأى على أظمائه وكذلك قول أبي زبيد
لم يهب حرمة النديم وحقت يا لقوم للسوءة السوآء
أي حقت الحرمة أن تهاب

مسألة

قال أبو عمر للحال والنكرة وهذا كتاب مصدق لسانا
عربيا وقوله فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا وحكى
عنه أبو العباس كذلك في قوله إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون

وقال في مثل الخطب ما يكون الأمير قائما وأبخض ما يكون البر
فقير من ما كان من ذلك اسما جاز فيه الرفع والنصب وما كان
من ذلك صفة لم يجز فيه إلا النصب وقال في ادخلوا الأول
فالأول وهو حال وهو أجدر لدخول الألف واللام فيه وأجاز
الرفع على البدل على المعنى كما تجيزه عيسى الكميت
بني هاشم رهط النبي فإنني بهم ولهم أرضى مرارا وأغضب
بهم متعلق بمحذوف أي أنحو وأسلم بهم أي بحبهم واتباعهم وقوله
ولهم أرضى أي من أجلهم كقوله لربهم يرهبون أي من أجله ولا يكون
اللام في لهم متعلقة بأرضى على حد قولك لزيد ضربت لأن المعنى ليس
على ذلك ألا ترى أن معناه لهم أرضى أي من أجلهم أرضى ومن أجلهم أغضب
فحذف لهم الثانية لدلالة الأولى عليها ولو كان على الأول
لكان أرضاهم وأغضب ولا يستقيم على هذا أن زيدا أغضب لهم فقد
تحذف كما حذفت على التقدير الصحيح لأنك إن جعلتها متصلة بالمفعول
لم يدل على التبيين كتبا له ورعيا فلا ترفع ورعيا ويضمر له الخبر مستغنيا
عن إظهارها لأن الأولى لبست خمرا قيس بن زهير

ولا يغبنك عرقوب لاء اذا لم يعطك النصف الخصم

انشد ابو بكر   غدوت بها طيا يدي برشائها   طيا مصدر اي
ذات طي ﻫ غيره طيا فعلى موت ظيان   آخر طيا يدي برشائها
جعله تثنية طي وحمله على التقديم والتاخير اي طيا رشاءها بيدي
قال الحرث بن زهير في قتله حذيفة بن بدر   فا
اظن هذا مما كتبت عن ابي بكر بن كتب ابي عبيدة التي ذكر
انه سمعها من ثعلب عن الاثرم عن ابي عبيدة ه

تركت على الهباءة غير فخر حذيفة حوله قصد العوالي
ولولا ظلمه حنش ابن عمرو واذ لا قاهم وابنا بلال
وتخبرهم مكان النون مني وما اعطيته عرق الخلال

العرق المودة والمكافاة والخلال الخلة يقول لم يعطوني
السيف الذي هو ذو النون عن مودة ولكن قتلت واخذت
وحنش ابن عمرو وبلال   فا   وقوله وتخبرهم جمله
في موضع نصب المفعول الماخوذ منه السيف الذي كان معه ﻫ
قالت ابنة مالك بن بدر ترثي اباها ﻫ

اذا سجعت بالرقمتين حمامة او الرس تبكي فارس الكتفان ﻫ

قال ابن حبيب فرسه وكان يسمي الكتفان ه   ع
قال النضر بن شميل يقال لا يدركك هذا باشرب اسبعه اي
لا يدرك بعجلة وهو من الشرب والسبغ   قال وسمعت
ابا الدقيش يقول

لبلة لا ريح ولا تراب   الاعراب في اسبته تو راب ﻫ
بن يد التراب   وقال انشدنا ابو الخطاب ﻫ

وما ابلي على هيكل بناه وصلب فيه وصارا ﻫ

فتح الباء من ابلي وصار من الصومعة ه وقال قال الخليل
الخرص والخرص سواء بمنزلة جذب وجبذ   وقال
النضر الخرص يكون في الحلق وانشد

جارية لم تدر ما طعم فرق ولم تاب يوما اهلها بتبشر

الفرق عصفور والبشر صعوة   وقال قال ابن الزبير لو ينالوني
بلقة ما اعطيتهم يعني اجرة   وانشدنا   عليهم صمامة او سيف ابن سلام
وقال يريد على الصمصامة السيف ابن سلام ه   فجعل ام مكان

الألف واللام والتشديد

تلفّ في القانون بالظهائر لفّا بهم غصن الخناجر

القانون المعروف الخوان وأراد به ها هنا القصعة وقال

انشدنا القسم بن معن عليهن فتيان رموا بفتنتهم وقال يقال

أقتات عليها أي أفترى عليها ه قال وسمعت القسم بن معن

يقول على الأرحام بمبدن الثنيا قال وسمعته يقول الحمد

لله رب العالمين ه قال وسمعت أعرابيا يقول ما بقي في

الحوض إلا جحفة أي شيء قليل ه قال وسمعت الكسائي يقول

قال بعض العرب عليك بذا في البينا مبين وقال قال الخليل

الأمر على وجهين أحدهما عزمة والآخر حكم قوله كونوا

ربانيين هذا حكم ولو كان عزمة لكانوا كلهم ربانيين

والحكم أن يكون ولا يكون وقوله كونوا قردة خاسئين

هذا عزمة ولذلك صاروا كلهم قردة وقال سمعت

أعرابيا يذكر جلال الله سبحانه فقال علا ففات الأبصار به

وبها فشهد الأبصار وقال سمعت أبا الخطاب يقول يقال إذا

مرض الشيخ يوما لا يرجع شهرا ه وقال قال الخليل لأعرابي

فصيح رجل ربعة وقوم ماذا فقال هذه ربعة ولا علم لي بها ه

قال وقال الخليل سمعت هذليا يقول صلوت يريدون

صليت ه وقال سمعت أعرابيا يقول جعلكم الله في رفاقة

محمد ه قال وقال الخليل في قولهم لن أفعل ذاك هذه كلمة

عدملية يراد بها لا أن أفعل ذاك والعدملي القديم ه وقال

يقال للبعير والفرس والرجل البعيد الخطو إنه لخطروف ه

وقال يقال لا أمر به إلا مريرة واحدة تصغير المرة ه

وقال قال الكسائي لا آتيك حتى ينتصف النهار أو صلاة العصر

بالنصب ويقال أو صلاة العصر بالكسر ه وقال قال

الكسائي قال أبو حزام رثوت فلانا أي رثيته وقال الكسائي

الرجل الفرج الذي لا يغطي فرجه ورجل فرج وامرأة فرجة وهما

اللذان لا يكتمان شيئا ه وقال النضر سمعت بعض العرب

يقول ما لبثت عندهم إلا كمذ كم انصرفت من الصلاة يريدون

الأقدر ذاك وقال يقال إنه لذو خطيباء أي منطق وكلام

قال وقال بعضهم هذه مئين من دراهم لم يصرف وقال
بعضهم هذه مئين من دراهم فيصرف وقال بعض العرب في كلام
النجاء كم اي الجواء وقال بعض العرب ابل طلاحية اي
تاكل الطلح ٥ وقال يونس بن نعاك ايضا طلاحية ويقال ابل
تربية اي تاكل التربة وهي بقلة كثيرة التراب تعافها الابل قال
ويقال قتيل عميمي وعميمة وعميا اذا لم يدر من قتله ويقال
لفلان برها وبزها برها اتباع ٥ ويقال هو في البار والحار
اتباع ايضا ويقال قتيل رميا ورمية اذا اتته رمية ولا يدري
من رماه ٥ قال وقال رجل من بني سعد ان امرنا لمرباث
اي بطي وهو من الريث ويقال ربثه عن كذا وكذا قال
وقال آخر شربت ملاءة طولية اي طويلة ويقال ان
فلانا للين الحاشية لاهله اي لين الجانب لهم قال وقال آخر
لو وجدت دابة توافقني رخيصة لاشتريتها وقال صاعكم
هذا باحد ثلاثة اليماني اي ثلاثة به ٥ وقال كلابي جلة من
تمر وثلاث جلايل قال ويقال رجل ضاوي بين الضوا قال

وقال بعضهم تكببت على النار فدخل بخارها في خياشيمي
اي تكببت عليها ٥ وقال تعال حتى تغالي في جواز هذا
البيت اي في تفسيره الى ما يحور قال ويقال رجل سمع اي سميع
وقال بعضهم لرجل من بني سليم انبت الجرة قال بها ربنبخ
خففها ٥ وقال لبني مر الشرب يزيد الشرب ٥ وقال
قوم براة اي براءة وقال انا منهم غدا ان شاء الله اي انا اتيهم
غدا ان شاء الله ٥ وقال آتيك ذا ضحية اي غدوة ٥ وقال
قد آذن فلانا نبوه وانبوه اي شر افسد واظهره ٥ ويقال هذا
فجلج الامر وتجلجة اي ضحنه واصله ويقال اقتلني
ضطاجي اي اوردني تضحي القتل ٥ وقال الباهلي لعنا نفعل ذاك
وقال هذه فتيا جائزة ٥ ويقال ليس هذا من ضرب فلان
ولا ابصنه اي ليس مثله ٥ وقال بعضهم حضره بخضره ومثله
فضل بفضل وقلت في دبوه فلان بهذا الامر فعصاني وقال
بعضهم قلت في دبوته فعصاني ٥ ويقال عنده اثرة جماعة
نزات ٥ وقال بعض العرب اتيت رجلا من قومي فلم يرجع

سفري ولم ير ورد رحلي ولم يصل رحمي لم يرجع سفري لم يعطني قدر
ما انفقت في سفري ولم ير ورد رحلي لم يكرم نيابتي ٥ وقال
مررت على ماجور للمسلمين والماجور الرصد في الثغور ٥ وقال
رجل من مال ابن سعد انما المال متعة فلست بريد متعة وانشدنا

لعمري لقد انعمت نعمى كثيرة على المرء لو لاقيت في المرء شاكرا

يريد لو لاقيت عنده شكرا ٥ وقال بعض العرب انت
تنطق الشعر وانشدنا وحمله الضبع واعناق الرقب الضبع
يريد الضيعة ٥ وقال ما في الحي نفر الا اتاه يريد ما في الحي نفر
الا وقد زهاه له قال ثمان يعني رجلا يعطي الفقراء درهمين درهمين ٥
وقال فعلت ذلك زمن الفطحل اذ السلام رطاب يريد
الحجارة ٥ وقال نكدا له وجحيدتين وذلك من قولهم انه
لجحد الخير اي قليله ٥ وقال القشبرة التي لا يعرف الادب
من الناس ٥ وانشدنا الفرزدق ٥

اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع

اشارت اليها بانها شر الناس ٥ يقال لا نشر فلانا ولا

تشنعه لا تبشره لا تبشر اليه بشر وتشنعه شنعته ذكرته بالامر
القبيح ٥ وقال بعض العرب افج عنا شفيهك اي كفه عنا
وقال ام وجهك لقا القبلة اي تلقاها ٥ وقال قال يا فلان اي
اذهب امامك ٥ وكان فلان قبالة اي قدامك ٥ وانشدنا

عن بعضهم

يجاذر وقع السوط خوصاء ضمها كلاك فجالت في حجاج ضمم

قال يريد الحجاج فالقى الجيم ٥ وقال لبني فلان لغة غلبنا اي
لهم لغة سوى لغتنا ٥ وقال ايهات وايها تك يا فلان وايها انكم
ان تفعلوا ٥ وقال هذه العبدي والعبيدي منصورة ايضا
وقال في النسب الى الارض السهلة سهلي وفي الارض اربطي
وفي النبط نباطي قال امرؤ القيس اذا ما سافه العود النباطي جرجرا
وقال العبيد العبدي القصر والمد ومن الامثال كان حمارا
ذكرا فاستانن ومنها عنزت في جبل فاستتبيت ٥ رجلا
مستغير استرع من رحلي مودم لم تفاني فاتي لم تفاني من
الموت قال وسمعت الاصمعي يقول اذا كنت كذا

يكن حفيظا ضبطت بعد ما ضرطت وقال قلت للقاضي انك
بساط عدل وانت في بيت يمن وانا استشفي بوجهك وقال ما
بناكرنهه المثي الكريهة الكراهة وقال بقال مؤونة
ومونة ومونة وانشد

والدهر لا يبقي على الوانه تخوضه بالمرء واطمئنانه

ويقال ركب فلان جديلة رأيه اي عزيمة رأيه ويقال
هذه قصيدة طنانة اذا كانت مشهورة مسموعة ويقال جاء
مدلجا كانه خاضي حمار اذا جاء مطاطيا رأسه قال
قلت لاعرابي من قال هذه الارجوزة قال اراهم لقالها ابن لجاء
وقال قلت له ايقال ناقة بنوداء فقال اي لعمري ليقال وقال
اظنهم هم الذين كان فيها محمدا يعني الذين كانوا وقال اتى
فلان ولا لها في داره ارنبان ملولتان بضبحين ضخمتين فنصب
الاخيرتين وقال رأيت شخصا والله اني لحسن رأسه لقد نابه
ظني فانتزع له رمنا بحجر ونظر الى غلامين بفلان كورة فقال
كم الحاء بين كل كونا بالبصرة وقال رأيت اشاء ت

كثيرة وتقديرها افاعلة وقال كنت في ذود لفلان سودا
ونظر الى جراب ملقى فقال احنا بذاك امرش وقال ما
[illegible]ها الذيب غزان يبسها نابا في حلقها وانشدنا النضر لجرير

تسقي امساجا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف

وقال يريد ان المرأة تسقي المسواك ريقها وقال قال بعض
العرب انه لصاحب خصم فطنا خصما وقال قلت انه لراوية
لفلان فقال اي والله ولنفسه شاعرا وقال والله لشربة
من لبن الابل الاثل او حلبا جاز احب الي من كذا وكذا وقال
جاء يسوق ابوه محمد ومحمد عنز ابنه رفعهما جميعا وانما جعل السوق
لابنه فبدا له فجعله لمحمد وانشدنا

مطوماة شهرا ما ابيح لمنزل ولا مربع الا جماة المساور

وقال ما سمعت باشعر منه ولا بشرا وما سمعت باجود منه
ولا اميرا مومرا وقال كاليوم شيئا لا ابا ما لك ولا عبد
لي باشعر منه ولا بشرا و[illegible] كان [illegible] ولا عزه وما
انت بساقط [illegible] اشعر منه اي خالد ولا عزه ولا [illegible] اشعر منه

وَلَا غَيْرِهِ وَهُوَ أَشْعَرُ النَّاسِ بَشَرًا وَغَيْرِهِ وَمَا أَقْبَحَ شَعْرَهُ وَلَا سَوَاءٌ
مِنْ فُلَانٍ وَمَا أَقْبَحَ وُجُوهَهُمْ وَلَا سَوَاءٌ وَجْهُ فُلَانٍ وَضَرَبْتُ
الْقَوْمَ حَتَّى كَانَ زَيْدًا فَتَرَكْتُهُ وَحَتَّى كَانَ زَيْدٌ آخِرَهُمْ فَتَرَكْتُهُ وَأَعْطَيْتُهُ
مِنَ الْمَالِ حَتَّى حَسْبِهِ وَحَتَّى حَسْبُهُ وَلَا أُنِيلُ حَتَّى نِصْفِ النَّهَارِ أَوْ
صَلَاةِ الْعَصْرِ وَأَوْ صَلَاةَ الْعَصْرِ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ وَلَا أُنِيلُ حَتَّى تَعَالَى
النَّهَارُ أَوِ الظُّهْرِ وَأَوِ الظُّهْرَ وَقَالَ قَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ
لِابْنَتِهَا لَا تَبُولِي بِأَكَمَةٍ وَلَا تَجْعَلِي شَرَّكِ إِلَى أَمَةٍ تُرِيدُ أَنَّهَا إِذَا بَالَتْ
عَلَى أَكَمَةٍ سَالَ بَوْلُهَا عَلَى رِجْلَيْهَا وَلَمْ تُنَشِّفْهُ الْأَكَمَةُ وَقَالَ
بَعْضُهُمْ لَوْ غَزَوْتَ الْعَامَ بَكْرًا كُنْتَ غَانِمًا فَإِلَّا أَجْوَدَ غَزَاةٍ مِنْكَ
الْعَامَ وَقَالَ مُؤَرِّجٌ الْحَزَاوَةُ الْفِهْرُ وَالْإِحْبَارُ وَأَنْشَدَ

وَمَا بَالُ الْإِصْلَاحِ إِلَّا أَخْرَاوَةً أَعَادِينَا بِالتَّهَمُّزِيِّ الْمُقَوَّمِ
وَأَنَا النَّعْطِي النِّصْفَ مَنْ لَوْ نُضِيمُهُ أَقَرَّ وَتَأْبَى نَخْوَةُ الْمُتَظَلِّمِ

مَسْأَلَةٌ

قَالَ إِذَا مُتُّ فَادْفِنِّي إِلَى أَصْلِ كَرْمَةٍ وَقَالَ
[illegible] إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ وَقَالَ إِذَا مَا مَاتَ مِنْ تَمِيمٍ وَقَالَ

وَأَيُّ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ هُمْ هُمُ إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ قَامَ صَاحِبُهُ
وَهُوَ كَثِيرٌ وَاسْتِعْمَالُهُ بِأَنْ مَجَازٌ وَعَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ م

مَسْأَلَةٌ

تَعَجَّبَ عِنْدِي عَلَى فَارِسَ سِيبَوَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْأَلِفُ فِي مُقَاتَلَةٍ غَيْرَ الْأَلِفِ
فِي مُقَاتَلٍ مِنْ قَوْلِهِ أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلًا أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ
فِي غَيْرِ مُفَاعَلَةٍ إِنَّمَا بَدَلٌ مِنْ أَلِفِ فَاعَلْتُ فَأَمَّا مَثَمُّ مُقَاتَلٍ فَكَبِيرٌ
قَوْلُهُ كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنْجِ فِي مُصَلْصَلِهِ هِيَ الَّتِي تَأْتِي فِي أَوَّلِ
مَصَادِرِ مَا تَجَاوَزَ الثَّلَاثَةَ وَلَيْسَتْ بِعِوَضٍ مِنْ شَيْءٍ م

مَسْأَلَةٌ قَالَ أَبُو الشِّيصِ

عُوِّضْتُ مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً خَلَقًا وَبِئْسَ مُعَوَّضَةُ الْمُعْتَاضِ

لَوْ قَالَ مَكَانَ عُوِّضْتُ رُدِّيتُ لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَصْنَعَ مِنْ وَجْهَيْنِ
أَمَّا أَحَدُهُمَا فَلِيُقَلَّ تَرَدُّدُ بِعُوِّضْتُ وَمُعَوَّضَةٍ وَمُعْتَاضٍ فَإِنَّ اثْنَانِ
مِنْهُ كَافِيَانِ لِأَنَّ هَذَا التَّجْنِيسَ وَإِنْ كَانَ يُسْتَحْسَنُ فَإِلَى غَايَةٍ وَلَيْسَ
يَحْسُنُ أَنْ يَكْثُرَ جِدًّا وَأَمَّا الْآخَرُ وَهُوَ الْأَصْنَعُ فَإِنَّهُ يَكُونُ
مَعْنَاهُ رُدِّيتُ عِوَضًا أَوْ بَدَلًا مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً خَلَقًا وَلَا تَكُونُ

هنا مثلها في قولك أعطيته من الدراهم كذا وكذا ومن الدنانير
عشرين أو ثلاثين لو كان كذا لكان خطأ لكن برد الشباب
جانب الأخلاق ولكن يكون من فيه مثلها في قول الله سبحانه لجعلنا
منكم ملائكة في الأرض يخلفون أي مكانكم وبدلا منكم
كقوله أيضا قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن أي مكانه
وبدلا منه وكقول الآخر

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على طهيان

أي فليت لنا بدلا من ماء زمزم أو مكان ماء زمزم شربة مبردة
وكقول الآخر

كسوناها من الريط اليماني مسوحا في بنائقها فضول

أي مكان الريط اليماني وليس معناه كسوناها منها على قولك
كسوت زيدا من الخز جبة ومن القصب حلة وكذلك كان
يكون معناه بدلت مكان برد الشباب أو بدله ملاءة خلقا
وهذا واضح في معناه

مسألة

ع

قال أبو الحسن في أول تصريفه لو بنيت من وددت مثل
فعللة لقلت توددة فأدغم كما ترى فقد أدغمه على أنه غير ملحق
بالتاء عنده بجعفر ولو كان ملحقا بها لقال توددة فأظهر كما
أظهر سؤدد وقعدد فقد صح بهذا أن التاء في أول
الكلمة لا تكون للإلحاق كما تكون له غير أول الأبنية قال في
تنبية أنها ملحقة بقحطبة فإذا ثبت ذلك علمت أن التاء في تجفاف
وتمثال ليست للإلحاق بقرطاس وجملاق وأن التاء في تحلئ
ليست للإلحاق بزبرج وزهلق وكنت سألت أبا علي عن التاء
في تجفاف ألإلحاق هي فقال نعم هي له وقد تبيّنا الحسن كيف
ذهب إلى أنها في تودد ليست للإلحاق إذ لو كانت عنده للزم إظهار
التضعيف وأن يقال توددة على ما تقدم ولأبي علي مع
هذا أن يفصل فيقول قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق فإذا
انضم إليه حرف آخر صار له ومن أجله للإلحاق من ذلك
الهمزة في أول الكلمة لا تزاد للإلحاق نحو أفكل وأصبع فإذا
زيدت النون معها صارت الهمزة لمكان النون للإلحاق وذلك

قولهم الندد ولولا أنه ملحق للزم إدغامه ولم يجز إظهاره فكذلك
لا تكون التاء أولا للإلحاق فإذا زيدت معها الألف في تخفاف صارت
لها ومن أجلها للإلحاق بقرطاس وجرفاس فأما الحلبة فلا تكون
للإلحاق لأنه لا نظير لها فأما الهاء فلا اعتداد بها لأنها في تقدير
الانفصال ٥

مسألة أنشد الشيباني في نوادره

كلا جانبيه يعسلان كلاهما كما اهتز خوط النبعة المتتابع

فأخبر عن كلي على المعنى بالتثنية ومثله ما أنشده أبو علي ه

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي ه

فقال قد أقلعا ومثله ما أنشده الأصمعي ه

أنعت عنزين صبية كلتاهما كأن لون سندرة لونهما

ولم يقل لونها واستعمله سيبويه في بعض ألفاظه أيضا فقال
في قولهم كلاهما وتمرا أي كلاهما لك ثابتان وأزيدك تمرا فقال
ثابتان ولم يقل ثابت والحمل على المعنى في كل أكثر منه في
كلا والعلة في ذلك كثرة تصرف كل وعمومها ألا تراها

تقع على الثلاثة فصاعدا وكلا لا تقع إلا على اثنين البتة فضاق
معناه وموضعه فضاق لذلك تصرفه فجاء خبره على اللفظ دون
المعنى في غالب الأمر ه

ع مسألة قوله

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى في الخليط المباين

لا يكون فرخين منصوبا إلا بمضمر دل عليه فاقد ولا يكون
منصوبا بفاقد لأمرين أحدهما أنك قد وصفتها بخطباء واسم
الفاعل قد قال فيه صاحب الكتاب رحمه الله إذا وصف لم
يعمل والآخر أن فاقدا هنا غير الجاري على الفعل ولو كان جاريا
عليه لأنث فقيل فاقدة كما يقال فقدت فأن لم يؤنث
دلالة على أنه الذي بمعنى النسب نحو امرأة طالق وحائض وبابه
وإذا كان غير جار على الفعل لم يجز أن يعمل عمل الفعل لأنه حينئذ
بمنزلة دارع وتامر ولابن وقامح مما ليس مشتقا من الفعل
وإنما معناه النسب وذو رمح ودرع وترس وتمر ولبن
ليس شيء من ذلك ينصب المفعول به لأنه ليس جاريا على الفعل

اسم الفاعل عليه فيعمل عمله وهذا واضح ٥ وسألت أبا علي عن ذلك
فقال يجوز أن تنصب قائد فيقول إذا قائد من حسن خطباء قال
وذلك أنه شابه بلفظه لفظ الجاري على الفعل فعمل عمله قلت له فهذا
كما تقول إذا في الجالس وللحائض إنهما وإن لم يجريا على فعل فقد
أعلا للفظهما فقال نعم قلت له فالضمير في قائد أهو كالضمير
في اسم الفاعل أم كالضمير في عرب من قولك مررت بقوم عرب
أجمعون فقال لا بل كالضمير في اسم الفاعل والذي قال لا يبعد ه

مسألة ع

تقول هذا ضارب زيد الظريف فتصف بعد العمل ولو وصفته قبله لم
يجز ومثله هذه ثلاث من الإبل ذكور وثلاثة ذكور من الإبل
ومثله قوله والله ما بي الغشي حتى يفضحن ٥ وسألته فقلت
قولهم أنت طالق ثلاثا تنصبه بطالق هذه إذا فقال نعم ٥ قال في
زكريي يصرفه لأنها ياء إضافة وقال في زكرياء إن الياء ليست
للإضافة لأن ياء الإضافة لا تقع بعدها ألف التأنيث كأنه يريد
أن زكريي اجتلبت للإضافة فيما بعد عن الأولى ه

مسألة ع

مذهب الخليل في مهما يشهد بتغيير الأول من المثلين وتشبيها أيضا
كاللة ه ويجب على قول الخليل أن يكتب منهما مفصولا
اللهم إلا أن يقول بالتغيير إنما حدث باتصاله ما كغيره هذا مما
يخرجه التغيير ٥

مسألة ع

قال العجاج

طرقا إلى كل طوال أهوجا   وقال النابغة

تطير فضاضا بينها كل قونس   ويتبعها منهم فراش الحواجب

وقال الآخر لا تتركني فيهم شطيرا   وأنشدناه أبو علي أيضا شنظيرا
إني إذن أهلك أو أطيرا   وأنشد أبو زيد طاروا علاهن فشل علاها
وأنشد ابن الأعرابي وطرت بالرحل إلى شملة   وهو كثير مما
جاء فيه لفظ الطيران لغير ذي الجناح فإذا كان ذلك حسنت الآية
وهي قوله سبحانه ولا طائر يطير بجناحيه وعلم بذلك أنه لم
يجئ توكيدا لغير محتاج إليه ألا ترى أن ما قدمناه قد جاء الطيران
فيه لغير ذي الجناح وهذا واضح وقال كثير

لما نشر ود العضب عنا وبدلت   شحوبا وجوه الواضحين اللوامع

ونحو منه قول الآخر

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوّت إنسان فكدت أطير

وأقفى ذلك شاعرنا فقال

على كل طيار إليها برجله إذا وقعت في مسمعيه الغماغم

مسألة

قال سيبويه وأبو عمر وأبو عثمن فيما حكاه عنه ابن جني في
أتذكر إذ من يأتينا نأتيه أنه لا يضاف إلى الجزاء فإن أضفت إلى هذه
الأسماء أذهبت الجزاء منها كما أنك إذا أدخلت عليها كان
وأن ونحوه أذهبت الجزاء منها وقال الزيادي يجوز إضافتها
إلى الجزاء ه فما يدل على صحة قول سيبويه انقطاع الجزاء مما
قبله كانقطاع ما فيه لام الابتداء فكما لا تصح الإضافة إلى
ما فيه اللام ولا إلى الاستفهام كذلك لا يجوز إلى الجزاء
فإن قلت إذا جازت إضافة الغلام ونحوه إلى الجزاء نحو غلام
من تضرب أضرب فهلا جازت إضافة إذ إليه وحين ونحو ذلك
فالقول إن إضافة ما كان خارجا من حيز الفعل الذي هو

الشرط إليه لا تصح كما صحت إضافة الغلام ونحوه إليه وإنما
جازت إضافة الغلام ونحوه إليه كما جاز أن تعلق به حرف الجر
في نحو بمن تمرر أمرر وجاز دخول حرف الجر عليه لأنه لم يكن
يخلو من أحد ثلاثة أشياء إما أن يذكر الحرف بعد الشرط معلقا
أو يقدم قبل الشرط أو يوقع الحرف في هذا الموضع الذي أوقع فلم
يجز تعليق الحرف لأنه لم يعلق في موضع ولم يجز تقديم الشرط لأن
المجرور لا يتقدم على الجار وما بعد حرف الشرط لا يتقدم على الشرط
كما أن ما بعد حرف الاستفهام كذلك وما بعد لام الابتداء
كذلك فلم يبق إلا وقوعه قبل الاسم وجاز ذلك فيه لأنه معه
في موضع نصب ولأنه بمنزلة جزء منه ألا ترى أنك تعطف عليه بالنصب
في قولك مررت بزيد وعمرا فلما كانا في موضع نصب وكان الشرط
يعمل فيما تقدمه نحو أيهم تضرب أضرب كذلك تعلق به حرف
الجر فإذا كان كذلك لم تجز إضافة حين وإذ ونحوهما إليه من
حيث لم يكن من جملته ولا مما ينتصب بما بعد الشرط كما لم
يجز أن يضاف إلى الاستفهام ما ليس من حيز الاستفهام ولو جاز

أن يضيف إذ ونحوه في أتذكر إذ من نابنا نائبه من حيث أضيف إليه
نحو غلام من تضرب أضرب لجازت إضافة هذا الضرب المنقطع
عن الاستفهام إلى الاستفهام من حيث أضيف إليه ما يتعلق بما
بعده نحو غلام من تضرب ودابة من تركب فلما لم تجز إضافة الضرب
الذي ذكرنا إلى الاستفهام مع جواز إضافة ما كان متعلقا بما
بعد الاستفهام إليه كذلك لا يجوز إضافة نحو أتذكر إذ
من نابنا نائبه وإن كان يجوز إضافة ما بعده إليه فإن قلت
إن الشرط والجزاء ضرب من الخبر وليس الاستفهام كذلك ألا
تراه يوصف به ويوصل وكما يجوز الوصف به والوصل كذلك
تجوز الإضافة إليه قيل كونه خبرا لا يجوز الإضافة إليه لما
ذكرنا من انقطاع الجزاء مما قبله كما لا يجوز الإضافة إلى ما
فيه اللام وإن كان خبرا لانقطاعه على أن الجزاء إنما يكون
خبرا بالجملة التي هي الجزاء والإضافة لم تقع إلى تلك إنما وقعت
إلى الجملة التي هي الشرط وهذه ليست بخبر إنما هي بمنزلة الاستفهام ٥
والإضافة في اللفظ إنما هي إليها فلا يجوز كما لا يجوز في الاستفهام

بخط أبي بكر أبيات في معنى قرب الشيء من الشيء أنشدنا أبو العباس
ولكن دون ذلك الجزم فهم إذا ما قال أمرض أو أصابا

لآخر

قد برحت بي مع الهوى كبد ألا تصدع لبينهم تجف

آخر

إلا يكونوا القاتلين فهم غروك أو دلوك للقتل

آخر

وإلا تكن أنت المريب بعينه فإنك ندمان المريب وصاحبه

مسألة

قال أبو عمر في قوله على حين من تلبث عليه ذنوبه
يرث فيه ضمير يعني أن هنالك مبتدأ محذوفا فإذا كان كذلك
تخرج على مذهب سيبويه أنه لا يضاف الظرف إلى الشرط

مسألة

قال سيبويه في قوله ولكن متى يسترفد القوم أرفد ٥
تقديره ولكن أنا أرفد فلا لم يحتج إلى هذا الضمير لأن لكن العمل

يشبه الفعل إذا كانت ثقيلة فإذا خففت زال عنها شبه الفعل
كما زال عن إن لخفتها وإذا كان كذلك صلحت للجملتين وإذا
صلحت لهما لم يحتج إلى ضمير كما لا يحتاج إن إليه قيل لكن لما
فيها من معنى الاستدراك لم يزل عنها معنى الفعل كما زال
عن أن فاحتيج إلى الضمير فيها وهذا عندي إنما يجب إذا دخل حرف
العطف عليه نحو ولكن التي في البيت لأن حرف العطف إذا
دخل عليها خلصت لمعناها وخرجت من العطف وإذا لم يدخل
عليها حرف العطف كانت للعطف فلم يحتج في وقوع الجزاء
بعدها إلى إضمار كما لا يحتاج في حروف العطف إلى ذلك
ويؤكد الفصل بين أن ولكن أن يونس لم يجز فيما حكاه عنه أبو
عمر أن تكون عاطفة في الموضع الذي يراها غيره فيه عاطفة لأنها
تقتضي الاسم فإذا لم يجز ذلك هناك فألا تكون بمنزلة العطف في
الموضع الذي لا تكون فيه عاطفة بل تكون بمنزلة حين وإذا أجدر

مسألة

من ذهب إلى زيادة همزة عوناء لم يجز أن تكون عنده ملحقة

قضفاض لأن هذا بناء اختص بالمضاعف يدلك على ذلك أنه لا يكون
نحو فعلاء ملحقا كما ألحق نحو فعلاء وفعلاء فجرى ذلك في اختصاصه
بالمضاعف مجرى فعللة في التكسير في اختصاصه بفاعل المعتل بالآخر

مسألة

مثل قوله بالله ربك إن دخلت فقل له في الاحتجاج عليه بقوة الله
قولك للرجل القادر هل تستطيع أن تعينني في حاجتي أي أفعل فإنك
مستطيع ويجوز أن يكون معناه بقربة الله وثوابه أي أنت ممن
يبتغي الثواب فافعل هذا فإنه مما يثاب عليه فتكون الباء بمعنى
اللام كقوله بما لم تخالسها الغزاة وتركب أي فعل بها هذا
لتركهم الغزو عليها ع لا يكون هذا كقوله تقول بما
قد أراه بصيرا ولا كقولهم بما لا أخشى بالذئب لأن قوله بما
لم تخالسها يجري مجرى العلة أي كان هذا لهذا ومن أجله وليس كذلك
تقول بما قد أراه بصيرا لأن ضرره وعشاه لم يكن بسبب
كونه قبل بصيرا ألا ترى أن كل من كان في شبيبته بصيرا
لم يلزم أن يضعف بصره ويعشى حتى يقال بما لا أراه يقول

تمام البيت لا
هنا الدهر همة وإن

على انها اذ رأتني أقاد تقول بما قد أراه بصيرا

معناه أذن هذه الزمانة بتلك الصحة فأما قول النبي صلى الله عليه
وسلم كفى بالسلامة داء وقول حميد وحسبك داء أن تصح وتسلما
فليس على الحقيقة جاريا مجرى العلة لأنه لو كان علة صريحة لما أخطأه
صحيح وقد نجد كثيرا من الأصحاء وذوي السلامة يعيشون ويعمرون
وإنما العلة في ذلك اختلاف الليل والنهار ويجوز أن تكون
الباء على حد قولك أثوب بالدراهم أي أفعل ثواب الله أي ليكن
فعلك ثواب الله وليس بقسم لأنه لا جواب له ولكن لما كان
فيه معنى الاحتجاج والتأكيد فيه ظن به أنه قسم وينبغي أن يكون
متعلقا بمحذوف يدلك عليه إن دخلت فقل له وكذلك
قول الآخر بالله خبر كيف أنت بعدي ع

هذا لبشار بن برد

مسألة

بين فيعل من بان يبين ولم أسمع فيه التخفيف وينبغي أن يكون الحذف
مما عينه واو أشد استمرارا لأنها كما أعلت بالقلب كذلك
علت بالحذف قال زعم أبو الخطاب أن ناسا يقولون ادعه

من دعوت فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها
ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع جزم ع
هذا نحو من قولهم هذا بكر ومررت ببكر الا ترى أنه أجرى ما
قبل الطرف مجرى الطرف فجرت عليه حركة الإعراب
الذي يجب أن يكون جريانه على الآخر وكذلك هذا أسكن العين
انجزم وربت اللام كما تسكن اللام قال هذا نحو على قياس
قولهم لم يك ولم أبل في أنه كأنه قد جزم دفعتين كأنه لما سكنت
العين واللام قبلهما ساكنة حرك العين بالكسر لالتقاء الساكنين
ويجوز أن تقدر الحركة من أجل الساكن الثالث وهو الهاء كما حرك
اللام من لم أبله وكما أن هذه الكسرة في اللام لا تكون إلا بكونها
وسكون الهاء بعدها فكذلك يجوز أن تكون في ادعه للساكن
الثالث الذي هو الهاء التي هي للوقف ع

مسألة

سأل سائل لم لم تبين الالف كثيرا كما تبين الهاء إلا في أنا
وحيهلا والقول أن الالف تشبه الياء وقد بينت الياء في [illegible]

غلاميه وماهيه فلما كانت كذلك كره ان يبين بها قبلهم مثله
البيان ه وايضا فان الالف نفسها قد بينت بالهاء نحو وازيداه
وواغلاماه فكره ذلك لذلك وانما جاز البيان بها لمضارعتها الهاء
كما بين بالهاء ه القول الثاني هو القوي وقد كنت انا منذ
زمان رأيته بعد ما سألت نفسي عن هذه المسألة واما الهاء في غلاميه
وماهيه ونحو ذلك فينبغي ان يكون لبيان فتحة الياء الا انها في
كتابيه وماليه واغزه وارمه انما هي لبيان الحركة لا الحرف
على ان قول بعضهم في الوقف هذه افعي ومررت بحبلي وقلبهم
الالف في الوقف ياء لان الياء ابين من الالف يؤنس بالوقف على
الياء وترك اختيار ذلك ويؤذن بضعف الاحتجاج لترك
الوقف بالالف من حيث كانت شبيهة بالياء الخفية المحتاجة
الى البيان ه **مسألة** ه هذا جائز
ونحوه الزائدة منهما هي الاولى الساكنة لانه زعم ان هذا التضعيف
انما لحق ليعلم ان الحرف لا يكون الا متحركا في الدرج وهذا
انما يحتاج اذا ... بيض اشطرا ع الذي اعتقده انا في هذا

ونحوه ان الزائد من الحرفين الثاني دون الاول من اوجه احدها ان هذه
الزيادة من عوارض الوقف وهي ضرب من التغيير والتغيير آخر الاسم
اولى به من حشوه وايضا فان لواحق الوقف انما تقع آخرا وطرفا
لا حشوا او وسطا الا ترى هم قالوا ارمه وهذا وجهكه وغلبكه وكذلك
قالوا ايضا في الاستثبات عن النكرة منان ومنون ومنه
ومنات فكانت الزيادة من آخره ومنها ما حكاه صاحب
الكتاب اعطني ابيضه يريد ابيض فثقل في الوقف فلا تخلو الضاد
المزيدة من ان تكون الاولى او الثانية فيفسد ان تكون الاولى
لانه لو كانت اياها لكانت الثانية هي لام الفعل الاصلية التي
هي حرف الاعراب ولو كانت حرف اعراب لم تلحقها الهاء لان
تلك الهاء اللاحقة في الوقف انما تختص بما ليس حرف اعراب
نحو هنه وكيفه ووجهكه فاذا لم يجز ان تكون حرف الاعراب
والاولى هي الزائدة ثبت ضد ذلك فلم يكن منه بد وهو ان تكون
الاولى هي حرف الاعراب والثانية هي الزائدة حتى يجوز لذلك
... اعراب ... كانت فاذا لم ...



تكن الثانية حرف اعراب فكيف جرى الاعراب وهو الفتحة عليها
وهل رأيت اعرابا جرى على غير حرف اعراب نعم وكيف جاز ايضا
ان تلحقها تبيان الحركة حركة الاعراب وانما بابها ان تلحق حركات
البناء على ما تقدم وقيل لما جاءها فتحة النصب وهي حركة اعراب
فمن قبل ان هذه الصاد الثانية لما لم تكن هي حرف الاعراب
في الاصل وانما حرف الاعراب في الحقيقة هو الصاد الاولى
صارت الحركة في الثانية [illegible] ابانته وان كانت اعرابا كانها
غير اعراب لوجودنا اياها في غير حرف الاعراب فجرى الجر بها
على غير حرف الاعراب مجرى غير الاعراب فجاز ان تلحقها الهاء كما
تلحق الحركات غير الاعراب اذ حلت محلها ووقعت موقعها
وذلك من كلام العرب وجار في عاداتها الا تراهم قالوا فيمن
قلبوا العين لما اخرت الى موضع اللام فوقعت لذلك موقع ما
من عادته الاعلال نحو عصي ودلي وقسي ولو كانت
[illegible] ثابتة في موضعها التي هو اولى بها لوجب تصحيحها ولا انقلب
[illegible] وهو قولك فذلك